

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-

EX.CL/233 (VIII)

تقرير المفوضية
للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2005

-

مقدمة:

أنتم تذكرون أنني أعلنت في سرت أن المفوضية ستقوم بأنشطة أساسية بغية التعجيل بتحقيق تكامل القارة. وأنتم تلاحظون، عند قراءة هذا التقرير أن معظم الأنشطة المبرمجة تم تنفيذها من قبل الإدارات المعنية في ظروف غالباً ما كانت صعبة. فلقد استطاع عاملوا المنظمة الذين تحلوا بروح عالية من التفاني، من إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي نصبو إليها في إطار الخطة الاستراتيجية 2004-2007 التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في شهر يوليو 2004 بأديس أبابا، إثيوبيا. اسمحوا لي أن أسترعي انتباهكم إلى بعض جوانب عمل المفوضية التي تجعل عملنا الجماعي أكثر فعالية في الشهور القادمة.

في مجال السلم والأمن، قامت المفوضية، بالفعل، بتسجيل خطوات حاسمة في تسوية النزاعات وفي إنشاء قوة أفريقية جاهزة. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أكثر فأكثر أنه يتعين علينا التركيز على منع النزاعات. وعليه، يجب علينا أن نروض أنفسنا بأدوات وآليات المراقبة والتدخل السياسي التي من شأنها أن تمكننا من تفادي النزاعات، أو بالأحرى، من احتوائها بسرعة عندما تندلع وذلك من خلال السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمات. هذه هي الوسيلة الناجعة الوحيدة بالنسبة للاتحاد الأفريقي لأن تكلفة حفظ السلام تفوق بكثير القدرات المالية والتنظيمية لدولنا الأعضاء.

في هذا الإطار، ينبغي لنا مراجعة إعلان لومي حول التغييرات غير للدستورية وفي هذا الصدد، شرعت المفوضية في مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني والشركاء من أجل بحث الموضوع والتمكن من تقديم اقتراحات مناسبة للدول الأعضاء باعتبار التطور التاريخي لمجتمعنا ومتطلبات العالم المعاصر.

وشاركنا أيضاً في جهود لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والانتخابات الحرة والعدالة وحقوق الإنسان في أفريقيا. وبالتشاور مع الأجهزة الأخرى في الاتحاد، تمت متابعة خطين للعمل في هذا الصدد. أولاً، التمسك بروح ونص إعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية في الحكومات لضمان الشرعية الديمقراطية للحكومات كما حدث بالنسبة لحالة موريتانيا.

وثانياً، الجهود الدؤوبة التي تبذلها المفوضية لترسيخ ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال تعزيز المناقشات الأوسع حول الدساتير الأفريقية وتعزيز الشراكات للتمكين من تنفيذ البرامج ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي حول الحكم والإدارة وإصلاح الخدمات العامة ومنع الفساد ومحاربتة وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق حقوق المرأة عن طريق التوعية بحقوق الإنسان من بين أمور أخرى.

وقد قامت المفوضية بتعزيز كبير لقاعدة الموارد الخاصة بالديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان ومنحت الأولوية القصوى لدعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. واستمرت المفوضية في التركيز على محنة اللاجئين والمشردين في القارة

من خلال العديد من بعثات التقييم الميدانية وتقديم المساعدات إلى منظمات الدول الأعضاء.

لقد أحرزت دولنا الأعضاء تقدما فيما يتعلق بقدرتها على التحدث بصوت واحد في المحافل الدولية كما كان الشأن من الزاوية السياسية والاستراتيجية فيما يتعلق بتوافق إيزوليني حول إصلاح الأمم المتحدة وكذلك في هونغ كونغ مؤخرا، خلال المفاوضات التجارية حول المعونات الزراعية. إن التنازلات البسيطة التي تم الحصول عليها من البلدان الغنية بخصوص الإعانات الزراعية لا سيما القطن، إنما هي نتاج وحدتنا وعزيمتنا على البحث عن موقف إفريقي موحد. هذا هو النهج الذي يضمن احترام أفريقيا في محافل الأمم. فلن تدخر المفاوضة أي جهد، كلما اقتضت الضرورة، من أجل تعزيز الموقف الإفريقي الموحد. وفي هذا الشأن، فستجدون في هذا التقرير أيضا، الجهود المبذولة في مجال الموارد الحيوانية وإنفلونزا الطيور على الخصوص.

لكن هذه الجهود لن تكون ناجعة إذ نجحت المفاوضة في حشد طاقات المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتصبح دعائم للتكامل القاري. وقد شرعت المفاوضة في عملية تحقيق الانسجام والتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمساعدة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. ونحن نأمل أنه سيكون من الممكن، خلال المؤتمر القادم للاتحاد الإفريقي، الذي سيعقد في يونيو 2006، في بنجول، أن نقدم لأجهزتنا مشروع إدماج النيباد، وخطة لمواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وهذه فرصة سانحة للتذكير بأن مفاوضة الاتحاد الإفريقي ستعمل بشكل وثيق مع بنك التنمية الإفريقي.

ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الإسراع بعملية تكامل القارة الذي يعتبر طريق النجاة الوحيد لتنمية مجتمعاتنا في ظل العولمة. ويتم ذلك طبقا للمزايا المقارنة لكل منظمة تحت القيادة السياسية للاتحاد الإفريقي. وأنتهز هذه الفرصة لأهنئ أخوينا دونالد كابروكا وعبد الله جاني للثقة الممنوحة لهما وأكد لهما من جديد استعداد مفاوضة الاتحاد الإفريقي الكامل للعمل معهما من أجل مستقبل أفضل للشعوب الإفريقية. يجب أن يتقدم التكامل الإفريقي في مجال تنقل الأشخاص والممتلكات والخدمات والمعلومات. وفي هذا الصدد، هناك ثلاثة مشاريع تبدو لي ذات أهمية أولها جواز السفر الدبلوماسي الإفريقي غير القابل للتزوير والذي يمكن إصداره بسرعة إذا توفرت الإرادة السياسية. سيخصص الجواز، في البداية، للمسؤولين في القارة حيث يسمح لهم بالتنقل داخل القارة دون الحاجة إلى تأشيرة. أما المشروع الثاني، فيتمثل في انعقاد اجتماع لشركات الطيران قريبا يجب أن ينكب على مشاكل تكلفة تذاكر الطائرة وتداخل الرحلات الجوية عبر القارة. وأخيرا، الأمن والسلامة الجويين. ولدي أمل كبير في أن تجد شركاتنا للطيران الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي طال أمدها. ويتمثل آخر مشروع القناة الإفريقية للإذاعة والتلفزيون التي ستسمح بالمساهمة في التحكم في المعلومات المتعلقة بأفريقيا وبناء وعي إفريقي وخاصة في مجال التعليم والثقافة.

إن التعليم والثقافة يعتبران من أهم المواضيع التي سنتناولها خلال قمة الخرطوم. وقامت المفوضية بإعداد المواقف الأفريقية الموحدة بشكل دقيق من خلال عدة اجتماعات تحضيرية وأرجو أن يسمح لنا عقد التعليم الذي سيتم الإعلان عنه بإحراز تقدم ملحوظ في مجال التعليم وتحديد التعليم الأفريقي لشعوبنا وشبابنا. وعلى الصعيد الثقافي، إذا تم إعلان سنة 2006 سنة اللغات الأفريقية، ستضاعف المفوضية جهودها من أجل إنشاء الأكاديمية الأفريقية للغات.

أود أن أشير إلى أن المفوضية قد عملت في ظروف صعبة من أجل تنفيذ البرامج وخطوط العمل التي اعتمدها سنة 2004. فلم يدفع سوى نسبة 12% من ميزانية التضامن للمفوضية وكان ذلك في آخر السنة المالية. إنني أدعو الدول الأعضاء لدعم البرامج وضمان اعتمادها في الميزانية تجاه شركائنا في انتظار غلق ملف تمويل الاتحاد الأفريقي.

ستقوم المفوضية قريباً باستكمال برنامج التعيينات مع احترام مبدأ التوازن الإقليمي ومراعاة منظور الجنسين. وستكون المفوضية في موقف أفضل لتنفيذ برامج التكامل في إطار الاحترام الصارم لمبادئ الحكم الرشيد والشفافية التي تم التأكيد عليها من جديد من قبل النيباد في إطار نشاط المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأفاق الولايات المتحدة الأفريقية.

لهذا الغرض، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ برنامج تحول كبير يحتل مكان الصدارة في أولوياتها، بل أكثر من ذلك فهو يشكل شرطاً مسبقاً لتمكين المفوضية من لعب دورها الريادي اللائق في التكامل الأفريقي ولتحقيق أفريقيا التي تتسجم مع الرؤية المعتمدة من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال قمة يونيو 2004. بصفتها محرك مشروع التكامل، يتعين على المفوضية تحسين قدرتها على صياغة سياساتها وبرامجها وتنفيذها وتقييمها بشكل مسؤول وتشاركي. ومن ثم، فمن الضروري أن تتزود بالأدوات وثقافة العمل التي تسمح لها بتحقيق النتائج المرجوة. هذا هو الهدف العام للتحول المؤسسي.

علاوة على ذلك، واصلت المفوضية متابعة مشروعها المتعلق بالمجتمع المدني والشباب وإدماج مسائل الجنسين في الاتحاد الأفريقي. وقد احتلت عملية تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مكانة تدعو إلى الفخر في هذا السياق. قامت المفوضية بتقديم دعم كبير لهيئة مكتب المجلس ولجنته الدائمة من أجل إنشاء وتعزيز خارطة طريق لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت. سيكون إشراك الشباب والأفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي جزءاً من هذه الأجندة. كما تطورت عملية الأفريقيين في المهجر بشكل سريع. وأجرت المفوضية مشاورات وثيقة مع المجموعة الكاريبية والسوق المشتركة من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على عملية التعاون مع الشعب الكاريبي وتطوير وتعزيز الشبكات الإقليمية للأفريقيين في المهجر بهدف تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بناء الجسور العابرة للأطلسي لتوطيد العلاقات. وخلال هذه المرحلة أيضاً، قام رئيس مفوضية الاتحاد

بزيارة الكاريبي وأجرى المحادثات مع القادة الكاريبيين. والتقى أيضا فخامة السيد غونزالديس المتحدث باسم المجموعة الكاريبية والوزير الأول لسان فانسننت غرانادين في أكتوبر 2005 في إطار زيارته الرسمية إلى إثيوبيا لمناقشة العلاقات المتنامية بين الاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي وبحث الاستراتيجيات الإنمائية وتعزيزها.

تمت إثارة عدد من المقترحات وإجراءات المتابعة في هذا الصدد، بما في ذلك فكرة قمة أفريقية أمريكية إلى جانب متطلبات احتفال أفريقيا بيوم التحرر كيوم مكمل ليوم أفريقيا.

سيتم أيضا الشروع في ترتيبات لعقد مؤتمر المتابعة بين الجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في جنوب أفريقيا في 2006 وإبرام مذكرة تفاهم مع المجموعة في بداية هذه السنة. كما شرعت المفوضية أيضا في مشاورات مع البرازيل حول التخطيط لعقد المؤتمر الثاني للمفكرين الأفريقيين والأفريقيين في المهجر في البرازيل في 2006 وتجري التحضيرات لهذا الاجتماع حاليا.

يحدوني أمل كبير في أن تفضي لجنة رؤساء الدول التي يقودها الرئيس النيجيري أوباسانجو والتي تدرس حاليا هذه المسألة إلى نتائج سارة تسمح لمفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تكون أكثر فاعلية وأن تعمل بانسجام كبير مع النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجميع مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى التي يتعين تعزيز دورها ومنحها الوسائل المناسبة: (البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومحكمة العدل والمؤسسات المالية في طور الإنشاء).

إنني أعرب عن شكري لكافة رؤساء الدول والممثلين (الوزراء والسفراء) على استعدادهم الدائم وتفهمهم ودعمهم. وأخص بالشكر الرئيس أوباسانجو الذي مكن تصميمه وإيمانه منظمنا من قطع خطوات مصيرية على طريق التكامل وثبات مكانة وتواجد أفريقيا في العالم.

ألفا عمر كوناري

تقرير المفوضية للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2005

المسائل القانونية:

1- خلال الفترة قيد الدراسة، قام مكتب المستشار القانوني نيابة عن المفوضية بالأنشطة التالية المندرجة في مهامه الرئيسية:

أولاً: المهام المنوطة بالموعد لديه:

2- يبلغ المجلس بموجب هذا التقرير بأنه منذ تقديم التقرير الأخير في يوليو 2005، استجد تطور هام فيما يتعلق بوضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. فقد دخل البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن المرأة في أفريقيا حيز التنفيذ في 25 نوفمبر 2005 بعد مضي ثلاثين (30) يوماً على استلام وثيقة التصديق الخامسة عشرة وفقاً للمادة 29 (1). وفي هذا الصدد، يطلب من الدول الأعضاء تعجيل عملية التصديق على جميع المعاهدات الأخرى لتيسير دخولها المبكر حيز التنفيذ.

ثانياً: تسجيل أسماء ومختصرات ورموز الاتحاد الأفريقي والنيباد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

3- من الجدير بالذكر أنه في التقرير السابق إلى المجلس في يوليو 2005، تمت الإشارة إلى أن مكتب المفوضية قد استكمل الطلب الرسمي الخاص بالاتحاد الأفريقي والنيباد الذي سيقدم إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية قبل نهاية يونيو 2005 وذلك لنقله إلى الدول الأطراف في اتفاقية باريس. وقد قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية البلدان الأطراف في اتفاقية باريس وكذلك أعضاء منظمة التجارة العالمية التي ليست ملزمة باتفاقية باريس ولكنها ملزمة أو ستكون ملزمة بتطبيقها بمقتضى اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة لـ15 أبريل 1994، بنقل أسماء ومختصرات ورموز الاتحاد الأفريقي والنيباد في 24 يوليو 2005.

4- لدى الدول الأطراف سنة واحدة كحد أقصى لإبلاغ المنظمة العالمية للملكية الفكرية برفضها حماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي في أراضيها. وما لم يتم الإبلاغ بمثل هذا الرفض، يفترض أن الدولة المعنية قد وافقت موافقة تامة على الاقتراح. وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي سيعرف بحلول 24 يونيو 2006 تغطية حماية حقوقه للملكية الفكرية في مختلف الأراضي.

ثالثاً: اعتماد الدول غير الأفريقية لدى الاتحاد الأفريقي:

5- وفقا للجزء الثاني من القسم الثاني (3) من معايير منح صفة المراقب ونظام الاعتماد داخل الاتحاد الأفريقي (المعايير)، المعتمدين من قبل المجلس التنفيذي في يوليو 2005، تلقت المفوضية وبحثت طلبات الاعتماد من مختلف الدول غير الأفريقية آخذة في الاعتبار المصلحة العليا للاتحاد واهتمامات الدول الأعضاء. وأثناء مراسم الاعتماد التي أقيمت في 20 أكتوبر 2005، قبل رئيس المفوضية أوراق اعتماد خمس عشرة (15) دولة غير أفريقية إضافة إلى تلك التي تم اعتمادها من قبل وفقا لأحكام الجزء الثاني من القسم الثاني (3) من المعايير وفيما يلي أسماء المندوبين الذين تم اعتمادهم منذ تقديم التقرير الأخير ومختلف الدول التي يمثلونها:

الرقم	أسماء المندوبين المعتمدين	البلد
1-	السيد/ جمولج بيونج كوك	جمهورية كوريا
2-	السيدة/ كيرستي أرنيو	فنلندا
3-	السيد/ أ.ج. أ.ج. م. ج. هنيكنز	هولندا
4-	السيد/ جورجيت سنج	الهند
5-	السيد/ إيف بولونجيه	كندا
6-	السيد/ فديريك رينارد	بلجيكا
7-	السيد/ ماريوز وزنياك	بولندا
8-	السيد/ ستيفان تيلاندر	السويد
9-	السيد/ ميخائيل ي. أفاناسيف	روسيا
10-	السيدة/ مرجريتا د. أرماس	المكسيك
11-	السيد/ إيفان زيفكوفيس	سربيا ومونتندجرو
12-	السيدة/ ميتي رافن	النرويج
13-	السيد/ سيد زاهد حسين	باكستان
14-	الرفيق وي روك	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
15-	سعادة السيد ريناتو خافييه	البرازيل

رابعاً: الدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي:

6- طبقاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC. 83 (V) الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمؤتمر المنعقد في سرت، ليبيا، في يوليو 2005، والذي ينص فيما ينص على "أن (المؤتمر) يقرر استكمال مشروع وثيقة قانونية تتعلق بإنشاء المحكمة المدمجة لحقوق الإنسان والشعوب والعدل للبحث من قبل الدورتين

العاديتين القادمتين للمجلس والمؤتمر، عقد اجتماع للخبراء القانونيين من الدول الأعضاء من 21 إلى 24 نوفمبر 2005 في إقامة الميثاق في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لبحث مشروع الوثيقة القانونية الموحدة.

7- يبلغ المجلس بأن اثنين وعشرين دولة عضوا قد حضرت الاجتماع وقررت تشكيل نفسها إلى مجموعة عمل لأنه لم يكتمل النصاب القانوني للاجتماع، وأن نتائج مداولاتها ستقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين قبل عرضها على أجهزة صنع السياسة. ويبلغ المجلس أيضا بأن تقرير اجتماع مجموعة الخبراء ومشروع الوثيقة الموحدة قد تم إرسالهما إلى جميع الدول الأعضاء التي طلب منها تقديم تعليقاتها وملاحظاتها بحلول 10 يناير 2006. وبعد ذلك قدمت الوثيقتان إلى اجتماع للجنة الممثلين الدائمين. ويقدم مشروع الوثيقة الموحدة حول الدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي، إلى هذه الدورة للبحث.

المرأة ونوع الجنس والتنمية:

8- كرست الفترة قيد الدراسة أساسا للتخطيط وتعبئة الدعم لبرامج الأمد المتوسط لدمج شؤون المرأة للاتحاد الأفريقي. وعليه، فإن الخطط الإدارية لإدماج شؤون المرأة في مختلف برامج كل إدارة وبناء قدرتها على تحليل مسائل الجنسين، قد تم وضعها.

9- عقد المؤتمر الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن شؤون المرأة ونوع الجنس، في داكار، السنغال، من 12 إلى 15 أكتوبر 2005. واستضافت حكومة السنغال المؤتمر. ومن شأن نتائج المؤتمر المعروضة على المجلس التنفيذي للاعتماد أن تسهل تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2004.

10- ومن الجدير بالذكر أن المقرر (VII) EX.CL/DEC.192، قد طلب من المفوضية "أن تجري المشاورات بغية تنشيط المنظمة الأفريقية للمرأة وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في يناير 2006". إن تنشيط هذه المنظمة هو من مصلحة الاتحاد الأفريقي والمفوضية تتابع هذا الاهتمام كمراقب للسماح للمرأة الأفريقية بتحديد مستقبلها ويتمثل دور المفوضية في دعم ومساعدة المنظمة الأفريقية الجديدة للمرأة لتعمل مع الاتحاد الأفريقي بأكثر الطرق فعالية. وفي هذا الشأن، فإن الاتحاد الأفريقي قد عمل مع المنظمة الأفريقية للمرأة في مناسبتين منفصلتين، في اجتماع عقد في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، وفي اجتماع للأمانة العامة لهذه المنظمة في ويندهوك، ناميبيا، في سبتمبر ونوفمبر 2005، على التوالي. وقد تمحور

هذان الاجتماعان حول مساعدة المنظمة الأفريقية للمرأة على القيام بالتأمل العميق حول دورها في الإطار العريض لحركة المرأة الأفريقية وفي سياق أفريقيا متمسة بالتعددية.

11- هناك حاجة حتى الآن إلى مشاورات وثيقة بين المنظمة الأفريقية للمرأة والأقاليم الأخرى (شمال، وسط وشرق أفريقيا) التي لم تكن ممثلة في الاجتماع الأخير لأمانتها العامة حتى يتم الأخذ بأرائها حول كيفية إحداث التحول. ويجب أيضا إشراك البلدان الأخرى التي هي أعضاء في هذه المنظمة لكن لم تكن نشطة، في هذه العملية. ستواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي تناولها لمسألة المنظمة الأفريقية للمرأة ولاسيما فيما يتعلق بتقديم المشورة حول الكيفية التي يمكن بها إدخال المنظمة الأفريقية الجديدة للمرأة في هيكل الاتحاد الأفريقي. وكما يتضح فإن المنظمة الأفريقية للمرأة هي في طور إعادة تحديد نفسها وينيوي الاتحاد الأفريقي عقد اجتماع تشاوري بين المفوضية والمنظمة الأفريقية للمرأة قبيل انعقاد مؤتمر هذه الأخيرة في يوليو 2006. وبعد ذلك يقدم تقرير عن المنظمة الأفريقية للمرأة التي تم تنشيطها إلى المجلس التنفيذي في وقت لاحق.

أنشطة المراجعة الداخلية:

أولا: نظرة عامة:

12- توفر المراجعة الداخلية الطمأنينة لإدارة المفوضية وتقدم لها المشورة وتساعد الإدارة العليا في أداء مهامها على أحسن وجه وذلك بتزويدها بالتحليلات والتقييم والمشورة والتوصيات.

ثانيا: الأنشطة التي تم القيام بها:

13- خلال الفترة قيد البحث، شملت أنشطة المراجعة التي تم القيام بها الحسابات التالية:

- (أ) صيانة وتحسين المباني.
- (ب) مشروع واجادوجو لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة (سافجراد).
- (ج) مركز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، نيامي.
- (د) مشروع التنمية المتكاملة لمرتفعات فوتجالون، كوناكري.
- (هـ) لجنة الأبحاث العلمية والفنية التابعة للاتحاد الأفريقي، لاجوس.
- (و) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول.
- (ز) الحسابات المستحقة القبض،
- (ح) السلف الخاصة بالاجتماعات والحلقات الدراسية.
- (ط) الحسابات المستحقة الدفع.

ثالثاً: التحديات:

14- يعاني مكتب المراجعة الداخلية من نقص حاد في العاملين ونتيجة لذلك لم يتمكن من القيام بذلك:

- (1) تحقيق أهدافه.
- (2) توفير الخدمات الضرورية ذات القيمة المضافة للمفوضية. ومن المرجو أن توفر عملية التعيين الجارية وإعادة النظر في هيكل مابوتو، حلاً لمشكلة الموارد البشرية التي يواجهها المكتب حالياً.

رابعاً: طريق المضي قدماً:

- 15- لقد أدت الخطة الاستراتيجية للمفوضية للفترة 2004-2007، والعلاقة المعززة والدعم المقدم من شركاء الاتحاد الأفريقي، إلى زيادة الطلب على عمل المراجعة الداخلية. وهناك حاجة إلى إعداد ميثاق المراجعة وكتيب المراجعة وحوسبة أنشطة المراجعة.
- 16- تنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم ندوة حول زيادة الوعي بالمراجعة بين كبار المديرين.

مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا:

- 17- تركزت أنشطة مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا خلال الفترة قيد الدراسة على: (أ) بحث خارطة طريق لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت (ب) إقامة علاقات عملية فعالة ومستدامة بين منظمات المجتمع المدني وأجندة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن والديمقراطية والحكم وتسهيل تفعيل المادة 22 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، (ج) تطوير عملية المهجر الأفريقي، (د) تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى منظمات المجتمع المدني والمهجر.

أولاً: خارطة الطريق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

- 18- بعد إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت في أديس أبابا، إثيوبيا، في 29 مارس 2005، عقد اجتماع تدهيني للجنة الدائمة المؤقتة في نيروبي، كينيا، من 22 إلى 24 أبريل 2005، بطلب من الرئيس المؤقت

البروفسور وانجاري ماثاي. وقام الاجتماع بوضع قواعد الإجراءات للجنة الدائمة المؤقتة ومشروع خطة استراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وفي الفترة بين يوليو وديسمبر 2005، ركز المجلس على استكمال ونشر هذه الخطة وتعبئة الدعم لعملياته. وتم توزيع الخطة على نطاق واسع بين أعضاء المؤتمر العام المؤقت والمجتمع المدني الأوسع وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، للتعليق عليها. وفي وقت لاحق، تم تنقيح الخطة واستكمالها وتقديمها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

19- تتضمن الخطة الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأهداف العامة والمحددة والأنشطة ذات الصلة والميزانية وخاصة أنها تتعلق بالإجراءات المتبعة في المشاورات والانتخابات الوطنية والإقليمية وغيرها وفقا للنظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المعتمد من قبل مؤتمر الاتحاد (III) ASSEMBLY/AU/DEC.42 الصادر في يوليو 2004). وتتضمن أيضا الإطار للاتصال وجمع الأموال دعما لأنشطة الجهاز وترويج الخطة وتعبئة الدعم بين منظمات المجتمع المدني والحكومات وسائر فئات الاتحاد والمجتمع الدولي ككل.

20- من المهم على كل حال التأكيد على أنه يكون من الصعب لهذا الجهاز الهام الالتزام بأهدافه خلال الفترة المخصصة لذلك في إطار النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بل يجب أن توفر له الموارد الكافية لتمكينه من القيام بواجبه غير أن هذا ليس هو الوضع لسوء الحظ.

21- في التقرير الذي قدمته إلى المجلس في يناير ويوليو 2005، قمت باستعراض الانتباه إلى أن الاعتمادات المالية المخصصة في ميزانية السنة لم تتضمن موارد لتنفيذ البرنامج وفي العرض الذي قدمته إلى مؤتمر أبوجا حول حكومة الاتحاد الذي دعا إلى عقده رئيس الاتحاد، الرئيس أوليسيجون أوباسانجو، في أبوجا، نيجيريا، من 12 إلى 14 نوفمبر 2005، استنكرت الرئيسة المؤقتة للمجلس، البروفيسور ماثاي، ندرة الموارد مما حال دون عملية تنفيذ البرنامج. ونصح المؤتمر أيضا بضرورة توفير الموارد الكافية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتمكينه من القيام بواجبه.

22- كان الهدف الرئيسي لهيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واللجنة الدائمة المؤقتة هو حشد الموارد. وتستخدم الخطة الاستراتيجية لالتماس الدعم من الممولين والمنظمات المانحة. غير أنه من الضروري أن تركز أجهزة الاتحاد ذات الصلة على توفير الموارد الكافية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كدليل على الالتزام بهدف القانون التأسيسي الذي ينظر إلى الاتحاد على أنه عقد أو شراكة بين الحكومات وكافة شرائح المجتمع المدني. ويجب أن تؤكد الاعتمادات المالية من المجلس والقمة على هذا الالتزام. ولا بد لهذا العامل أن يؤثر أيضا على اعتبارات عمل الجهاز.

ثانياً: أجندة الحكم والديمقراطية والسلام والأمن:

23- يتعلق مجال التركيز الآخر بتوطيد العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني من حيث أجندة الحكم والديمقراطية والسلام والأمن للاتحاد الأفريقي. ويجب إيلاء عناية خاصة لتفعيل المادة 22 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي التي تنص على دعم المجتمع المدني لأنشطة المجلس.

24- في هذا الخصوص، قامت المفوضية بإجراء سلسلة من المشاورات مع الشبكات الرئيسية للمجتمع المدني في مختلف أقاليم القارة بدعم من المشروع الدنماركي الأفريقي لبرنامج السلام وهدف المشاورات هو وضع خطوط إرشادية وبرنامج عمل لعلاقات عملية فعالة ومستدامة بين منظمات المجتمع المدني وأجندة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ومن المتوقع إدراج النتائج في برنامج عمل للمفوضية و/أو مدونة إجراءات للتعامل الفعال، يقدمان في النهاية إلى مجلس السلم والأمن للبحث والاعتماد.

25- وكجزء من هذه العملية، نظمت المفوضية ورشة عمل أولية في أكرا، غانا، من 29 إلى 31 أغسطس 2005 بالتعاون مع الحوار والبحث الأمني الأفريقي. وحددت ورشة العمل مجموعة من الخدمات والمدخلات التي يمكن أن توفرها منظمات المجتمع المدني دعماً لأجندة الحكم والديمقراطية ومجلس السلم والأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. واقترحت أيضاً خطة عمل تعزز ثقافة البحث والتحليل وإطار للتدابير عملية تدعم هذا البرنامج. سنخضع وقائع ورشة العمل لمزيد من المناقشة والتنقيح من خلال عملية مشاورات إقليمية لوضع خطة عمل نهائية تقدم إلى أجهزة الاتحاد ذات الصلة. وقد وفر الدعم لهذه العملية أيضاً المشروع الدانماركي الأفريقي لبرنامج السلام.

ثالثاً: تطوير عملية المهجر الأفريقي:

26- خلال القمة الأخيرة في سرت، ليبيا في 2005، أبلغت بمختلف الخطوات التي اتخذتها المفوضية لتعزيز مبادرة المهجر بما في ذلك عقد مؤتمر مشترك بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمهجر الكاريبي في كينتون، جامايكا، من 16 إلى 18 مارس 2005.

27- ومنذ ذلك واصلت المفوضية بالتعاون مع جميع أجهزة الاتحاد ذات الصلة والدول الأعضاء العمل الدؤوب من أجل تطوير مساء المهجر الأفريقي. وعلى هامش المؤتمر المنعقد في جاماياكا، اجتمعت المفوضية مع وفد الاتحاد الكاريبي برئاسة الأمين العام للاتحاد الكاريبي السيد أدوين كارينجتون، وبحث الاجتماع الحاجة إلى إنشاء آلية مناسبة لتعزيز حوار/علاقة منتظمة بين الإقليمين وذلك لتعميق التعاون وتعزيز الروابط واقتراح إجراء وهيكلي للتعاون على استدامة هذه الآلية. واتفق أيضا على ضرورة اجتماع الرؤساء التنفيذيين للمنظمتين على هامش قمة مجموعة الثمانية في لندن أو قمة الاتحاد الأفريقي في سرت، في يوليو 2005 للاتفاق على برنامج عريض وجدول زمني للتنفيذ. ولم ينعقد اجتماع الرئيسيين التنفيذيين في لندن لأسباب يتعذر تجنبها كما أنه لم ينعقد في سرت لأن قمة الاتحاد الأفريقي قد تزامنت مع قمة الاتحاد الكاريبي.

28- غير أنني التقيت بمعالي السيد جونز الفيس، المتحدث باسم الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة (الاتحاد الكاريبي ورئيس وزراء سانت فينسنت وجرينالدينز في أكتوبر 2005، في إطار زيارته الرسمية لإثيوبيا. وقد أطلعني على المبادرات الثنائية المتخذة لدعم أجندة المهجر وبصفة خاصة لإقامة نظام لإلغاء التأشيرة بين إثيوبيا وسانت فينسنت وجرينالدينز وأكد على أن اتفاقيات ثنائية من هذا النوع سوف تتاح لها فرصة أفضل في ظل التعددية التي يتسم بها الاتحاد الأفريقي. وقد تبادلنا الأفكار حول العلاقات المتنامية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الكاريبي واتفقنا على عدد من إجراءات المتابعة هي على النحو التالي:

- ضرورة اتخاذ ترتيبات مؤسسية وإقامة آليات للحوار السياسي من أجل دعم الإطار التعاوني. وكان هناك اتفاق على الحاجة إلى عقد اجتماع للخبراء الفنيين وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الكاريبي لإعداد مذكرة تفاهم لهذا الهدف والتحضير لاجتماع بين الرئيسين التنفيذيين لبحث المذكرة. ومن المنتظر أن نقدم هذه المذكرة إلى القمة المقبلة في هذا الإطار العريض كما أنه قد تم الاتفاق أيضا على الحاجة إلى إجراء مشاورات عاجلة حول سبل تفعيل لجنة الاتحاد الأفريقي - البرازيل - الكاريبي في أقرب وقت ممكن.
- توجيه الدعوة إلى قادة الاتحاد الكاريبي لحضور قمة الاتحاد الأفريقي. كانت الفكرة الأصلية هي دعوتهم لحضور قمة الخرطوم ولكن يبدو أنه من الأنسب توجيه الدعوة إليهم لحضور قمة يوليو حيث ستناقش مذكرة التفاهم.

- وضع برنامج متعدد الأطراف لتبادل المنح الدراسية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.
- خلق فرص التبادل في مجالات الرياضة والفنون والثقافة مع التركيز على المهرجانات السنوية والتي تقام كل سنتين باستخدام مجموعة من الأحداث الهامة مثل الاحتفال بذكرى وفاة بوب مارلي.
- تعجيل عملية تسهيل الروابط الجوية المباشرة بين أفريقيا والإقليم الكاريبي.
- الحاجة لأحياء 25 مايو كيوم أفريقيا في جميع أرجاء العالم.
- الحاجة إلى إقامة الجسور من خلال الاتصالات بما في ذلك اتفاقية التمثيل المتبادل بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الكاريبي على مستوى مراقبين. إن مسألة التمثيل المتبادل وصفة المراقب رمزية ومهمة. ولقد عينت بعض البلدان الكاريبية مثل أنتيغوا وبربودا سفراء لدى الاتحاد الأفريقي وطلب البعض الآخر صفة المراقب. وعلينا أن نبحث المسألة عن كثب. هل يليق بنا أن نعامل إخواننا في المهجر "كمجرد مراقبين كما نعامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة العمل الدولية أو نخلق فئة شرفية من مجموعة الدول للتأكيد على أهميتها الخاصة؟

29- على مستوى المجتمع المدني، فإن شبكة المجتمع المدني للمهجر الأفريقي الكاريبي التي أنشئت في سبتمبر 2004 قد قامت بتكثيف جهودها لإقامة جسور عابرة للأطلس بين الأقاليم: وقد واصلت هذه الشبكة التي تجمع بين ممثلي منظمات المجتمع المدني في حوالي 20 دولة كاريبية المؤتمر المشترك بين جنوب أفريقيا – الاتحاد الأفريقي والمهجر الكاريبي العمل على تعبئة الدعم بين الإقليميين لعملية التعاون العابر للمحيط الأطلسي والمشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. واشتركت أيضا في عملية توعية المجموعتين باحتياجات بعضهما. وبوجه خاص، ركزت جهودها على إشراك أفريقيا وقادتها في الاحتفالات بيوم التحرير في الكاريبي.

30- زار رئيس الاتحاد، الرئيس أوليسيجون أوباسانجو، الكاريبي في أغسطس 2004 وشارك في الاحتفالات بيوم التحرير في ترينيداد وطوباجو وأجرى سلسلة من المناقشات حول توطيد وترسيخ الأواصر بين الإقليميين وأثير عدد من المقترحات الملموسة في هذا الصدد.

(1) عقد مؤتمر قمة أفريقيا – أمريكا للبناء على تعزيز التعبئة الجماهيرية على المستوى الثقافي ومستوى المجتمع المدني. وتركز الاهتمام أيضا

على مشاريع محددة لتعزيز الروابط بما في ذلك الروابط السياسية والاقتصادية والنقل الجوي المباشر.

(2) احتفال أفريقيا بيوم التحرير وقد بحث هذا الاقتراح أيضا خلال ورشة عمل فنية نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في ترينيداد وطوبيجو في 2003 وافتتحها معالي السيد مانينج، رئيس وزراء ترينيداد وطوبيجو. وأوصى الاجتماع بالاحتفال بكل من يوم أفريقيا ويوم التحرير بصورة متبادلة عبر المحيط الأطلسي. واقترح طرق تحقيق هذا الهدف.

31- أكدت مختلف جهود المفوضية ورئيس المؤتمر على الحاجة للعمل بقوة من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على التعاون مع الكاريبي والأقاليم الأخرى للمهجر الأفريقي وتوسيع وتكثيف هذا التعاون. ويعتبر مؤتمر المفكرين الأفريقيين دعامة لهذا المشروع. وتجري المفوضية المشاورات مع حكومة البرازيل التي تنوي استضافة الاجتماع القادم في 2006. وتعتبر البرازيل همزة وصل مهمة بالنسبة لمشروع المهجر ذلك لأنها تأوي أكبر عدد من السكان الأفريقيين على وجه المعمورة بعد نيجيريا. وستواصل المفوضية العمل الجاد لتعزيز الروابط مع الكاريبي. وعليه، فسوف تزور مجموعة فنية من خبراء المفوضية مقر الاتحاد الكاريبي في فبراير أو أوائل مارس 2006 لإعداد مشروع مذكرة التفاهم حول اجتماع الرئيسين التنفيذيين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الكاريبي كما تم الاتفاق على ذلك في كل من كنجستون وأديس أبابا.

32- إلى جانب تعزيز الروابط، هناك حاجة لتوسيع العمليات التي قد بدأت تنميتها خارج هذا الإطار لتشمل أمريكا الشمالية والوسطى بصفة خاصة، وعليه، يمكن توسيع الاجتماع القادم لجنوب أفريقيا - الاتحاد الأفريقي - الكاريبي ليشتمل الإقليمين آسيا - الأوقيانوس.

33- تقوم المفوضية أيضا بتعزيز عملية إنشاء وتنسيق شبكات إقليمية للمهجر مثل شبكة إفريقيا- الكاريبي في الأقاليم الأخرى من العالم والهدف هو تمكين مجموعات المهجر في مختلف الإقليم من قيادة الفاعلين في عملية تسهيل الالتزام والتعبئة. ويتم تعزيز العملية في المملكة المتحدة وأمريكا الجنوبية وسنرفع تقرير عن النتائج إلى القمة القادمة.

رابعاً: التحول إلى منظمة المجتمع المدني والمهجر:

34- تمضي المفوضية قدما بخطت تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى منظمة المجتمع المدني والمهجر وقد وافقت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول الهياكل على الاقتراح المتوقع أن توافق

هذه الدورة للمجلس عليه للتمكين من التعديلات التنظيمية الضرورية على مستوى المفوضية.

طريق المضي قدما:

35- خلال الفترة قيد البحث، واصل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا عمله بنشاط والتزام وتفان من أجل متابعة مبادئ الاتحاد الأفريقي الموجه نحو الشعوب والتي ينص عليها القانون التأسيسي. وتم التركيز على نحو رئيسي على دعم إضفاء الصبغة المؤسسية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتفعيله كإحدى الدعائم الأساسية لهذه المؤسسة. ومن جهة أخرى، يجب تزويد المجلس بالموارد الكافية للوفاء بالتزاماته وعهوده تجاه المجتمع المدني وفقا لروح القانون التأسيسي. وعليه، تقع على عاتق كافة الأجهزة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي مسؤولية معالجة هذه المسألة بطريقة صادقة ومجدية.

التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وتعبئة الموارد:

36- بدأت المفوضية تدريجيا في إقامة آلية للسماح بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بعملية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، تم إقرار نظام للمراقبة والتقييم ويجري الآن تنفيذه. وسوف يساعد هذا النظام على إقامة وتعزيز علاقة مؤسسية بناءة ومنتجة بين إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، تم الاضطلاع بالأنشطة مثل أعمال اللجنة الوزارية المختصة حول جدول تقدير الأنصبة، والمقترحات حول الطرق البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، والمناقشات الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. وفي 12 أكتوبر، اجتمع المفوضون مع نظرائهم في بروكسل لمناقشة الشراكة العريضة ولا سيما استراتيجية الاتحاد الأوروبي للاتصال بشأن أفريقيا والتي تعتبر الوثيقة المرجعية للتعاون بين القارتين. وقد قررت المفوضية مناقشة هذه الوثيقة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد بعد أن تستكمل مجموعة السفراء الأفريقيين في بلجيكا ملاحظاتها بشأنها.

أولا: التخطيط والمراقبة والتقييم:

37- في هذا المجال، تم الاضطلاع بثلاثة أنشطة رئيسية:

ألف: أنشطة التخطيط:

38- قام الهيكل المسؤول عن هذه الأنشطة بمساعدة كافة إدارات ووحدات المفوضية من خلال التفاعل التعاوني بين الإدارات من أجل إعداد خطة

الميزانية لسنة 2006. كما تم إعداد كتيب التخطيط للموافقة عليه. وتم استكمال خطة لبناء القدرات من أجل تنمية مهارات التخطيط للعاملين اقتراحها على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويلها. وسوف يبدأ تنفيذ مشروع لدعم الخطة في يناير 2006.

باء: أنشطة المراقبة والتقييم:

39- نظرا إلى أنه يجري تنفيذ العديد من الأنشطة حاليا في المفوضية، تعذر استكمال تقرير المراقبة والتقييم عن تنفيذ البرامج سنة 2005، ويجري إعداد هذا التقرير ويتم وضعه في صورته النهائية خلال شهر يناير 2006. ويتم أيضا إنشاء نظام للمراقبة والتقييم باستخدام نظام مراقبة المخاطر والمزايا RBM الكندي. وسوف يوفر هذا النظام أساسا لتحسين قدرة العاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال المراقبة والتقييم.

ثانيا: أنشطة تعبئة الموارد:

40- خلال الفترة قيد البحث، ركزت أنشطة المفوضية في مجال تعبئة الموارد على تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي لسنة 2005 كما تنعكس في الميزانية المقررة للبرامج. وفي هذا السياق، وتمشيا مع روح شراكة جديدة طويلة الأجل، أجريت سلسلة من المشاورات مع الشركاء الدوليين وتمت صياغة وثائق المشاريع ووضع وتوقيع اتفاقيات التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت المفوضية في جذب الشركاء الدوليين لبحث سبل ووسائل تحسين ترتيبات التعاون وكذلك الفعالية في تقديم المساعدات للتنمية.

41- وتم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة الرئيسية على النحو التالي:

- حوار منظم مع الشركاء الدوليين بهدف تنظيم وتبسيط ومواءمة الإجراءات الخاصة بالمانحين من أجل الحد من تكاليف العمليات. وقد اقترن ذلك بمناقشات حول تحسين جودة وفعالية المساعدات الإنمائية من خلال بحث طرق مرنة يمكن التنبؤ بها لتقديم هذه المساعدات.
- إنشاء قاعدة بيانات حول المعلومات الخاصة بالمشاريع والتوصية بحصص التمويل حسب محاور التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي ومصادر التمويل والمديريات/الإدارات.
- تصميم شكل لتقديم الدراسات الخاصة بالمشاريع إلى الشركاء الدوليين وإعداد الوثائق التفصيلية للمشاريع.

- متابعة التعهدات التي يعلنها الشركاء الدوليون والدول الأعضاء وإعداد خطط الإنفاق من هذه الموارد.
- تعزيز العلاقات القائمة مع الشركاء وإقامة علاقات جديدة وإجراء مسح للبيئة العالمية بحثاً عن الفرص لتعبئة الموارد الإضافية.

ثالثاً: النتائج والإنجازات:

- 42- أدت الأنشطة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم وتعبئة الموارد إلى قيام المفوضية بتحقيق ما يلي:
- تحديد إجراءات تخطيط البرامج والمراقبة والتقييم من أجل تقييم أداء إدارات ومديريات المفوضية.
 - إقامة قاعدة للبيانات الخاصة بالمشاريع التي يتم إعدادها وتقديمها إلى المانحين لتمويلها.
 - عقد اجتماعات ثنائية مع الشركاء لمتابعة التعهدات التي يعلنونها و/أو ضمان تمويل جديد.

رابعاً: الصعوبات والتحديات:

- 43- خلال الفترة قيد البحث، واجهت المفوضية بعض الصعوبات والتحديات في هذا المجال المهم للتخطيط والمراقبة والتقييم وتعبئة الموارد وتشمل تلك الصعوبات والتحديات من بين أمور أخرى، ما يلي:
- الحاجة إلى تحقيق تعاون كامل ومستمر بين الإدارات وإلى عمل جماعي.
 - قلة العاملين ذوي المهارات في مجال تحليل السياسات والتخطيط والمراقبة.

خامساً: المشاكل العالقة:

- 44- هناك حاجة إلى إنشاء نظام مناسب للتخطيط والمراقبة، وفي هذا الصدد، يتم التخطيط لإقامة العديد من ورش العمل والدورات التدريبية لتعزيز بناء قدرات العاملين في الاتحاد الأفريقي. وسوف يتم تضمين ذلك في المرحلة الثانية من التحول المؤسسي. كما إن العمليات الجارية حالياً لإصلاح أنظمة إدارة الشؤون المالية والإدارية في إطار مشروع التحول المؤسسي وكذلك الجهود الجاري بذلها والرامية إلى تعيين عاملين مدربين، سوف تعالج القيود الموجودة حالياً في القدرات.

سادسا: طريق المضي قدما:

45- صدرت بالفعل ميزانية برامج سنة 2006 وسوف تقدم إلى أجهزة صنع القرارات للاتحاد الأفريقي لإقرارها. وستتم الموافقة على نظام المراقبة والتقييم من قبل إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذها. وسوف تستمر المفوضية في إجراء المشاورات بانتظام مع الشركاء الدوليين بغية تعزيز الشراكات الجديدة والهدف النهائي من ذلك هو الحصول على دعم مباشر للميزانية كوسيلة لتخفيض تكاليف العمليات وزيادة كفاءة وفعالية مساعدات التنمية من أجل تحقيق الأهداف العريضة للتكامل القاري وتخفيف حدة الفقر. وسوف يتم أيضا بذل قصارى الجهود الممكنة لمعالجة أي مظاهر ضعف جديدة تطرأ على عملية التقييم المؤسسي الجارية حاليا.

الاتصالات والمعلومات:**أولا: إنشاء القناة الأفريقية للإذاعة والتلفزيون:**

46- كان مشروع إنشاء القناة الأفريقية للإذاعة والتلفزيون الذي اقترحه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، على رؤساء الدول والحكومات، ضمن المشاريع الرئيسية التي أشرفت عليها مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال سنة 2005.

47- والواقع، أنه منذ يوليو 2005 وهو الموعد الذي كلف فيه مؤتمر سرت مفوضية الاتحاد الأفريقي ببحث الطرق العملية لتنفيذ مشروع إنشاء القناة الأفريقية للتلفزيون، قامت المفوضية بتشكيل لجنة للمتابعة برئاسة نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وتكليفها بالعمل على تنفيذ المشروع.

48- وقد استقبل البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس المفوضية، في أغسطس 2005، وفدا خاصا بعث به فخامة الرئيس المصري محمد حسني مبارك لمناقشة المبادرة المصرية.

49- وأتاح هذا الاجتماع الأول الذي ترأسه البروفيسور ألفا عمر كوناري الفرصة لتوضيح مفهوم المشروع وأهدافه وتحديد عناصره والتعرف على مختلف الإمكانيات التي ينطوي عليها.

50- وبعد هذا الاجتماع توجه وفد من مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى القاهرة في سبتمبر 2005 لدراسة إمكانية تنظيم اجتماع خبراء في مجال الإذاعة والتلفزيون - بمزيد من التفاصيل - مع الطرف المصري، وكذلك إشراك أكبر عدد ممكن من المتخصصين في عملية اتخاذ القرار من أجل تبادل الأفكار حول الرؤية الخاصة بالقناة الأفريقية وتوجهاتها والتوصل إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن بشأن المشروع.

- 51- وعقد الاجتماع المذكور الذي ترأس جلسته الافتتاحية البروفيسور كوناري، في القاهرة، من 21 إلى 23 نوفمبر 2005، وضم ممثلي ثلاثين (30) دولة عضوا في الاتحاد وخبراء من أفريقيا والمهجر وممثلين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات وطنية ودولية ومؤسسات صحفية.
- 52- وتمخضت أعمال الاجتماع عن إصدار سلسلة من التوصيات المحددة والعملية تدرج مع التقرير النهائي للاجتماع في جدول أعمال الاجتماع الحالي للجنة الممثلين الدائمين وتقوم على الجوانب القانونية والمؤسسية والفنية وكذلك السياسية والمالية ومضمون البرامج ولغاتها.
- 53- وكلف الاجتماع هيئة مكتبه المكونة من خمسة أعضاء وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي، بكفالة متابعة الإجراءات المستقبلية اللازمة لإنشاء القناة الأفريقية للإذاعة والتلفزيون.

ثانيا: نشر "الرسالة الإخبارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي" باللغة العربية:

- 54- في إطار استراتيجيتها الجديدة للاتصالات، تولت مفوضية الاتحاد الأفريقي (قسم الاتصالات والمعلومات) مهمة نشر رسالتها الإعلامية (الرسالة الإخبارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي) باللغة العربية.
- 55- وبعد إصدار عديدين باللغة الإنجليزية فقط، يتم نشر الرسالة التي تتضمن تقريرا شهريا عن أنشطة الاتحاد الأفريقي وتعد وسيلة متميزة للاتصال - داخليا وخارجيا - حاليا على موقع الاتحاد على شبكة إنترنت باللغتين الإنجليزية والعربية. ويجري الآن استكمال مشروع نشر الرسالة الإعلامية باللغة الفرنسية.

الشؤون الإدارية وتنمية الموارد:

- 56- في سياق التحول المؤسسي، قامت مديرية الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية بالأنشطة التالية خلال الفترة قيد البحث:

الأنشطة التي تم الاضطلاع بها:

أولا: إدارة الموارد البشرية:

(أ) التعيينات:

- 57- يتمثل التحدي الرئيسي الذي واجهته مديرية الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية في ظل عملية التحول المؤسسي في تعيين العاملين طبقا لهيكل مابوتو المعتمد. فقد تضمن هيكل مابوتو المعتمد 160 منصبا إضافيا في مفوضية الاتحاد الأفريقي كان ينبغي شغلها.

- 58- وقد واجهنا تأخيرا في ترجمة مواصفات الوظائف لشغل المناصب المعتمدة بلغات العمل الأربع للاتحاد الأفريقي حيث أن القدرات الداخلية في المنظمة لم تكن كافية لمعالجة حجم العمل المطلوب. وتم اللجوء إلى مترجمين مستقلين للمساعدة في الترجمة.
- 59- فضلا عن ذلك، تم التعاقد مع خبراء استشاريين مستقلين من جميع أنحاء القارة ممن يتمتعون بمهارات متخصصة متنوعة للقيام بعملية فحص الطلبات واختيار المرشحين وأيضاً إجراء المقابلات معهم وتقييم كافة المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار.
- 60- قد تم استلام 8ر850 طلباً لشغل المناصب التي تم الإعلان عنها خلال المواعيد المحددة بين 31 يناير و28 نوفمبر 2005. ومن إجمالي هذا العدد كان هناك 2ر346 طلباً أو 5ر26% من الطلبات من إناث بينما كان 5ر961 طلباً أو نسبة 5ر66% من الطلبات من ذكور. أما العدد المتبقي والبالغ 546 طلباً أو نسبة 7% من الطلبات فلم يتضمن تحديد نوع الجنس في بيانات السيرة الذاتية لمقدميها.
- 61- ولا تزال عملية الاختيار التمهيدي جارية حتى الآن.

(ب) نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي:

- 62- تمت صياغة نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي وترجمتها إلى ثلاث من لغات العمل الأربع للمفوضية. وسوف تكون النسخة بلغة العمل الرابعة جاهزة بحلول يناير 2006. وبعد ذلك، يتم تقديم نظم ولوائح العاملين في الاتحاد الأفريقي إلى المفوضية لمناقشتها واعتمادها قبل التوصية ببحثها وإقرارها من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي.

(ج) الكتيب الخاص بنظم وقواعد إجراءات العاملين في الاتحاد الأفريقي:

- 63- بعد الموافقة على نظم ولوائح العاملين، ينبغي إعداد كتيب بشأن الإجراءات اللازمة لتسهيل تطبيقها السليم والفعال والمتطابق في المفوضية ككل.

ثانياً: نظام الضمان الاجتماعي:

- 64- اقتضت عملية التحول المؤسسي أيضاً مراجعة بعض برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية القائمة في المفوضية. وتشمل المراجعة أربعة برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. وهذه البرامج هي:
- (أ) نظام العلاج الطبي للاتحاد الأفريقي.
- (ب) نظام المعاشات والتأمين للاتحاد الأفريقي.
- (ج) دراسة حول المواءمة الداخلية لجدول مرتبات الاتحاد الأفريقي.
- (د) نظام بدل التعليم للعاملين المعيّنين محلياً في الاتحاد الأفريقي.

(أ) نظام العلاج الطبي للاتحاد الأفريقي:

- 65- تحت نظام العلاج الطبي للاتحاد الأفريقي، ترغب المفوضية في مراجعة الترتيبات الحالية من أجل وضع نظام أكثر شمولاً للعلاج الطبي يتكون من عنصرين هما: (1) عنصر التأمين الطبي الجماعي و(2) عنصر الترحيل الطبي الجماعي.
- 66- وتمت دعوة شركات عديدة لتقديم عروض أمام المفوضية طبقاً للصلاحيات الصادرة لهذا الغرض. وقد قدمت شركة "فان بريدا الدولية"، وهي شركة تأمين وخبراء استشاريين أفضل نظام شامل ومناسب بشأن الخدمات المطلوبة. وسوف تقوم المفوضية ببحث الاقتراح الذي قدمته هذه الشركة للنظر في إمكانية توصية أجهزة الاتحاد الأفريقي بالموافقة عليه.

(ب) نظام المعاشات والتأمين:

- 67- تحت نظام المعاشات والتأمين للاتحاد الأفريقي، تسعى المفوضية إلى تحسين الترتيبات الحالية والتي تشبه إلى حد كبير نظام صناديق الإيداع، من أجل وضع نظام يغطي العاملون بموجبه بمزايا المعاشات والتأمين مدى الحياة. والنظام الأخير هو النظام المطبق على العاملين في منظومة الأمم المتحدة. وكان يرجى أن يتيسر دمج نظام مفوضية الاتحاد الأفريقي بسهولة وضمه إلى صندوق المعاشات المشترك للأمم المتحدة.
- 68- وقامت المديرية باتخاذ الترتيبات اللازمة ليقدم أحد العاملين في صندوق المعاشات المشترك للأمم المتحدة عرضاً في هذا الصدد. وبعد انتهاء العرض اتضح أنه من الصعب بالنسبة للمفوضية الانضمام إلى صندوق المعاشات المشترك للأمم المتحدة بسبب الفرق في هياكل المرتبات. وتقوم المديرية حالياً ببحث خيارات أخرى يمكن من خلالها تحقيق التحسينات المطلوبة.

(ج) دراسة حول المواعمة الداخلية لجدول مرتبات الاتحاد الأفريقي:

- 69- اتضح أن الجداول الحالية لمرتبات الاتحاد الأفريقي متداخلة مما يجعل منح المستويات المناسبة من العلاوات السنوية للعاملين أمراً صعباً. ولذلك يجب مواعمة جداول مرتبات الاتحاد الأفريقي داخلياً حتى يتسنى حل مشاكل التطبيق المذكورة.
- 70- وقد وجهت المديرية الدعوة إلى خمس شركات معروفة لتقديم مقترحات بشأن دراسة لمواعمة جداول مرتبات الاتحاد الأفريقي داخلياً.

(د) بدل التعليم للعاملين المعيّنين محليا:

- 71- أصدرت الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي المنعقدة في مابوتو توجيهاتها بشأن منح بدل تعليم رمزي للعاملين المعيّنين محليا في المفوضية. وأجرت المديرية دراسة للمساعدة في تحديد المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه هذا البديل. وفي إطار هذه الدراسة بلغ العدد التقديري للأبناء المعالين لهذه الفئة من العاملين حوالي 300.
- 72- وقدمت مختلف مكاتب التمثيل والمكاتب العملية والفنية التابعة للاتحاد الأفريقي مقترحاتها في هذا الشأن. كما أجريت أيضا دراسة لتكاليف التعليم في 10 مدارس مختارة في أديس أبابا، حيث يعيش معظم العاملين المعيّنين محليا. وتم التوصل إلى أن متوسط تكاليف الرسوم المدرسية في السنة يبلغ 2ر885 دولارا أمريكيا. وتكون نسبة 75% من هذا المبلغ هي 163ر75ر2 دولارا أمريكيا. وقد أدرج الآن بدل التعليم الرمزي ضمن تقديرات ميزانية السنة المالية 2006.

ثالثا: المسائل المتعلقة بتنمية العاملين:

- 73- في سبتمبر 2005، تم تعيين خبير استشاري في مجال تنمية الموارد البشرية لوضع سياسة تدريب للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق التدريب المستمر للعاملين والقيام بتحليل احتياجات التدريب ووضع استراتيجيات للنهوض بالعاملين وتدرجهم الوظيفي وحفزهم على العمل.

رابعا: قسم الخدمات الإدارية:

- 74- خصصت حكومة كينيا مبنى مكونا من أربعة أدوار لمفوضية الاتحاد الأفريقي في نيروبي لاستخدامه كمكاتب للاتحاد الأفريقي والمشاريع التابعة لها في الإقليم. وتجرى الآن عمليات تقسيم المبنى ومن المقرر أن تستكمل في يناير 2006. كما حددت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا مبنى في واشنطن دي سي تستأجره كمكاتب للمفوضية. ومن المفروض أن يصبح قابلا للاستعمال على نحو كامل في عام 2006.

البناء الجديد:

- 75- بعد الحصول على ثلاث قطع أرض لتوسيع مكاتب مفوضية الاتحاد الأفريقي، تجري الآن الأعمال التمهيديّة لبناء المباني السكنية والقرية الأفريقية. كما بدأ تحديد الصلاحيات للحصول على عروض أسعار دولية لاختيار الشركات المعمارية التي تتولى هذه المهام.
- 76- وتجري حاليا أيضا الأعمال لرفع مستوى كافتيريا الاتحاد الأفريقي ومن المقرر أن تستكمل بحلول فبراير 2006.

خامسا: نظام المعلومات الإدارية

تقييم عطاءات مشروع VSAT:

- 77- قام القسم بتقييم مشروع الحكم الإلكتروني VSAT لمفوضية الاتحاد الأفريقي ويقوم باستكمال المتطلبات لعرضها على مجلس العطاءات.
- 78- وقد حقق القسم أيضا ما يلي:
- (1) ربط مكتب الاتحاد الأفريقي في بروكسل بشبكة الاتحاد الأفريقي.
 - (2) رفع مستوى شبكة الاتحاد الأفريقي ومعدات غرفة المخدم.

البرمجة وإعداد الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة:

أولاً: تعزيز تحسين الأداء:

- 79- خلال الفترة قيد البحث، استمرت المفوضية في تحسين أدائها في مجال البرمجة وإعداد الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة من خلال التركيز على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير إرنست أنديانج وكذلك تلك الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين.

ثانياً: التقدم المحدد المحرز في المجالات التالية:

ألف: تنفيذ نظام متكامل للإدارة المالية والمعلومات:

- 80- استكمل الخبراء الاستشاريون الذين عينتهم المفوضية لمراجعة العمليات القائمة المتعلقة بالمهام وإعادة صياغتها لتتفق مع أفضل الممارسات، المهمة المنوطة بهم بنجاح في أغسطس 2005. وتم تحقيق ما يلي:
- تحديد مطالب المستخدمين.
 - إعادة تصميم جداول الحسابات.
 - إعادة صياغة العمليات المتعلقة بالمهام.

- تصميم وترجمة طلب الحصول على المقترحات وتجهيزه
لعرضه على موقع الاتحاد الأفريقي على شبكة الإنترنت.

81- رهنا بتوفر الاعتمادات المطلوبة، سوف تستهل المرحلة الأولى من إنشاء نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية بدءاً بالمقر الرئيسي، في أوائل مارس 2006.

باء: المسائل المتعلقة بتعيين العاملين:

82- تحسنت قوة عمل الإدارة بدرجة كبيرة سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب الإقليمية. وقدمت المفوضية هيكلًا منقحًا على أساس توصيات خبراء إرنست أنديانج الاستشاريين وكذلك مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين والتي أجازتها لجنة الممثلين الدائمين في سرت غير أن إقرارها من قبل المجلس قد أرجئ إلى الاجتماع الاستثنائي. وبعد اعتمادها من قبل الأجهزة ذات الصلة في الاتحاد، سوف يتم تنفيذها فورًا لتمكين الإدارة من العمل بكامل قوتها لمواجهة التحديات الحالية والجديدة.

جيم: العمليات:

83- أصدرت الإدارة الخطوط التوجيهية بشأن الميزانية وبعد ذلك أقامت ورش العمل المناسبة لمديري البرامج والعاملين في المفوضية في أوائل هذه السنة من أجل تعزيز المشاركة الكاملة والشعور بملكية عملية إعداد الميزانية. وفي الوقت نفسه، تستمر الإدارة في العمل على نحو روتيني على إصدار التقارير الشهرية عن أداء الميزانية مما ساعد بدرجة كبيرة في الحد من المصروفات غير المصرح بها وتعزيز الالتزام بالميزانية عند تنفيذ البرامج.

دال: المحاسبة عن صناديق حفظ السلام:

84- في الماضي القريب، ظلت المفوضية تتسلم مبالغ ضخمة من المساهمات من المانحين وشركاء الاتحاد رداً على النداء الذي وجهته للحصول على الدعم المالي واللوجستي لجهود حفظ السلام في القارة. واستجابة لمتطلبات المساءلة وتقديم التقارير التي فرضتها هذه التطورات الجديدة، تم إنشاء وحدة جديدة داخل إدارة البرمجة وإعداد الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة. وسوف يتم قريباً دمج وحدة الشؤون المالية التابعة لإدارة السلم والأمن مع إدارة البرمجة وإعداد الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة بغية تنظيم الإجراءات المحاسبية وإجراءات تقديم التقارير في إطار صندوق السلام.

هاء: تقارير المراجعة:

85- تستمر الإدارة في جذب الدعم بدرجة كبيرة نتيجة للدور الإشرافي البناء وتوصيات مديرية المراجعة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين. وتتابع الإدارة عن كثب تنفيذ توصياتهما.

واو: مراجعة النظم واللوائح المالية:

86- قدم مشروع النظم واللوائح المالية الذي اقترحه مكتب إرنست أنديانج إلى اللجنة الاستشارية الفرعية لمراجعتة حيث أشادت به لجنة الممثلين الدائمين. ونحن نأمل في أن يقوم المجلس التنفيذي باعتماد النظم واللوائح المالية الجديدة خلال هذه الدورة المنعقدة في الخرطوم، السودان.

ثالثا: مساهمات الدول الأعضاء:

87- سجلت المفوضية بعض التحسين في جمع المساهمات المقررة من الدول الأعضاء. وترد أدناه تفاصيل المبالغ المستلمة:

متأخرات المساهمات حتى 2005/1/1	44ر663ر308ر40 دولار أمريكي
المبالغ المستلمة	77ر265ر780ر8 دولار أمريكي
الرصيد حتى 2005/11/30	69ر397ر528ر31 دولار أمريكي
المساهمات المقررة	
لسنة 2005	00ر700ر221ر60 دولار أمريكي
المبالغ المستلمة	89ر806ر925ر35 دولار أمريكي
الرصيد المستحق	11ر893ر295ر24 دولار أمريكي
إجمالي المتأخرات المستحقة	80ر290ر824ر55 دولار أمريكي
إجمالي المبالغ المستلمة سنة 2005	78ر814ر190ر45 دولار أمريكي

رابعا: المصروفات:

88- كانت المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء كافية فقط لتغطية نفقات العاملين وبعض نفقات التشغيل، غير أنه لم يتم استلام أي مبالغ بخصوص البرامج إلا في وقت متأخر للغاية بنهاية هذه السنة.

89- وحتى الآن لم تقدم سوى إثيوبيا وجنوب أفريقيا المساهمات لميزانية التضامن. إجمالي مبلغ يناهز 11 مليون دولار أمريكي (أحد عشر مليون دولار أمريكي).

90- وتأمل المفوضية في حدوث تحسين كبير في وضع المساهمات من الدول الأعضاء اعتباراً من سنة 2006 بالنظر إلى الجدول الجديد لتقدير الأنصبة الذي تم اعتماده في سرت والذي يقوم على مبدأ القدرة على الدفع.

السلم والأمن

أولاً: مقدمة:

91- لقد تميزت المرحلة قيد البحث بتكثيف للجهود الرامية إلى تنفيذ أجندة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي التي تستند إلى الرؤية والإطار الاستراتيجي اللذين اعتمدهما مؤتمر الاتحاد في يوليو 2004. فمن جهة، عملت المفوضية جاهدة على التعجيل بالعملية الخاصة بإرساء أسس الهندسة القارية للسلم والأمن مع تركيز خاص على القوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات. ومن جهة أخرى، تم بذل جهود معتبرة في إطار منع النزاعات وحل الأزمات التي تواجهها القارة.

92- كما بقيت بعض المسائل المرتبطة بالسلم والأمن موضع متابعة دقيقة خلال المرحلة قيد البحث. فكذلك هي الحال بالنسبة لانتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة حيث تم تركيز الجهود على الموقف الأفريقي الموحد في إطار المؤتمر الذي سيقوم، خلال سنة 2006، بتقييم التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة إلى جانب مكافحة الإرهاب التي شهدت البروز التدريجي للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب وإعداد قانون نموذجي حول مكافحة الإرهاب موجهة للدول الأعضاء.

93- وأخيراً، استمرت المفاوضات في توطيد علاقاتها مع مختلف شركاء الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاجتماع السنوي الفني مع مجموعة الثمانية و الشركاء الآخرين المنعقد في أديس أبابا في 26 أكتوبر 2005، امتداداً لخطة عمل مجموعة الثمانية حول بناء القدرات الأفريقية للقيام بعمليات حفظ السلام وكذلك المحادثات مع الاتحاد الأوروبي ضمن إطار الاجتماع الخامس للترويكا الوزارية المنعقد في باماكو في 2 ديسمبر 2005 إلى جانب العلاقات المتبادلة مع الشركاء.

ثانياً: إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن:

94- يوليو الماضي، تواصلت الجهود من أجل استكمال إرساء أسس الهندسة القارية للسلم والأمن التي تستند إلى البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وخلال المرحلة قيد البحث، تم التأكيد على النظام القاري للإنذار المبكر ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات و القوة الأفريقية الجاهزة.

(1) الإنذار المبكر:

- 95- في نهاية شهر يوليو 2005، نظمت المفوضية مشاورات ضمت عددا من الخبراء من أجل إعداد مشروع خارطة طريق لوضع النظام القاري للإنذار المبكر المنصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. لقد كانت هذه الوثيقة التي تتناول، ضمن أشياء أخرى، طرائق جمع المعلومات وتحليلها إلى جانب التزام هيئات صنع القرار المختصة التابعة للاتحاد الأفريقي، موضع محادثات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال دورتها العادية الثانية المنعقدة في أديس أبابا من 24-25 أكتوبر 2005. وبهذه المناسبة، أشار الاجتماع إلى التدابير المتخذة من أجل إعداد مشروع خارطة طريق وأعرب عن ارتياحه لتوقع انعقاد الاجتماع الفني الذي ستشارك فيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية والفاعلون المعنيون الآخرون لبحث خارطة الطريق بما في ذلك مؤشرات الإنذار المبكر.
- 96- تزامنا مع عملية إعداد خارطة الطريق، تم اتخاذ مبادرات من أجل بناء قدرات إدارة السلم والأمن، لا سيما من خلال اقتناء تجهيزات جديدة لغرفة العمليات وتحقيق وصول أفضل للمعلومات على الهواء إلى جانب تدريب العاملين في الإدارة في مجال التحليل والعمل الوقائي. ولا يزال العمل متواصلا من أجل تعزيز وسائل الاتصال لغرفة العمليات.

(2) مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات:

- 97- تواصلت الجهود أيضا فيما يخص إعداد مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية طبقا للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. خلال الفترة قيد البحث، أوفدت المفوضية بعثات إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل القيام بتبادلات حول مختلف جوانب مذكرة التفاهم. وأعرب الاجتماع العادي الثاني بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، المذكور آنفا، عن ارتياحه للتقدم المحرز والجدول الزمني المحدد بغية استكمال إعداد المذكرة في بداية سنة 2006.
- 98- موازاة مع هذه الجهود، تجدر الإشارة إلى توطيد العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلم والأمن. ويندرج في هذا السياق كل من الاجتماع العادي الثاني المنعقد في أواخر أكتوبر 2005 والمشاركة الفاعلة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في كافة الأنشطة التي نظمتها المفوضية من أجل استكمال إرساء الهندسة القارية للسلم والأمن.

(3) القوة الأفريقية الجاهزة:

- 99- يذكر المجلس أن الوثيقة المتعلقة بإطار سياسة القوة الأفريقية الجاهزة المعتمدة من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2003 كانت قد دعت إلى

إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة على مرحلتين بحيث تكون المرحلة الأولى من 1 إلى 30 يونيو 2005 والمرحلة الثانية من 1 يونيو 2005 إلى 30 يونيو 2010. وقامت المفوضية بعد ذلك، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم، بصياغة خارطة طريق لتفعيل المرحلة الأولى كالتالي:

- تنمية مستوى قدرة الإدارة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي للإشراف على بعثات المراقبة السياسية والعسكرية في الوقت الذي تعمل فيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم على إنشاء ألية إقليمي جاهز لبعثات حفظ السلام التقليدي
- الشروع، في غضون 30 يونيو 2006 ، في ورش عمل لإحداث أدوات عمل القوة الأفريقية الجاهزة في مجالات المبادئ والقيادة والمراقبة وأنظمة الاتصالات والإعلام واللوجيستية إلى جانب التدريب والتقييم وإجراءات التفعيل الموحدة.

100- غير أنه، ونظرا للتأخير المعهود في التنفيذ، يجب ضبط المرحلة الأولى بحيث تستكمل مع نهاية 2006. وبالرغم من ذلك، يجدر الذكر أنه، منذ يوليو 2005 ، تم إحراز تقدم كبير فيما يخص تحقيق الأهداف السابقة الذكر. فعلى مستوى الاتحاد الأفريقي، ساهم تعيين رئيس عاملي خلية التخطيط في تحسين القدرة التخطيطية والتنفيذية لإدارة السلم والأمن. ويرجى أن يتم تعزيز هذه القدرة لاحقا عن طريق تعيين خمسة ضباط عسكريين سامين في خلية التنفيذ في بداية 2006.

101- كما ساهم إنشاء الألية الإقليمية في تشجيع التقدم. ففي الوقت الذي طورت فيه ألية المجموعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا هياكل مناسبة، بما في ذلك خلايا التخطيط، قامت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصياغة بروتوكول وإطار للوائح الإقليمية ويجري التخطيط لتزويد خلية التخطيط الإقليمية (قيادة الأركان الإقليمية) بالعاملين وتزويد جدول الخدمة الخاص بالوحدات المخصصة. أما في الإقليم الشمالي، فقد تمخض عن سلسلة الاجتماعات التي تم عقدها تحت القيادة الليبية عن صياغة وثائق إطار مناسبة لإنشاء لواء شمال أفريقيا. وينتظر أن يساهم تعزيز المبادرة السياسية في التعجيل بإنشاء لواء شمال أفريقيا في 2006.

102- كما تم إحراز إنجازات ملحوظة خلال المرحلة قيد البحث فيما يخص ورش عمل القوة الأفريقية الجاهزة لسنة 2006. وقد قام الاجتماع التحضيري واجتماع الخبراء المنعقد من 17 إلى 19 نوفمبر ومن 28 إلى 2 ديسمبر 2005، بصياغة خطط عمل والإطار الزمني والميزانية من أجل ضمان السير الحسن لورش العمل الخمس للقوة الأفريقية الجاهزة في 2006 . و

بالالتزام المتواصل وتوفير الأموال، سيتم الوصول إلى النتيجة النهائية لورش العمل في ديسمبر 2006.

103- سيتم تعزيز الإنجازات السابق ذكرها في 2006 بحيث تمنح الأولوية لتقوية قيادة الاتحاد الأفريقي لتنمية القوات الجاهزة الإقليمية من خلال الحوار المستمر والزيارات التقييمية. كما سيتم أيضا وضع نظام التدابير الجاهز في الاتحاد الأفريقي وعلى المستويات الإقليمية لضمان تحقيق أهداف المرحلة الأولى. في الوقت المحدد ولتعزيز التكامل، يتم القيام بخطوات ملموسة لإدماج الشرطة المدنية وعناصر الشؤون المدنية في هيكل القوة الأفريقية الجاهزة. ستخلق هذه المبادرات إلى جانب مبادرات أخرى في مجالات التدريب وتعزيز القدرات جوا يؤدي إلى الشروع في المرحلة الثانية لخارطة طريق القوة الأفريقية الجاهزة خلال عام 2007.

ثالثا: أوضاع النزاعات والإعمار في مرحلة ما بعد النزاع:

104- كما تمت الإشارة إليه سابقا، منذ يوليو الماضي، تم بذل جهود معتبرة من أجل تسوية النزاعات في القارة. وعليه، واصلت المفوضية جهودها في منطقة دارفور على الصعيدين العسكري والتنفيذي مع تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان، طبقا لمقرر مجلس السلم والأمن المؤرخ في 28 أبريل 2005 وأيضا على الصعيد السياسي مع مواصلة محادثات السلام لأبوجا. وقد استرعت انتباه المفوضية، ضمن أمور أخرى، إلى مسائل مثل تلك المتعلقة بعملية المصالحة في جزر القمر وتطور الوضع في الصومال غداة نقل المؤسسات الفيدرالية للمرحلة الانتقالية والطريق المسدود المستمر لعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا إلى جانب الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومتابعة مقرر مجلس السلم والأمن بشأن تحييد ونزع السلاح من قوات العمل السريع/إنترهاموي وكذلك تنفيذ اتفاق وإعلان بريتوريا من قبل الأطراف الإفوارية. واسترعت نفس المسائل انتباه الهيئات المختصة الأخرى للاتحاد الأفريقي وتحديد مجلس السلم والأمن.

105- تجدر الإشارة، على سبيل الارتياح، إلى انتهاء المرحلة الانتقالية في بورندي التي تميزت بسلسلة من الانتخابات التي أفضت إلى نهاية المرحلة الانتقالية وإقامة المؤسسات الجديدة للبلاد. وفي ليبيريا، أيضا، تم إحراز تقدم لا يقل أهمية حيث توجت الجهود باستكمال العملية الانتخابية. ففي كلا البلدين، مثلما

هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو، يتعين الآن العمل الجاد من أجل إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع إلى جانب تعزيز السلم.

106- تدرج في هذا السياق، الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل إعداد إطار أفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، وهذا طبقا للمقرر المعتمد من قبل المجلس التنفيذي خلال دورة سرت. وقد تم إحراز تقدم فيما يخص هذه النقطة مثلما هو موضح أدناه.

جزر القمر:

107- بالرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في عملية المصالحة الوطنية في جزر القمر، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي ينبغي مواجهتها. وترتبط هذه الأخيرة باستمرار عدم الثقة بين سلطات الاتحاد وسلطات الجزر المستقلة، إلى جانب اختلاف الآراء بين الأطراف فيما يتعلق بالقوانين المعتمدة في إطار الجهاز المؤسسي الجديد للأرخبيل والمقصود بذلك النظام الأساسي المتعلق بطرائق تنفيذ المادة 9 من الدستور حول تقاسم الصلاحيات الدستورية بين الاتحاد والجزر المستقلة وكذلك القانون المتعلق بوضع قوات الأمن الداخلية في الجزر المستقلة.

108- في هذا السياق، تم إيفاد بعثة مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي/ جنوب أفريقيا (بصفته البلد المنسق لجهود بلدان المنطقة وترويكالاتحاد الأفريقي) إلى الأرخبيل من 28 إلى 5 ديسمبر 2005 بهدف تقييم عملية المصالحة إلى جانب الشروط الضرورية للسير الحسن للانتخابات الرئاسية المقبلة في أبريل 2006 والتي ستسمح لجزيرة أنجوان باستلام الرئاسة الدورية للاتحاد طبقا لدستور جزر القمر. وخلال المناقشات التي أجرتها البعثة في الميدان، أعادت أطراف جزر القمر التأكيد على التزامها بالعمل على إجراء الانتخابات الرئاسية في المواعيد المحددة. كما اتفقت أيضا على أن تنشر في الجزر الثلاث المستقلة قوة دولية عسكرية ومدنية تتولى المسؤولية المطلقة لضمان تأمين ومراقبة الانتخابات المقبلة إلى جانب تجميع القوات المسلحة وقوات الأمن للاتحاد وللجزر المستقلة على طوال العملية الانتخابية. كما طلبت الأطراف من المجموعة الدولية تقديم الدعم المادي واللوجستي والمالي للعملية الانتخابية.

109- عند استكمال هذا التقرير، كانت اللجنة بصدد بحث بعثة التقييم من أجل تقديم التوصيات المناسبة لمجلس السلم والأمن. وفي انتظار ذلك، أود تذكير كافة أطراف جزر القمر من جديد بضرورة احترام التزاماتها والعمل على تعزيز التقدم المحرز في عملية المصالحة.

110- يتطلب تعزيز عملية المصالحة تعبئة المساعدة الفنية المناسبة وتحديدًا من أجل تحديث القوائم الانتخابية ومصاحبة ذلك بإجراءات اقتصادية ومالية

لمموسة من أجل تسهيل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للأرخبيل. وفي هذا السياق، عقد في 8 سبتمبر 2005 في موريشيوس، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي مؤتمر المانحين لصالح اتحاد جزر القمر الذي ترأسه بصورة مشتركة رئيس وزراء موريشيوس ورئيس جنوب أفريقيا بحضور رئيس اتحاد جزر القمر. وفي هذه المناسبة، تم الإعلان عن تعهدات بلغت 200 مليون دولار لتمويل خطة العمل الخماسية 2006-2009 المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وأدعو جميع شركاء جزر القمر إلى تجسيد العروض التي قدموها بمناسبة المائدة المستديرة.

(2) الصومال:

111- منذ القمة الأخيرة، شهد المرحلة الانتقالية في الصومال تقدما ملحوظا بالرغم من وجود بعض العراقيل أمام استكمال المصالحة فيما بين أصحاب المصالح السياسيين إلى جانب التحديات الأمنية التي لا تزال تواجه المؤسسات الفدرالية الانتقالية لا سيما في مقديشو، عاصمة البلاد.

112- خلال اجتماعه المنعقد يوم 12 مايو 2005، طلب مجلس السلم والأمن من مجلس الأمن للأمم المتحدة رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال من أجل تسهيل نشر بعثة الإيجاد لدعم السلم في الصومال. واستجابة لهذا الطلب، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في 14 يوليو 2005 حث فيه المؤسسات الفدرالية الانتقالية على صياغة خطة أمن واستقرار وطنية في أقرب موعد تتضمن اتفاقا شاملا قابلا للتحقق منه لوقف إطلاق النار يفضي إلى نزع السلاح النهائي. كما أعرب المجلس أيضا عن أمل الاتحاد الأفريقي والإيجاد، ضمن جوانب أخرى، في الخروج بخطة مفصلة للبعثة (للنشر) بالتعاون الوثيق مع التوافق العريض للمؤسسات الفدرالية الانتقالية يتطابق مع الخطة الوطنية للأمن والاستقرار. وفيما يخص مسألة لها علاقة بما سبق، اعتمد المجلس القرار 1630 (2005) في 14 أكتوبر 2005 الذي يؤكد فيه، ضمن أشياء أخرى، التزام كافة الدول الأعضاء بالاحترام الكامل للتدابير التي يفرضها القرار 733 (1992) حول حظر الأسلحة. كما التقت المفوضية برئيس لجنة مجلس الأمن في الصومال لمناقشة المسائل المتعلقة بحظر الأسلحة.

113- خلال فترة أغسطس/سبتمبر، قمت بإرسال وفود إلى نيروبي وجوهار قادها مبعوثي الخاص، السفير م.أ. فوم للقيام بالمشاورات حول متابعة الدعم المحتمل للقطاع الأمني في الصومال من قبل الاتحاد الأفريقي، تحديدا فيما يخص تدريب رجال الأمن. وأجرت الوفود أيضا مشاورات مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة الخطوات التي من شأنها أن تقضي إلى إنشاء البعثة المتقدمة للاتحاد الأفريقي المعتمدة من قبل مجلس السلم والأمن في بداية يناير

2005 و التي تتضمن مكتبا للاتحاد الأفريقي في نيروبي وهيكل استطلاعي في جوهار، المقر التنفيذي الانتقالي للحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم أنه تم إنشاء هيكل جوهار في 8 سبتمبر 2005 وينتظر تزويده بالعاملين والتجهيزات حتى يعمل بفاعلية.

114- من جهتها، كانت بلدان الإقليم التي لعبت دورا قياديا في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية على علم مستمر بتطورات الوضع في الصومال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس وزراء الإيجاد المنعقد في جوهار في 29 نوفمبر 2005 أوصت بنشر بعثة مراقبة عسكرية للإيجاد يكون حجمها مناسباً وتكون بمثابة بعثة متقدمة لبعثة الإيجاد إلى الصومال.

115- علاوة على ذلك، عقدت الأمم المتحدة والبنك الدولي خلوته تمهيدية لتقييم الاحتياجات الصومالية المشتركة في نيروبي من 23-27 نوفمبر 2005. وجاءت الخطوة التي ركزت على مبادرات إعادة الإعمار والتنمية في الصومال، بـغية صياغة "خطة إعادة الإعمار والتنمية" للبلد، كخطوة تمهيدية نحو انعقاد مؤتمر المانحين حول الصومال في 2006.

116- وأخيراً، أود أن أحيط المجلس علماً بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في بلاد الصومال في سبتمبر 2005 والتي تم التثديد بها من قبل ثلاثة أحزاب سياسية. فقد جرت هذه الانتخابات في جو هادئ وضمن احترام سيادة القانون والنظم التي تحكم الانتخابات من قبل كافة هؤلاء الذين حاولوا كسب مقاعد نيابية.

(3) إثيوبيا وإرتريا:

117- خلال المرحلة قيد البحث، لم يتم إحراز أي تقدم في عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا فيما يتعلق برسم الحدود كما حددتها لجنة رسم الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في مقرر رسم الحدود المؤرخ في أبريل 2003. إلى جانب انعدام التقدم، حدثت بعض التطورات المقلقة التي أثرت على عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا. وفي هذا الصدد، نجم عن فرض حظر إرتري على رحلات مروحيات البعثة في المجال الجوي الإرتري انخفاض ملحوظ في قدرات الرصد لدى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا. فضلاً عن ذلك، كانت هناك تعبئة عسكرية من جانب الطرفين مصحوبة بتجهيزات عسكرية ثقيلة ونشر قوات أمامية على طول المنطقة الأمنية المؤقتة إلى جانب الأنشطة غير المنتظمة ضمن المنطقة الأمنية المؤقتة. أدى تفاقم الوضع إلى زيادة خطر العودة إلى الأعمال القتالية.

118- في 23 نوفمبر 2005، أصدر مجلس الأمن القرار 1640 (2005) أعرب من خلاله عن أسفه على استمرار إرتريا في فرض القيود على حرية حركة

- بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا وطلب من حكومة إرتريا التراجع عن قرارها المتعلق بفرض الحظر على رحلات مروحيات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا بدون تأخير أو شروط إلى جانب القيود الإضافية المفروضة على عمليات البعثة والسماح لها بالوصول وتوفير المساعدة والدعم والحماية المطلوبة لها لأداء مهامها. كما دعا المجلس أيضا الطرفين إلى ضبط النفس والعدول عن أي تهديد أو استخدام للقوة ضد بعضهما وطلب منهما الرجوع إلى مستويات الانتشار التي كانت سائدة في 16 سبتمبر 2004 والتي يبدأ سريان مفعولها فوراً واستكمال إعادة الانتشار في غضون 30 يوماً بغية منع تفاقم الوضع. وأعرب مجلس الأمن عن تصميمه على بحث تدابير مناسبة أخرى بما في ذلك تلك المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم امتثال أحد الطرفين. كما طالب المجلس إثيوبيا القبول الكامل ودون تأخير لقرار لجنة رسم الحدود بين إثيوبيا وإرتريا ومن اتخاذ الخطوات الملموسة وغير المشروطة فوراً من أجل السماح للجنة برسم الحدود بشكل كامل وسريع وعبر المجلس عن تصميمه على رصد أعمال الطرفين المتعلقة برسم الحدود عن كثب والاستمرار في العناية بهذه المسألة.
- 119- من جهتي، ونظراً للوضع المتدهور حينذاك على طول الحدود، فقد أصدرت في 4 أبريل 2005 بياناً أحث فيه الطرفين على ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الوضع خطورة. كما أعيد التأكيد على دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا وأركز على حاجة الطرفين إلى تقديم التعاون الكامل إلى البعثة لتمكينها من تنفيذ تفويضها.
- 120- في الوقت الذي لا تزال فيه جهود المجتمع الدولي جارية لدعم الطرفين من أجل تخفيف حدة التوتر على طول المنطقة الحدودية، اتخذت السلطات الإرترية قراراً في 6 ديسمبر 2005 يقضي بطرد مواطني بعض البلدان الأعضاء في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا من التراب الإرتري. جاء رد فعل مجلس الأمن للأمم المتحدة سريعاً بطلبه من السلطات الإرترية التراجع عن قرارها. كما قام نائب الأمين العام للأمم المتحدة المكلف بعمليات حفظ السلام بزيارة المنطقة من أجل إجراء المشاورات مع السلطات الإثيوبية والإرترية وكذلك مع المفوضية من 11-13 ديسمبر 2005.
- 121- في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل معالجة الوضع الحالي، شرعت في مشاورات مع الشهود على اتفاقي الجزائر ليونيو وديسمبر 2000 بغية تبادل الآراء حول أفضل الطرق لمساعدة الطرفين على تجاوز العراقيل الحالية التي تواجهها عملية السلام سعياً إلى تنفيذ اتفاقي الجزائر وبحث إمكانية انعقاد اجتماع الشهود.

(4) السودان:أ) جنوب السودان:

122- خلال المرحلة قيد البحث، شهد تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة المبرمة في 9 يناير 2005 تقدماً طفيفاً. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن يتم تولي الرئاسة السودانية في يوليو 2005 بينما تم تشكيل الجمعية الوطنية المؤقتة في أغسطس 2005 وأتبع ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في سبتمبر 2005. كما تم أيضاً تنصيب حكومة جنوب السودان إلى جانب المصادقة على الدستور المؤقت لحكومة جنوب السودان في 5 ديسمبر 2005. علاوة على ذلك، تم تشكيل لجنة التقييم والتقدير التي عقدت اجتماعها الأول في 20 نوفمبر 2005.

123- في نفس الوقت، واجه الشعب السوداني تحديات ضخمة في سعيه إلى تعزيز السلم والمصالحة في بلده والدخول في مرحلة الانتعاش والتنمية المستدامة. فعلى المستوى الوطني، لم يتم تنفيذ تقرير لجنة أبيي لرسم الحدود بسبب الخلافات بين الطرفين حول القرار النهائي للجنة أبيي لرسم الحدود. وكنتيجة لذلك، تركت منطقة أبيي بدون هيكل إداري مناسب كما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام الشاملة. وفضلاً عن ذلك، ما يزال الطرفان في طور تشكيل لجنة رسم الحدود بين الشمال والجنوب التي ستكلف بمسؤولية رسم حدود 1 يناير 1956. ومن جهة أخرى، تواجه حكومة جنوب السودان العمل الشاق المتمثل في إعادة إعمار الجنوب. علاوة على ذلك، ونظراً لوصول العديد من المشردين داخلياً واللاجئين إلى جنوب السودان تزايدت حالة انعدام الأمن بسبب الهجوم المستمر لجيش "الرب للمقاومة" المتداعي.

124- حافظت اللجنة الوزارية المعنية بإعادة الإعمار في السودان التابعة للاتحاد الأفريقي على التزامها ببذل الجهود لتقوية المكاسب المحققة في عملية السلام. وفي هذا السياق وفي إطار التحضير للمؤتمر الوزاري حول مساهمة أفريقيا في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في السودان المزمع انعقاده على هامش الدورة العادية للمجلس التنفيذي، تم عقد اجتماع الخبراء يومي 5-6 ديسمبر 2005 في أديس أبابا بمشاركة عدد من الفاعلين الأساسيين بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية والفريق الوطني الانتقالي المشترك والدول الأعضاء والأمم المتحدة بوكالاتها إلى جانب البنك الدولي والاتحاد

الأوروبي. وقد أتاح الاجتماع الفرصة لتوعية الدول الأعضاء بالتحديات التي يواجهها السودان والمجالات المعينة التي يمكنهم تقديم الدعم لها فيها.

125- وأخيراً، أود أن أخبر المجلس أنه، من خلال جميع اللقاءات التي أجريتها مع السلطات السودانية بما فيها لقائي بالرئيس، لمست ضرورة التنفيذ الملزم والصارم لاتفاقية السلام الشامل. وقد أبرزت هذا الموقف من جديد في 6 ديسمبر 2005 خلال الاجتماع مع نائب الرئيس الأول للسودان ورئيس جنوب السودان، الفريق سالفاً كبير مايارديت. وقد سمح هذا الاجتماع بمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل والتحديات المقبلة إلى جانب أزمة دارفور المستمرة.

(ب) دارفور:

126- خلال المرحلة قيد البحث، تواصلت الجهود لإبرام اتفاقية سلام شامل في دارفور في أسرع وقت. ويذكر المجلس أن الدورة الخامسة لمحادثات السلام السودانية حول النزاع في دارفور المنعقدة في أبوجا من 10 يونيو إلى 5 يوليو 2005 أفضت إلى التوقيع على إعلان المبادئ في 5 يوليو 2005، ومن ثم فتح الطريق أمام المناقشات الموضوعية حول توزيع السلطة والثروة إلى جانب التدابير الأمنية.

127- عقدت الدورة السادسة للمحادثات في أبوجا من 21 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2005. وخلال هذه الدورة، ساهمت الانقسامات بين حركة/جيش تحرير السودان وحرب القيادة بين رئيسها من جهة وأمينها العام من جهة أخرى، إلى حد ما، في انعدام التقدم في المحادثات. ولم تفض المشاورات التي أجراها فريق الوساطة والشركاء الدوليون من أجل حل الخلافات داخل حركة/جيش تحرير السودان إلى النتائج المرجوة. وبالرغم من هذه المشاكل، بدأت المحادثات في 3 أكتوبر 2005 بعد اختتام أسبوع كامل لورشة العمل بين الأطراف حول توزيع الثروة والسلطة والتدابير الأمنية. ونظراً لانعدام قدرة الحركات على القيام بمفاوضات حول المسائل الثلاث المثارة، تم الشروع في مناقشات موضوعية فقط ضمن لجنة توزيع الثروة. كما تم اعتماد الأجندة حول توزيع الثروة وبدء المناقشات الأولية حول التدابير الأمنية في نهاية الدورة. وقد انتهت الدورة السادسة بتوقيع بيان مشترك عبروا من خلاله عن إرادتهم المشتركة في جعل الدورة السابعة دورة حاسمة.

128- في إطار الدورة السادسة، بذلت وساطة الاتحاد الأفريقي وشركاؤه الدوليون جهوداً ملحوظة مساعدة حركة/جيش تحرير السودان على مواجهة انقساماته وضمان مشاركته في المحادثات كحركة موحدة ومتماسكة. وبالتالي، وافقت الفصيلتان إلى جانب حركة العدل والمساواة على المشاركة في المحادثات بأجندة مشتركة. تم الشروع في المحادثات في 29 نوفمبر 2005 بهدف

الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع في دارفور خلال هذه الدورة السابعة. وفي الوقت الذي تم فيه استكمال التقرير، كانت المحادثات حول توزيع الثروة والسلطة جارية واتفق الطرفان على الأجندة المتعلقة بالمحادثات حول التدابير الأمنية. وعلى العموم، تم إحراز تقدم طفيف نوعاً ما ماعدا فيما يخص لجنة توزيع الثروة حيث شرع الطرفان في مفاوضات بناءة حول معظم البنود الواردة في الأجندة مما يجعلنا متفائلين فيما يتعلق بمسألة التوقيع على بروتوكول توزيع الثروة خلال الدورة الحالية. وعليه، أود أن أدعو الطرفين إلى تجديد التزامهما بالعمل على تحقيق السلام في دارفور ومنح التعاون الضروري لوساطة الاتحاد الأفريقي.

129- وفيما يخص الجوانب العملية، يذكر المجلس قرار مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثامن والعشرين المنعقد في 28 أبريل 2005 لزيادة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من 3320 إلى 6171 عسكري و1560 شرطي مدني. ومنذ ذلك الحين، تم بذل جهود ملحوظة لتحقيق هذا التعزيز المرخص له إلى جانب تقوية القدرة العملية للبعثة ككل. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، وصل عدد العناصر العسكرية إلى 5590 بينما وصل عدد عناصر الشرطة المدنية إلى 1323. علاوة على ذلك، تم نشر 7 مروحية إضافية و105 عربات مصفحة لنقل الجنود مما سمح لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بزيادة قدرتها العملية ورفع القدرة على الدفاع عن النفس، وإذا اقتضت الضرورة، حماية السكان المدنيين. غير أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تواجه عراقيل لوجستية ومالية كبيرة تهدد بالإخلال بالعمليات وتزيد من صعوبة استمرارية البعثة. وبالتالي، أن الأموال المتوفرة حالياً تكفي لاستمرار دعم البعثة إلى بداية أبريل 2006 فقط ما لم تقدم الدول الأعضاء الدعم المالي الإضافي.

130- بالرغم من هذه العراقيل، سمح وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بخلق جو من الأمن والاستقرار في المناطق التي تنتشر فيها. وبالرغم من أن الوضع الأمني غير مستقر عموماً. ويبرز عدم الاستقرار هذا في زيادة مستوى أعمال العصابات والعنف التي تستهدف السكان المدنيين والمنظمات الإنسانية وحتى العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ومن الواضح أن فاعلية بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور ترتبط مباشرة بمستوى التعاون الذي تتلقاه من طرفي النزاع بحيث أن هذا التعاون لم يكن منسجماً إطلاقاً. وتواصل الحكومة خلق عراقيل بيروقراطية في وجه قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور على العمل بحرية ولم تف بعد بالتزامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد المسلحة. وتحمل حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة مسؤولية كبيرة في قبول ودعم وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. إن العرقلة المستمرة لأنشطة الاتحاد الأفريقي من قبل المتمردين

لاسيما على حركة/جيش تحرير السودان تسببت في عرقلة التنقل وتهديد الدوريات والإزعاج بالغارات المتكررة وسرقة التجهيزات والحوادث المتكررة واختطاف العاملين. مثلما هو الحال بالنسبة للحكومة، يتعين على حركة/جيش تحرير السودان و حركة العدل والمساواة احترام التزاماتهما تجاه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى جانب توفير المعلومات المتعلقة بتمركز قواتهما إلى البعثة طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية إنجينا الإنسانية لوقف إطلاق النار.

131- إن الوضع في دارفور يزداد تعقيدا باستمرار مع استمرار التوتر بين السودان وتشاد وتحديدا على إثر الهجوم على منطقة أدري الحدودية في 18 ديسمبر 2005 من قبل المتمردين التشاديين. فقد اتهم البلدان بعضهما البعض بالقيام بأنشطة تخريبية، ومن شأن تطور الوضع أن يزيد من التوتر بين البلدين ويخل بالتالي باستقرار كل المنطقة الحدودية وتفاقم النزاع في دارفور المعقد أصلا. وعليه، قمت بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق إلى كلا البلدين من أجل الحث على ضبط النفس في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لتخفيف حدة التوتر بين البلدين.

132- يتعين ربط هذا التطور ببعض الأحداث المقالقة في تشاد. ففي ليلة الأحد 14 إلى الاثنين 15 نوفمبر 2005، تم شن هجوم على مخيم للحرس الوطني للبدو في إنجينا ومخيم التدريب في كوندول جنوب العاصمة. وجاء هذا الهجوم على إثر فرار جنود الجيش الوطني التشادي في بداية أكتوبر 2005 وتحصنهم على طول منطقة دارفور الحدودية السودانية وإنشائهم حركة أطلقوا عليها اسم قاعدة التغيير: الوحدة الوطنية والتنمية.

133- في بيان تم إصداره في 16 نوفمبر، قمت بشجب هذا الهجوم مشددا على تأثيره الإقليمي المحتمل. كما أكدت مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي بالتسوية السلمية للخلافات مع احترام مؤسسات البلد.

(5) بوروندي:

134- انتهت المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية السلم والمصالحة بأروشا حول بوروندي في أغسطس 2000 بوضع مؤسسات جديدة على إثر سلسلة من الانتخابات: الاستفتاء الدستوري والانتخابات البلدية والتشريعية والنيابية والرئاسية. إن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية الذي يترأسه بيير نكورونزيزا المنتخب حديثا كرئيس للجمهورية يسيطر على مؤسسات ما بعد المرحلة الانتقالية (المجالس البلدية والجمعية الوطنية ومجلس النواب والحكومة).

- 135- تثير المعطيات السياسية الجديدة وبخاصة أفاق التغيير التي يمثلها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوي الدفاع عن الديمقراطية أمالاً كبيرة. غير أن هذا العهد الجديد الذي طالما تم ترقبه يحمل تحديات كثيرة.
- 136- في هذا المضمون، تطرقت الحكومة البوروندية إلى مسألة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع من زاويتين: الأولى ذات طابع اجتماعي اقتصادي وتتمثل في قرار استحداث التعليم الابتدائي المجاني ومحاربة الفساد والثانية ذات طابع سياسي ترمي إلى بناء دولة الحق والقانون وتعزيز السلم المستعاد. وتتعلق الجهود هنا بالعدل والمصالحة ومعالجة مشكلة المعتقلين السياسيين وضمان الأمن للجميع.
- 137- بخصوص هذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ عدة قرارات من بينها، على الخصوص، قرار محاربة الجبهة الوطنية للتحرير بالبينهوتو الذي لم ينضم بعد إلى مائدة المفاوضات. وستكون هذه المحاربة في شكل ضغوط متزايدة من أجل تفكيك حرك أجاتون روازا. وبالموازاة مع ذلك، يواصل المجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، جهوده الدبلوماسية الرامية إلى إقناع الجبهة الوطنية للتحرير بالبينهوتو بقبول التفاوض على السلم مع حكومة بوروندي. وفي انتظار ذلك، فإن الأعمال الإجرامية تتزايد يوماً بعد يوم حيث تستهدف أحياناً المنتخبين المحليين. وعليه، فإن القلق يتزايد وبخاصة لدى أحزاب المعارضة التي يعتبر أعضاؤها أنفسهم مهددين.
- 138- في الختام، يتعين بذل جهود متواصلة بغية توطيد التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في بوروندي. وينبغي بالخصوص حشد الموارد الضرورية لمساعدة بوروندي على النهوض بنفسه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وسيواصل الاتحاد الأفريقي الذي يعمل أيضاً على استتباب السلم في بوروندي منذ منتصف التسعينيات والذي ساهم في السير الجيد للمسار الانتخابي بفضل تواجد قوة الحماية لجنوب أفريقيا التي تعمل تحت وصايته، مراقبة الحكومة والفاعلين المعنيين الآخرين خلال المرحلة الجديدة.

(6) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- 139- تم خلال الفترة قيد البحث، تحقيق تقدم هام في إدارة المسار الانتخابي الذي من المقرر أن يشكل نقطة النهاية لمرحلة الانتقال في 30 يونيو 2006. سمحت عملية إثبات الهوية والتجنيد التي بدأت في 30 يونيو 2005 والتي دعمتها جميع القوي السياسية للبلاد ما عدا الاتحاد من أجل الديمقراطية

والتقدم الاجتماعي، لإيتيان تشيسيكدي، تسجيل أكثر من 25 مليون ناخب عبروا جماعياً عن رأيهم بشأن مشروع الدستور خلال الاستفتاء الذي جرى في 18 نوفمبر 2005. ففي هذا السياق، أقامت بعثة من مجلس الأمن للأمم المتحدة في المنطقة من 4 إلى 11 نوفمبر 2005. ولقد شجعت البعثة، بين أمور أخرى، العناصر الفاعلة في الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضاعفة الجهود كي تتم كل الانتخابات قبل تاريخ 30 يونيو 2006.

140- على صعيد آخر وفي إطار متابعة مقرر مجلس السلم والأمن بخصوص نزع السلاح وتسريح قدامى مقاتلي القوات المسلحة الرواندية انتراهاموي، أرسلت بعثة لتقصي الحقائق متعددة الفروع إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي. وقامت البعثة التي أجرت في المنطقة من 12 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2005، تقييماً للوضع الأمني في كيفوس وإيتوري كما درست ظروف انتشار قوة أفريقية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية المساهمة في نزع السلاح وتسريح قدامى مقاتلي القوات المسلحة الرواندية انتراهاموي وكذلك المجموعات المسلحة الأخرى الموجودة في هذا الجزء من البلاد. وفي حين استكمال هذا التقرير، كانت تجرى مفاوضات حول متابعة نتائج البعثة الاستكشافية.

141- يطيب لي أن أشير إلى أنه بفضل دعم بلدان صديقة والمجتمع الدولي برمته، تم التوصل إلى تشكيل وإدماج ستة فرق من القوات المسلحة الكونغولية من بين الثمانية عشرة المقررة. ومن بين هذه الفرق الستة تم تجهيز ونشر اثنين منها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تستفيد من دعم بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في العمليات المنتظمة لضمان أمن السكان.

142- عدم استقرار الوضع الأمني في الجزء الشرقي للبلاد وضرورة بذل الجهود لتعزيز مسار السلام عامة، أدي بمجلس الأمن للأمم المتحدة إلى تمديد الحظر على الأسلحة حتى 31 يوليو 2006 وفرض العقوبات على 16 شخصاً من بينهم رئيس القوي الديمقراطية لتحرير رواندا ورؤساء ميليشيات إيتوري.

سابعاً- منطقة البحيرات الكبرى:

143- تواصل المسار التحضيري للقمة الثانية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى بعقد اجتماعاته لفرق العمل الفني للجنة الإقليمية التحضيرية واللجنة الإقليمية الوزارية وذلك بمشاركة حثيثة من المفوضية. اجتمعت اللجنة الإقليمية التحضيرية في لوساكا من 18 إلى 21 يوليو 2005 للتحضير للاجتماع الثاني للجنة الإقليمية الوزارية الذي عقد في لوساكا أيضاً يومي 22 و23 يوليو 2005. بهذه المناسبة، درست اللجنة الإقليمية الوزارية، بين أمور أخرى، مشاريع برامج العمل والبروتوكولات التي تمت

صياغتها من قبل الاجتماع الأول لفرق العمل الفنية والموضوعية الذي انعقد في ممباسا في يونيو 2005.

144- اجتمع خبراء مجموعة العمل الفنية والموضوعية من جديد في نيروبي من 5

إلى 11 سبتمبر 2005 لاستكمال صياغة المشاريع التي لم يكن بالإمكان عرضها على الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية الوزارية. قدمت هذه الوثائق للجنة الإقليمية التحضيرية لبحثها خلال الاجتماع الذي عقده في لواندا من 26 إلى 30 سبتمبر 2005. بهذه المناسبة، درست اللجنة الإقليمية التحضيرية المشاريع التي تم إعدادها في نيروبي وصنفتها حسب الأولوية التي سيتم إثباتها من قبل الاجتماع الثالث للجنة الإقليمية الوزارية الذي سيعقد في بانجي. واصل المنسقون الوطنيون خلال اجتماع لواندا المباحثات حول الآلية المؤسسية لمتابعة مسار تنفيذ الميثاق حول الأمن والاستقرار والتنمية الذي سيتم اعتماده من قبل القمة الثانية المقرر عقدها في نيروبي في 2006.

145- تمت هذه المباحثات على ضوء نتائج اجتماع ممثلي بلدان "المجال" وبلدان

مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى المنعقد في نيويورك في 16 سبتمبر 2005 والذي شارك فيه مفوض السلم والأمن. وقدم هذا الاجتماع توصيات هامة اعتمدها اجتماع لواندا كأساس للعمل.

146- تأجيل القمة الثانية الذي تم الإعلان عنه خلال الاجتماع الاستثنائي للمنسقين

الوطنيين المنعقد في نيروبي في 7 نوفمبر 2005، أبرز ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل الحفاظ على دينامية المؤتمر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حتى انعقاد القمة ربما في الفترة ما بين يوليو وسبتمبر 2006. وستشكل مشاريع برامج العمل والبروتوكولات التي سيتم اعتمادها من قبل قمة نيروبي مع إعلان دار السلام، الميثاق حول الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

(8) جمهورية أفريقيا الوسطى:

147- سمحت الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في مايو 2005 بإقامة

مؤسسات جديدة في أفريقيا الوسطى. لكن هذا التطور المشجع للوضع السياسي اعترضه استمرار الأزمة المالية وتدهور الوضع الأمني في الشمال على الحدود مع تشاد والكاميرون.

148- بالرغم من الدعم المالي الخارجي والإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع

في تطبيقها، إلا أن الحكومة لم تستطع حشد الموارد الضرورية لتسديد مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين بشكل منتظم. فالمفاوضات مع المانحين بطيئة الأمر الذي أدى إلى نفاد صبر السكان بحيث أصبح الوضع الاجتماعي متوتراً وهشاً.

149- وفي هذه الأونة، ازداد الوضع الأمني في شمال البلاد تدهوراً وتميز، منذ يونيو 2005، بحدوث هجمات متكررة لعصابات أو مجموعات مسلحة في مقاطعة أو هام وأو هام - بوندي ورحيل حوالي 15000 شخص نحو جنوب تشاد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الهجوم الذي شن في 27 سبتمبر 2005 على مدينة ماركوندا وكذلك مدينة كابو في مقاطعة أو هام في 1 ديسمبر 2005.

150- أمام هذا الوضع وآثاره على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي لا زال هشاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أرسلت بعثة إعلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون من 25 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2005 بغية تمكين المفوضية من أن تجمع أوسع المعلومات الممكنة حول الوضع الأمني والإنساني السائد في الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة وتدرس مع السلطات المعنية الدعم الذي يمكن للاتحاد الأفريقي تقديمه. من جهتها، التقت البلدان الثلاثة المعنية في ياوندي تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. تم عقب هذا الاجتماع إجراء عدة مشاورات مع البلدان الثلاثة كما تم القيام بعدة عمليات عسكرية في الميدان وبخاصة على تراب أفريقيا الوسطى. لكن وبسبب الصعوبات المالية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً وقلة عدد قوات الدفاع والأمن وقلة تجهيزاتها، لن تتأني تسوية المسألة الأمنية في الوقت الحاضر كما أن سكان أفريقيا الوسطى لا زالوا يتوافدون نحو جنوب تشاد.

(9) كوت ديفوار:

151- تميزت الفترة التي تبعت قمة سرت ببذل جهود مكثفة من أجل تجاوز الصعوبات التي اعترضت تنفيذ اتفاق وإعلان بريتوريا الموقعين على التوالي في إبريل ويونيو 2005 تحت رعاية وسيط الاتحاد الأفريقي الرئيس تابو إمبيكي. والجدير بالذكر أن هذه الجهود أنتت في ظروف تميزت بالتوتر الكبير ليس فقط بسبب الطريق المسدود الذي آل إليه مسار السلام، بل وكذلك بسبب انتهاء ولاية الرئيس لوران جباجو في 30 أكتوبر 2005 والاستنتاجات القانونية والسياسية للأطراف.

152- ففي هذا السياق وبطلب من الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس أولوسيجون أوباسانجو، انعقد الاجتماع الثامن والثلاثون لمجلس السلم والأمن بنيويورك في 14 سبتمبر 2005 على مستوى رؤساء الدول والحكومات. بهذه المناسبة وبعد أن عبر عن ارتياحه للتقدم المحرز، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه من أن الأطراف الإفوارية لم تبد الإرادة السياسية الضرورية للتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة حول القضايا العالقة وبخاصة تفكيك الميليشيات وتجريدها من الأسلحة وكذلك برنامج نزع الأسلحة

وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم وتوفير الظروف الضرورية لتنظيم انتخابات حرة عادلة وشفافة. أبرز مجلس السلم والأمن أنه من الضروري بحث الوضع في كوت ديفوار من جديد قبل 30 أكتوبر 2005 وطلب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد قمة طارئة لتقدير الوضع وتقديم تقرير له بهذا الشأن خلال اجتماع سيعقده بصورة طارئة بمشاركة قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل بحث القضية واتخاذ الإجراءات الضرورية.

عقدت قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 30 سبتمبر 2005 بأبوجا وقدمت توصياتها للاجتماع الأربعين لمجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات المنعقد بأديس أبابا في 6 أكتوبر 2005. وإذ تبني الملاحظات التي أقرتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بخصوص انتهاء ولاية الرئيس جبابو في 30 أكتوبر 2005 واستحالة تنظيم انتخابات رئاسية في الموعد المحدد، قرر مجلس السلم والأمن أن تتواصل الترتيبات المتفق عليها في اتفاق ليناس ماركوسيس ابتداءً من 31 أكتوبر 2005 لفترة لا تتجاوز اثني عشر (12) شهراً. وعليه، فإن الرئيس جبابو يبقى رئيساً للدولة خلال هذه الفترة وسيتم تعيين رئيس وزراء يحظى برضى جميع الأطراف تكون له السلطة الكاملة على حكومته. كما قرر مجلس السلم والأمن إنشاء فريق عمل دولي على المستوى الوزاري يكلف بتقدير ومراقبة ومتابعة مسار السلام بما في ذلك خارطة الطريق المتفق عليها في بريتوريا وجميع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة على أساس عمل الوساطة اليومية. وسبق أن اجتمع فريق العمل الدولي مرتين: في 8 نوفمبر من أجل إعادة توضيح وتعزيز سلطات رئيس الوزراء وفي 6 ديسمبر من أجل التداول حول مستقبل الجمعية العامة فيما بعد 16 ديسمبر وهو تاريخ انتهاء الفترة التشريعية الحالية.

-153

في قراره 1633 (2005) الصادر في 21 أكتوبر 2005، صادق مجلس الأمن للأمم المتحدة على مقرر مجلس السلم والأمن. وفي هذا الصدد، أبرز المجلس على الخصوص، أنه ينبغي أن يملك رئيس الوزراء السلطات الضرورية بغية ضمان الإدارة الجيدة للحكومة وضمان الأمن وإعادة انتشار الإدارة والخدمات على كافة التراب الإيفواري وقيادة برنامج التسريح وإعادة الإدماج وعمليات تجريد الميليشيات من السلاح وتفكيكها وكذلك ضمان الإنصاف في عملية تحديد هوية المنتخبين وتسجيلهم الأمر الذي سيسمح بتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة.

-154

على إثر سلسلة من المشاورات بقيادة الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس أوباسانجو، ووسيط الاتحاد الأفريقي، الرئيس إمبيكي والرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية، الرئيس مامادو تنجا، تم تعيين شارل كونان

-155

باني محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، رئيساً للوزراء. وفي الفترة التي كان يتم فيها استكمال هذا التقرير، كانت تجري مشاورات من أجل تشكيل حكومته. وبالتالي، أُطلب بإلحاح من الأطراف الإفوارية تقديم دعمها الكامل للتنفيذ الفعال للقرار 1633 لمجلس الأمن وتفاذي أي عمل من شأنه أن يشكل خطراً على دينامية التهدئة واستتباب الأوضاع التي تمت مباشرتها مع تعيين شارل كونان باني رئيساً للوزراء. أدعو الطبقة السياسية وكذلك جميع القوي الفاعلة الإفوارية إلى التحلي بروح عالية من المسؤولية من أجل اغتنام الفرصة المتاحة الآن بغية بلوغ أهداف المسار السياسي في كوت ديفوار.

(10) ليبيريا:

156- خلال الفترة قيد البحث، تم قطع أشواط بعيدة في عملية السلام مما مكن ليبيريا أخيراً من الخروج من الحرب الأهلية التي استمرت 14 سنة. وأدى الاستكمال الناجح للجولة الحاسمة للانتخابات الرئاسية والتي جرت في 8 نوفمبر عن انتخاب إلين جونسون سيرليف عن حزب الوحدة التي ستترأس البلاد خلال الست سنوات المقبلة. وكان فوز السيدة جونسون سيرليف في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 نوفمبر إنجازاً تاريخياً لأنها أول رئيسة دولة في أفريقيا.

157- من المفيد الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية والرئاسية قد نُظمت في 11 أكتوبر 2005 وأن الجولة الحاسمة كانت في 8 نوفمبر 2005 بين جورج ديه من مؤتمر التغيير الديمقراطي وإلين جونسون سيرليف من حزب الوحدة اللذين كانا قد حصلا على أعلى الأصوات المقبولة في الجولة الأولى ولكن بأقل من 50% زائد واحد المطلوبة من الأصوات المقبولة مما تطلب إجراء جولة ثانية. ووصف المراقبون الدوليون، بما في ذلك مراقبو الاتحاد الأفريقي، الانتخابات بالمنظمة تنظيمياً جيداً وبالحرّة والعدالة والشفافية. وقد أرسلت مبعوثي الخاص السفير رمتان لعمامرة إلى منروفيا من 6-9 نوفمبر لتقييم الوضع السياسي على الأرض بغية تحديد الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها استمرار الاتحاد الأفريقي في دعم عملية السلام.

158- ستواجه الحكومة المقبلة تحديات جمة ذلك أنها بدأت في رسم الأجندة التي تأتي عقب النزاع على إثر سنوات من عدم الاستقرار والحرب وتدمير كل البني الحكومية تقريباً. وعلى الحكومة الجديدة أن تناضل ضد ما ورثت من عدم الثقة والانقسام وكذلك الاستجابة للتطلعات الكبيرة للشعب. وبهدف الاستجابة لهذه التحديات، من الضروري أن تعالج الحكومة الجديدة الأسباب الجذرية الكامنة وراء نشوب النزاع وتتعامل مع خلفية عدم تلبية الاحتياجات وعدم تقديم الخدمات. وكخطوة أولى، من المهم ضمان نزع السلاح والتسريح

وإعادة التأهيل والإدماج بطريقة مستدامة ولهذا من المهم تقديم التعليم للشباب الذين ضاعت منهم فرص التعليم خلال الحرب، كما أنه من الضروري الشروع في إصلاح المؤسسات مثل الجهاز القضائي والشرطة والخدمات المدنية.

159- بُغية كفالة عدم تكرار أخطاء الماضي، من الضروري توفر أمن واستقرار دائمين للحكومة والدولة. لذلك، من الضروري تنفيذ البنود الخاصة بإصلاح القطاع الأمني الواردة في اتفاقية السلام الشاملة وبالأخص إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية ويجب تنفيذ الوارد بشأن الشرطة الوطنية الليبيرية حرفياً. وفي هذا الصدد، يجب تقديم الثناء لحكومتنا جنوب أفريقيا ونيجيريا وكذلك مفوضية الاتحاد الأوروبي. فقد ساهمت جنوب أفريقيا بمبلغ 4 مليون دولار أمريكي وساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ 16 مليون يورو وبغية تغطية التكاليف الباهظة للضباط المسرحين ورجال القوات المسلحة الليبيرية. وساهمت نيجيريا في تدريب وتجهيز الفرقة الخاصة للشرطة المكونة من 300 رجل.

160- تمر ليبيريا ببداية مرحلة طويلة الأمد من إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاع. وهي بحاجة إلى دعم سياسي ومالي لتحقيق إنجاز هذه المرحلة. وبهدف تحقيق ذلك، أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الفنية سواء ثنائياً أو من خلال المفوضية في مختلف المجالات بما في ذلك المساعدة العسكرية وفي مجالات إصلاح القانون والنظام القضائي وإصلاح الخدمات المدنية والخبرة في مختلف المجالات. وبما أن ليبيريا قد احتضنت برنامج الحكم الرشيد والمساعدة في الإدارة الاقتصادية بهدف توفير نهج أقوى باتجاه الحكم الاقتصادي، فإنني أؤمن أنها تسير على طريق التقدم والنماء الاقتصادي. ومع التفاؤل الذي نتقاسمه جميعاً بشأن مستقبل ليبيريا، فإنني أدعو مجلس الأمن للأمم المتحدة، على ضوء هذه التطورات الإيجابية في ليبيريا، أن يبدأ مراجعة العقوبات المفروضة على مبيعات الخشب والماس لتمكين الحكومة المنتخبة حديثاً من الوفاء بالتزاماتها تجاه سكانها الكثيرين وكذلك من أجل تحقيق خططها ومطامحها الوطنية.

(11) غينيا بيساو:

161- شهد الوضع في غينيا بيساو تطوراً إيجابياً بشكل عام مع استكمال المسار الانتخابي الرامي إلى عودة النظام الدستوري. وشهدت الانتخابات الرئاسية التي جرت في يوليو 2005 فوز جواو بيرناردو فييرا الذي ميز تنصيبه الرسمي في 1 أكتوبر 2005 نهاية الفترة الانتقالية التي جاءت في أعقاب

الانقلاب الذي حدث في سبتمبر 2003. لكن رغم ذلك يبقى هذا التطور الإيجابي هشاً بسبب استمرار التوتر الناجم خاصة عن رفض ملام باكال بمانا، الخصم غير المحظوظ لجواو بيرناردو فييرا، نتائج الانتخابات الرئاسية وذلك بالرغم من قرار المحكمة العليا في نهاية شهر أغسطس 2005 الذي اعتبرت فيه بأنه ليس هناك عناصر أدلة كافية للبت في طلب إلغاء النتائج الذي تقدم به الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا بيساو. بشكل عام، يتميز الوضع في البلاد بنوع من القطبية التي تحمل في طياتها عناصر عدم الاستقرار السياسي.

162- في هذا الصدد، أحث الأطراف المعنية إلى التحلي بروح المسؤولية والاتحاد حول التحديات الكبرى المتمثلة في المصالحة الوطنية وإعادة البناء وتنمية البلاد. ويعتبر تلاحم الطبقة السياسية أمراً ضرورياً خاصة وأن غينيا بيساو لا زالت تواجه أزمة اقتصادية ومالية خطيرة التي تفرض واجب التضامن. لذلك، أوجه نداء لشركاء غينيا بيساو الثنائيين ومتعددي الأطراف ليقدموا لها الدعم الضروري ويساهموا في إعادة بنائها وإنائها وتعزيز استقرارها السياسي.

(12) موريتانيا:

163- في أعقاب الانقلاب الذي حدث في موريتانيا في 3 أغسطس 2005، علق مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه السادس والثلاثين المنعقد في 4 أغسطس 2005، مشاركة موريتانيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي وأرسل إلى هذا البلد وفداً وزارياً بغية التأكيد من جديد للسلطات الجديدة على موقف الاتحاد الأفريقي وحملها، من خلال مرافقتها ومساعدتها، على العودة بشكل سريع إلى النظام الدستوري. توجه الوفد الوزاري للاتحاد الأفريقي إلى نواكشوط في 9 أغسطس 2005 وتبع ذلك إرسال وفد عن المفوضية بقيادة مفوض السلم والأمن من 1 إلى 3 نوفمبر 2005. سجل الوفدان وجود توافق لصالح التغيير وكذلك الإرادة المعلنة للسلطات الموريتانية في احترام الالتزامات المتخذة بما في ذلك التزام أعضاء اللجنة العسكرية للعدالة والديمقراطية بعدم الترشح للانتخابات وإجراء اقتراع حر وشفاف لاستعادة النظام الدستوري.

164- في إطار تنفيذ مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 8 أكتوبر 2005 الذي طلب مني اتخاذ الإجراءات الضرورية لمرافقة مسار العودة إلى النظام الدستوري، عينت السفير فيجاي سينغ ماخان بصفة المبعوث الخاص لي في موريتانيا. وبالتالي، توجه إلى موريتانيا من 24 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2005 وتابع من 25 إلى 29 أكتوبر 2005 أعمال الأيام الوطنية للتشاور.

165- كانت موافقة اللجنة العسكرية للعدالة والديمقراطية في 8 نوفمبر 2005 على توصيات الأيام الوطنية للتشاور وقرارها بتقليص الفترة الانتقالية إلى تسعة

عشر شهراً، من أغسطس 2005 إلى مارس 2007، بمثابة تطور مشجع. بعد ذلك أرسلت مبعوثي الخاص إلى موريتانيا من 12 إلى 17 ديسمبر لتقديم دعم الاتحاد الأفريقي للمسار الانتخابي بغية تسهيل احترام المواعيد المحددة في البرنامج الزمني الذي هو كالاتي:

- تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات نهاية نوفمبر 2005.
- الإحصاء: 24 يونيو 2006.
- الانتخابات التشريعية والبلدية: 9 نوفمبر 2006.
- الانتخابات النيابية: 21 يناير 2007.
- الانتخابات الرئاسية (الدور الأول): 11 مارس 2007.
- الانتخابات الرئاسية (في جولة ثانية): 25 مارس 2007.

(13) الصحراء الغربية:

- 166- إن انعدام التقدم في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في الصحراء الغربية قد استمر للأسف. وكما يذكر المجلس، فقد اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار رقم 1495 الذي يعلن من خلاله دعمه لخطة السلام لتقرير شعب الصحراء الغربية مصيره والذي قدمه جيمس بيكر المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى طرفي النزاع وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. إن الجمود في عملية السلام لم يسبب المرارة فحسب خلال الأشهر السالفة وإنما أدى أيضا إلى الإحساس باليأس ونفاد الصبر لدى سكان الصحراء الغربية الأمر الذي تمت ترجمته إلى قيام سكان الصحراء الغربية بمظاهرات غير مسبوقة.
- 167- على ضوء هذه الخلفية، عين الأمين العام للأمم المتحدة فرانسيسكو باستاغلي كمبعوث شخصي له لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وعين الأمين العام مبعوثا خاصا جديدا هو السفير بيتر فان فالسوم لخلافة جيمس بيكر بغبة بذل مزيد من الجهود لدفع عملية السلام إلى الأمام. من جانبه، وبعد أن درس مجلس الأمن للأمم المتحدة التقرير المقدم له من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر الماضي، اعتمد القرار 1634 (2005) الذي مدد من خلاله صلاحية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية لستة أشهر إضافية وطلب أيضا من الطرفين تقديم التعاون الكامل إلى الأمم المتحدة بغبة وضع حد للجمود الذي تعاني منه عملية السلام.
- 168- إنني لقلق من استمرار الجمود في عملية السلام الذي سبب إحباطا متناميا لدى شعب الصحراء الغربية. ويتطلب الوضع متابعة وثيقة من طرف المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يتحرك بسرعة وحسم من أجل تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير تماشيا مع الشرعية الدولية وطبقا لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة.

(14) إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والتنمية في أفريقيا:

169- في مقرره بشأن أوضاع النزاعات في أفريقيا المعتمد في دورته المنعقدة في سرت، شدد المجلس التنفيذي على الحاجة إلى تكميل اتفاقيات السلام فعليا من خلال الجهود المستدامة نحو إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام بهدف معالجة المشاكل الجذرية للنزاعات. وناشد المجلس التنفيذي كذلك المفوضية صياغة سياسة للاتحاد الأفريقي حول مرحلة ما بعد النزاعات تركز على البنود ذات الصلة الواردة في بروتوكول مجلس السلم والأمن وعلى التجربة المكتسبة حتى الآن.

170- بالنتيجة، فإن المفوضية قد أقامت خلوة لاستئارة الأفكار بين أعضاء مجلس السلم والأمن وممثلين آخرين للدول الأعضاء في دوربان في سبتمبر 2005 لمعالجة حجم الانتعاش في فترة ما بعد النزاعات وتحديات إعادة الإعمار التي تواجه القارة وبحث الخطوات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها لتأهيل الاتحاد الأفريقي للمساهمة الفعالة في الانتعاش فيما بعد النزاعات وجهود الإعمار في القارة.

171- أعدت المفوضية مشروع إطار لمرحلة ما بعد النزاعات والتنمية في أفريقيا. يعالج الإطار الأساس النظري للحصول على إطار أفريقي لمرحلة إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والمبادئ التي ستشكل أساس كل الالتزامات المتصلة بمرحلة ما بعد النزاعات والتنمية في أفريقيا والعناصر التي يتكون منها الإطار وتعبئة الموارد والتنسيق بين الفاعلين الرئيسيين المشاركين. وتتوي المفوضية عقد اجتماع للخبراء الفنيين وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين للاتحاد الأفريقي لمناقشة مشروع الإطار ومن ثم يتم تسليمه إلى أجهزة صنع السياسات لبحثه واعتماده.

(15) مواضيع أخرى متعلقة بالسلم والأمن:1- الأسلحة الصغيرة والخفيفة:

172- يستمر الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتباره مشكلة كبيرة للبلدان الأفريقية. وتقدر إحصائية حديثة عدد الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا بما يزيد على العشرين مليونا. وبهدف معالجة هذه المشكلة، اعتمدت أفريقيا إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد من الانتشار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن تداولها ومن الاتجار بها في ديسمبر 2000. وهذا ما شكل موقف أفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

جميع جوانبه الذي اعتمد برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في يوليو 2001.

173- يتناول برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مراجعة متوسط المدى من المقرر القيام بها ما بين يونيو ويوليو 2006 تكون مسبوقة باجتماع لجنة تحضيرية يعقد في 8 يناير 2006 في نيويورك. وفي هذا الإطار، عقدت المفوضية اجتماعا للخبراء من الدول الأعضاء في ويندهوك من 14-16 ديسمبر 2005 اعتمد الموقف الأفريقي الموحد من مؤتمر مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومحاربة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه ويتم تقديم هذا الموقف إلى المجلس التنفيذي قبل تقديمه إلى مؤتمر المراجعة للأمم المتحدة.

174- من الواضح أن الدول والأقاليم الأفريقية أحرزت بعض التقدم خلال الخمس سنوات السالفة من حيث تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة ويدعو الموقف الأفريقي الموحد المجتمع الدولي إلى القيام بالمزيد من لاستيفاء شروط برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

175- يعالج الموقف الأفريقي الموحد كذلك مسألة المتابعة على المستوى القاري بما في ذلك آليات الاتحاد الأفريقي. وحدد مؤتمر الخبراء الحكوميين عددا من الأعمال الواجب القيام بها بهدف ضمان مشاركة الاتحاد الأفريقي في مسألة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة دائمة. وتعكف المفوضية حاليا على إعداد مشروع خطة عمل لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

2- السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

176- وافقت الدورة الاستثنائية الثانية للمؤتمر في سرت في فبراير 2004 على ضرورة التوصل إلى ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك. وبهدف متابعة هذه القضية، اعتمدت الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي المنعقدة في يوليو 2004 مشروع ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك. وبالنتيجة، فقد اعتمد المؤتمر في يناير 2005 ميثاقا عدم الاعتداء والدفاع المشترك. خلال الفترة قيد البحث، وكجزء من تنفيذ السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، استمرت الجهود الرامية إلى التوقيع والتصديق على الميثاق. وقع 16 دولة عضوا على الميثاق بالرغم من أنه لم تصدق عليه أية دول بعد، حيث يتطلب الأمر تصديق 15 بلدا عليه لكي يدخل حيز التنفيذ.

177- بالإضافة إلى المساعي الرامية إلى ضمان دخول الميثاق حيز التنفيذ، تم قطع أشواط لتحديد المجالات والأنشطة الأخرى التي يجب القيام بها. وفي هذا الصدد،

يُخطط لعقد اجتماع للخبراء لإعداد خارطة الطريق لتفعيل جميع جوانب السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن.

3- الإرهاب:

178- تحدث الخطوات التي تقوم بها المفوضية لمحاربة الإرهاب على عدة مستويات. على المستوى الأول، بدأت المفوضية عملية إعداد مشروع قانون نمذجي شامل لمحاربة الإرهاب يسعى إلى تعزيز ترويج الاتفاقيات القارية والدولية للوقاية من الإرهاب ومحاربته لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وسيكون هذا القانون النموذجي قالباً لتوجيه الدول الأعضاء على صياغة وتعزيز وتحديث الجهود والأطر القانونية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية للوقاية من الإرهاب ومحاربته في أفريقيا.

179- بالإضافة إلى ذلك، استمرت عمليات تفعيل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب وتجري التحضيرات لعقد الاجتماع الثاني للجهات المختصة الوطنية للمركز بعد الاجتماع الأول الذي عقد في الجزائر العاصمة في بداية يونيو 2005. وكجزء من هذه الأنشطة، تركّز المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب على الأنشطة الرامية إلى إقامة الشراكات مع عدد من البلدان والمؤسسات المعنية بما في ذلك الأمم المتحدة والفاعلون الآخرون مثل المركز الأمريكي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية. كما يلعب المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب دوراً مهماً في زيارات لجنة مكافحة الإرهاب/ المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى البلدان لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001). وشارك المركز في وفد لجنة مكافحة الإرهاب/ المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في زيارة إلى الجزائر خلال منتصف نوفمبر 2005 وسيشارك في زيارة إلى تنزانيا في فبراير 2006. بالإضافة إلى ذلك، نظم المركز بالتعاون مع المركز الأمريكي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية ورشة عمل مشتركة حول "بناء القدرات في محاربة الإرهاب لدى المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية" في الجزائر العاصمة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2005. وأكدت ورشة العمل على مركزية خطة عمل الاتحاد الأفريقي في الوقاية من الإرهاب ومكافحته في القارة وكذلك على دور المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب في تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

4- معاهدة بليندايا:

180- لا يمكن الاستهانة بأهمية معاهدة بليندايا الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن هذه هي المعاهدة الوحيدة التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد من بين المعاهدات الإقليمية الأربعة الخاصة بإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتمت إثارة هذه المسألة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية الذي عُقد في تلاتيلوكو، المكسيك من 26 - 28 أبريل 2005. ويُنظر إلى عدم دخول معاهدة بليندابا حيز التنفيذ على أنه حلقة ضعيفة من النهج المتكامل المخطط له نحو مناطق المعاهدة باتجاه نزع التسليح النووي والحد من انتشاره.

181- عند استكمال هذا التقرير، صادقت عشرون دولة على المعاهدة وأودعت وثائق التصديق، بينما وقعتها 49 دولة. أناشد الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق على المعاهدة أن تقوم بذلك على جناح السرعة.

5- العلاقات مع الشركاء:

182- خلال السنوات الأخيرة، بذل الاتحاد الأفريقي جهود ملحوظة لتعزيز العلاقات مع مختلف أعضاء المجتمع الدولي بهدف إعداد شراكة قوية في خدمة السلم والاستقرار في أفريقيا. وجاءت هذه الجهود نتيجة انشغال مزدوج: فمن ناحية، هناك قناعة معنونة عنها لدى الاتحاد الأفريقي في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن أن تحقيق سلام دائم في القارة سيتم تسهيله كثيرا من خلال تعزيز العلاقات بين الشركاء، ومن ناحية أخرى، ضرورة تعبئة الموارد المهمة من خارج القارة التي يمكن من خلالها تنفيذ أجندة السلم والأمن في القارة.

183- في هذا الإطار، تأتي العلاقات التي تمت إقامتها مع عدد من المؤسسات الدولية. وخلال الفترة قيد البحث، تم إحراز تقدم كبير فيما يخص تعميق هذه الشراكة.

(1) الاجتماع الفني السنوي بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجموعة الثماني وشركاء آخرين:

184- عُقد اجتماع فني جمع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وممثلي مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وشركاء آخرين في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم 26 أكتوبر 2005. وعُقد الاجتماع في إطار الخطة الأفريقية المشتركة مع مجموعة الثماني لتعزيز القدرات الأفريقية على القيام بعمليات دعم السلام وكوسيلة لمتابعة المشاورات التي عُقدت يوم 4 أبريل 2005.

185- أقر الاجتماع بالتقدم المحرز بـغية إعداد هندسة الاتحاد الأفريقي الشاملة للسلم والأمن ولاحظ التعاون المتزايد بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء. وبشكل أكثر تحديدا، أتاح الاجتماع فرصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية وإعادة الإعمار

في فترة ما بعد النزاعات والتنمية في أفريقيا وإنشاء مرفق للسلم يكون مكملا لمرفق السلم الأفريقي الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي بطلب من الاتحاد الأفريقي وبتنسيق من الشركاء. وفيما يخص إنشاء مرفق لدعم السلم مكملا لمرفق السلم الأفريقي، من المفيد الإشارة إلى أن الهدف سيكون تزويد الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتمويل يمكن التنبؤ به لتمكينهم من القيام بعمليات دعم السلام بصفة مستدامة. وافق الاجتماع على إنشاء مجموعة عمل لدراسة المقترح بالتفصيل وكذلك مسألة إنشاء قدرة الاتحاد الأفريقي ذات المستوى الاستراتيجي بما في ذلك البنى التحتية والاتصالات.

(2) الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاجتماع الخامس للترويكا، باماكو، مالي 2 ديسمبر 2005:

186- في إطار الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، عُقد الاجتماع الوزاري الخامس بين الترويكتين الأفريقية والأوروبية في باماكو يوم 2 ديسمبر 2005. استعرض الاجتماع أوضاع النزاع الراهنة في القارة وخاصة الوضع في دارفور وكوت ديفوار والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى وعملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا وكذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ونوقشت قضيتان أخريان هما الوضع فيما بعد الانتخابات في إثيوبيا حيث وافق الوزراء على ضرورة حل الخلافات التي نجمت عن الانتخابات بطريقة سلمية وديمقراطية وباحترام سيادة القانون والوضع في زيمبابوي حيث شجع الوزراء قيام حوار داخلي ذي مغزى من أجل المضي قدما.

(3) حلقة دراسية حول تقييم مرفق السلم الأفريقي على المدى المتوسط:

187- يذكر المجلس أن الاتحاد الأوروبي قد أنشأ مرفق السلم الأفريقي بميزانية قدرها 250 مليون يورو في مارس 2004 باستخدام مخصصات مفوضية الاتحاد الأوروبي من صندوق التنمية الأوروبي التاسع لكل بلد من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وكذلك من مظروف التنمية على المدى الطويل التابع لصندوق التنمية الأوروبي. وجاء ذلك على إثر الطلب الذي تقدم به رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة في مابوتو في يوليو 2003. وخصص من هذا المبلغ 200 مليون يورو لعمليات دعم السلام وخصص 35 مليونا لبناء القدرات وخصص المبلغ المتبقي وهو 15 مليون يورو لتغطية نفقات المراجعة والتقييم والطوارئ. وحتى الآن، تم استخدام أموال مرفق السلم الأفريقي في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وعملية حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى جمهورية أفريقيا الوسطى وجزء من المكونات الأولية لبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وخلال 18 شهرا من العمل، تم

استخدام حوالي ثلاثة أرباع الميزانية البالغة 250 مليون يورو. وبعبارة أخرى، تم استنفاد صندوق مرفق السلم الأفريقي تقريباً في الوقت الذي كان من المتوقع صرفه خلال ثلاث سنوات ونصف من العمل. ويبدل ذلك على أهمية مرفق السلم الأفريقي كوسيلة لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة.

188- طبقاً لاتفاقية تمويل مرفق السلم، تم إجراء تقييم على المدى المتوسط طلب من مفوضية الاتحاد الأوروبي. واستنتج التقييم أن المبادئ الرئيسية التي أنشئ من أجلها المرفق وهي الملكية الأفريقية والتضامن والشراكة قد تم تحقيقها. كما استنتج التقييم أن استراتيجية مرفق السلم الأفريقي المتمثلة في دعم المنظمات الأفريقية لتسيير عمليات دعم السلام وبناء القدرات الأفريقية كانت واقعية وسارت على النهج الصحيح بدون شك. كما لوحظ كذلك أن التقدم باتجاه بناء القدرات كان محبطاً للأمل بالمقارنة مع السرعة التي انطلقت بها عناصر عمليات دعم السلام.

189- في توصياته، اقترح تقييم مرفق السلم الأفريقي على المدى المتوسط استمرار المرفق بالطريقة المستخدمة حالياً تقريباً مع تشديد التركيز على المبادئ الحالية وخاصة الملكية الأفريقية. كما اقترح أيضاً إعطاء الاعتبار لإنشاء الاتحاد الأوروبي لمرفق السلم الأفريقي من المستوى الثاني يصمم خصيصاً لعمليات دعم السلام على النطاق الواسع والعمليات الأكثر حساسية في الوقت الذي يستمر فيه المرفق الحالي كمرفق فوري لعمليات دعم السلام التي تستجيب للأزمات الطارئة. ومن التوصيات الأخرى الهامة أنه يجب الأخذ بنظرة أبعد مدى وأكثر إنتظاماً فيما يخص إحتياجات بناء القدرات لهندسة السلم والأمن الأفريقية القارية. وفي الأخير، لوحظ أنه من الضروري قيام الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ببحث طرق تقريب مرفق السلم الأفريقي على نحو أكثر شمولية واقتترانه بالبرامج الأخرى ذات الصلة.

190- عقدت ندوة مشتركة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أديس أبابا يومي 15 و 16 ديسمبر 2005 لمناقشة النتائج التمهيديّة لتقرير التقييم نصف المرّحلي. وسيقوم الاجتماع الثاني للجنة التنسيق المشتركة باستعراض نتائج هذه المناقشات وفقاً لما نص عليه فريق السلام الأفريقي والذي سيعقد في أواخر يناير أو أوائل فبراير 2006.

(4) العلاقات الأخرى مع الشركاء:

191- خلال الفترة قيد البحث، سعت المفوضية أيضاً إلى تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الأخرى الشريكة. وفي هذا الإطار، وبدعوة من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، شارك مفوض السلم والأمن في الاجتماع الوزاري للمنظمة الدولية للفرنكوفونية الذي عُقد في انتاناناريفو يومي 22 و 23 نوفمبر 2005.

وبهذه المناسبة، قدم المفوض عرضاً عن تجربة الاتحاد الأفريقي المكتسبة فيما يخص عمليات حفظ السلام.

192- من المفيد كذلك الإضافة أن مفوض السلم والأمن قد شارك في دورة مؤتمر البرلمانات الأوروبية حول الأمن والدفاع (اتحاد أوروبا الغربية) التي عُقدت في باريس من 5-7 ديسمبر 2005. وتأتي هذه الدورة في إطار مبادرة مؤتمر البرلمانات الأوروبية لإعداد تقرير حول حفظ السلام في أفريقيا جنوب الصحراء.

(5) الخلاصة:

193- منذ شهر يوليو الماضي، تم إحراز تقدم ملحوظ على طريق تعزيز السلم والأمن في القارة. غير أن الطريق لا يزال طويلاً ليس من أجل وضع حد للنزاعات التي تؤثر على القارة فحسب وإنما من أجل تعزيز التقدم المحقق في البلدان التي استعادت السلام من خلال إنجاز برامج مهمة في مجال إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. من المهم مناقشة قضية المساهمة المالية من قبل الدول الأعضاء لعمليات دعم السلام التي يفوضها الاتحاد الأفريقي. ومن البديهي أن الاتحاد الأفريقي لا يمكن أن يقوم بقيادة وملكية هذه العمليات في الوقت الذي يعتمد فيه تمويلها كلياً على المساهمات الخارجية. وأخيراً، من المطلوب بذل مزيد من الجهود فيما يخص منع النزاعات حيث هناك تكمن ميزة الاتحاد الأفريقي.

الشؤون السياسية والديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية:

أولاً- نظرة عامة:

194- خلال دورته العادية الأخيرة، تم إطلاع المجلس على التقدم المحرز في القارة فيما يتعلق بالديمقراطية والانتخابات والحكم وحقوق الإنسان مع التأكيد بصفة خاصة على أن عملية الديمقراطية التي يتم خوضها على مستوى القارة تجرى متابعتها في سياق يتميز من جهة بالتقدم الرئيسي في بعض الدول الأعضاء حيث أجريت الانتخابات على نحو يتسم بالشفافية ومناخ للسلم والنظام ومن جهة أخرى بتراجع برز في عمليات المقاومة للتطورات الإيجابية التي استحدثتها إنشاء الاتحاد الأفريقي وقد سجلت عمليات المقاومة من خلال التيار المضاد للأنماط المنصوص عليها في إعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية.

195- استمر هذا الاتجاه خلال الفترة قيد البحث، ففي حين يتم بذل جهود حقيقية ومتواصلة من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء من أجل تعزيز الديمقراطية، لا سيما من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية، لازالت ظاهرة المحاولات الانقلابية مستمرة كما أن النزعة إلى استعمال الدساتير بطريقة غير

ديمقراطية أخذت تتسع. وعلاوة على ذلك وإن جرت الانتخابات في ظروف مرضية بشكل عام ، إلا أنه برزت هناك بعض التوترات غداة هذه الانتخابات عقب الاحتجاج على النتائج من قبل المنهزمين. وقد كشفت هذه التجربة الضرورة ، بالنسبة للمنظمة القارية، لمراجعة مناهجها وقواعدها في مجال مراقبة الانتخابات لضمان مرافقة المسارات الانتخابية على جميع مستوياتها. وللتفكير حول هذه الإشكالية ستعقد المفوضية في السنة القادمة اجتماعا للجان الوطنية الانتخابية.

196- تميزت الفترة قيد البحث بمعايشة انقلاب أدانه المجتمع الدولي. ويتعلق الأمر بمحاولة الانقلاب التي جرت في موريتانيا والتي يكمن الحافز الرئيسي لها، حسب القائمين بها في ضرورة وضع حد لنظام فقد كل شرعية. أن هذا الانقلاب الذي وضعه ب" الضرورية" قد سلط الضوء على إشكالية قانونية وشرعية بعض الأنظمة وهي الإشكالية التي بدأت المفوضية في التفكير فيها من خلال عقد اجتماع للخبراء المستقلين حول إعلان لومي لدراسة هذه المسألة وسبل تعزيزها. وقام نفس الاجتماع بصياغة مشروع ميثاق حول الديمقراطية والانتخابات والحكم يرمي إلى تعزيز أحكام إعلان لومي.

197- شكلت مسألة الدساتير الأفريقية موضوع بحث أولي في إطار اللقاء حول الممارسات الدستورية والسياسية في إفريقيا : الحركيات الأخيرة" الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكفونية. وسيتواصل هذا التفكير في إطار الاتحاد الأفريقي بهدف محاولة إيجاد حل للمسألة الشائكة المتعلقة بالتغييرات المنافية للدستور.

198- على صعيد الحكم الرشيد ، يتواصل اهتمام بعض الدول الأعضاء بتعزيز الحكم الرشيد . وعليه ، فإن عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في تزايد كما أن عمليات التقييم جارية. وهذا إنما هو إشارة قوية إلى إرادة دولنا في إدراج العمل العام في إطار الشفافية وبالتالي إقامة الحكم الرشيد في القارة. يبقى أنه يتعين بذل مزيد من الجهود من أجل التوصل إلى إنضمات أخرى ووضع ثقة أكبر في هذه الآلية التي تعلق عليها الشعوب الأفريقية آمالا كبيرة.

199- تشكل محاربة الفساد أحد العناصر الرئيسية للعمل الذي شرعت فيه المفوضية بغية تعزيز الحكم الرشيد في القارة. وفي هذا الصدد، تم إخلال الفترة قيد البحث، اتخاذ عدد من المبادرات لا سيما عقد اجتماع المؤسسات الوطنية لمحاربة الفساد وأعمال التوعية لدي دولنا كي تصدق على الاتفاقية الأفريقية لمحاربة الفساد التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

200- تبقى مسألة انتهاك حقوق الإنسان موضع اهتمامات كبرى على مستوى القارة وبخاصة في أوضاع النزاعات . ففي التقرير الأخير إلى القمة في سرت في يوليو 2005 ، تم إبراز التقدم الملحوظ الذي أحرزته مفوضية الاتحاد

الأفريقي في تنفيذ إعلان كيجالي حول حقوق الإنسان الذي اعتمده هذا المؤتمر في مابوتو ليشكل خارطة الطريق للاتحاد في أعمال الحقوق والواجبات الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك جميع مواثيق حقوق الإنسان الأخرى التي تعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أطرافاً فيها.

201- وبالمثل ، أبرزت الطريقة التي يمكن للاتحاد من خلال رؤيته ورسالته واستراتيجيته التي تمتد لأربع سنوات، أن يساهم بها في تفعيل إعلان كيجالي حول حقوق الإنسان في أفريقيا لبناء القدرة على تحقيق النتائج بالنسبة للمحليين الرئيسيين مثل أجهزة الدول (اللجان الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان) والمحقق في الشكاوي والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتشمل هذه الطريقة أيضا إدماج حقوق الإنسان في كل جانب من جوانب عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وتطبيق أسلوب قائم على حقوق الإنسان في حل النزاعات ومعالجة الأزمات الإنسانية والمسائل الاجتماعية واتخاذ الخطوات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة الأفريقية.

202- يذكر المجلس أنه تم إطلاعه على تعيين ممثل خاص لحماية المدنيين في أوضاع النزاعات. وقد قام الممثل الخاص، خلال الفترة قيد البحث، بزيارة مناطق النزاعات وبخاصة دارفور من أجل توعية الفاعلين بضرورة احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المدنيين في أوضاع النزاعات.

203- أثارت عمليات السلم التي تم القيام بها لحسن الحظ، على مستوي القارة، آمالا جديدة عودة ملايين اللاجئين والمشردين إلى بلدانهم وديارهم. وعليه، تم التركيز على إعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم . لكن الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمساعدة المفوضية يعترضها نقص الوسائل التي وضعت تحت تصرفها من قبل المجتمع الدولي حيث يتقلص عدد المانحين أكثر فأكثر.

204- خلال الفترة قيد البحث . قامت المفوضية بالأنشطة التالية:

ثانيا- إقرار الديمقراطية ومراقبة الانتخابات:

ألف - مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء:

205- أرسلت المفوضية بعثات مراقبة إلى بروندي ، غينيا بيساو ، إثيوبيا تنزانيا ، ليبيريا ، بوركينا فاسو.

206- على إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في 4 يوليو 2005 في بروندي ، تحصل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الذي يقوده السيد بيار نكورو نزيما على الأغلبية في الجمعية

- الوطنية. بتسعة وخمسين مقعداً من بين 100 مقعد ، مما مكنه ، طبقاً للقواعد المحددة سابقاً لهذا الاقتراح من تقلد أعلى مهام السلطة في البلاد.
- 207- عقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 24 يوليو 2004 في غينيا بيساو ، حصل السيد جواو بيرنادو فييرا ، الرئيس السابق من الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا بيساو على 52ر35% من الأصوات حيث أصبح رئيساً للجمهورية.
- 208- في إثيوبيا، وعقب انتخابات شهر مايو 2005 ، تم تقديم شكاوي من كل من أحزاب المعارضة والحزب الحاكم ، الأمر الذي أدى إلي إعادة فرز الأصوات في بعض المقاطعات وإلى إعادة الانتخابات في مقاطعات أخرى. وكانت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي" للسيد ملس زيناوى وحلفاؤه قد فازوا ب، 371 مقعداً في الجمعية الوطنية أي 67ر82% من الأصوات.
- 209- في تنزانيا جري الاقتراح في 30 أكتوبر 2005 في جزيرة زنجبار وتم على إثره إعادة انتخاب السيد أمانى عبيد كرومي من حزب شاما شا ما بيندوزى رئيساً لزنجبار بنسبة 53ر2 بالمائة من الأصوات. وتم تأجيل الانتخابات في الجزء القاري للبلاد إلى 18 ديسمبر 2005 بسبب وفاة أحد مرشحي المعارضة للرئاسة . وجرت هذه الانتخابات فيما بعد في التاريخ المحدد وتم انتخاب مرشح شاما شا ما بيندوزى السيد جاكايا كيكويتى.
- 210- على إثر الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 8 نوفمبر 2005 في ليبيريا ، انتخبت السيدة إيلين جونسن – سيرليف رئيسة حزب الوحدة وأول امرأة أفريقية رئيسة للجمهورية بعد فوزها ب 59ر10 بالمائة من الأصوات.
- 211- في بوركينا فاسو، أعيد انتخاب الرئيس بليز كومباورى، من المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم بنسبة 80ر35% من الأصوات عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في 13 نوفمبر 2005 .
- 212- عين الرئيس مبعوثاً خاصاً إلى هايتى وتتمثل مهمته في مساعدة السلطات الحكومية على تنظيم انتخابات في جو من الهدوء والشفافية بمشاركة جميع القوي السياسية . وسترسل المفوضية وفدا في 2006 لمراقبة الانتخابات في هذا البلد.

باء - الأنشطة المرتبطة بإقرار الديمقراطية:

- 213- في إطار تنفيذ أحكام إعلان دوربان ليوليو 2002 حول مبادئ إدارة الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا ، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية ودعم الديمقراطية وكذلك إنشاء صندوق للمساعدة الانتخابية ، أجرت المفوضية في يوليو 2005 ، مشاورات مع بعض الشركاء

- الدوليين كمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في استكهولم ومفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل والهيئة من أجل المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو وذلك للإطلاع على ما يقومون به في هذا المجال . ويتم حالياً إعداد دراسات الجدوى بخصوص إنشاء هذه الوحدة. وهذا الصندوق كما طلبته قمة دوربان.
- 214- طبقاً لمقرر مابوتو ، أعدت المفوضية مشروع ميثاق حول الديمقراطية والانتخابات والحكم. وقد تم تقديم هذا المشروع لبيحثه الخبراء الأفريقيون المستقلون خلال اجتماع عقد بأديس أبابا ، إثيوبيا من 21 إلى 23 نوفمبر 2005. وسيتم عرضه عمّا قريب على الخبراء الحكوميين لدراسته والموافقة عليه قبل بحثه من قبل الأجهزة التداولية للاتحاد.
- 215- درس اجتماع الخبراء المستقلين من ناحية أخرى التقرير عن مراجعة إعلان لومي ليوليو 2000 حول التغييرات غير الدستورية للحكومات الأفريقية. وقد تم أخذ بعض جوانب هذا الإعلان بعين الاعتبار في مشروع الميثاق حول الديمقراطية والانتخابات والحكم. تم أيضاً تقديم تقرير منفصل ومفصل عن المسألتين إلى المجلس.

جيم- النتائج والأداء:

- 216- فيما يتعلق بالمسارات الانتخابية ، يمكننا القول بصفة عامة ، أن الانتخابات جرت في أمان وسلام في الدول الأعضاء. والجدير بالارتياح هو أن هذه الانتخابات كانت منتظرة بشكل خاص في بروندي وغينيا بيساو وليبيريا وهي البلدان الثلاثة التي مرت بأوضاع حروب أهلية دامية. فمساهمة الاتحاد الأفريقي في مسارات إحلال السلم في هذه البلدان وإرسال بعثات المراقبة إليها، إنما تتم عن التزامه بالعمل دون هوادة من أجل تعزيز السلم الذي يعد شرطاً أساسياً لنجاح أي تنمية منسجمة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لإفريقيا.

دال- مسائل عالقة:

- 217- كما سبق ذكره ، يتم حالياً إجراء دراسات الجدوى حول إنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية ودعم الديمقراطية وكذلك إنشاء صندوق للمساعدة الانتخابية. كما أن دراسة الجدوى حول إنتاج دليل للمراقبين ونشرة تحليلية عن نتائج بعثات المراقبين التي يرسلها الاتحاد الأفريقي إلى حد الآن بغية تحسينها سيتم الشروع فيها قريباً .

هاء- الآفاق:

- 218- تقوم المفوضية وستستمر في القيام بالدور المنوط بها في مجال تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد . لذلك من الضروري أن تملك الأدوات المناسبة التي تسمح لها بالقيام بمهمتها على أحسن وجه لا سيما :
- وحدة المساعدة الانتخابية ودعم الديمقراطية التي ستكلف ، بالإضافة إلي تنسيق وتنظيم مشاركة الاتحاد الأفريقي في مراقبة الانتخابات ، بإدارة صندوق المساعدة الانتخابية ،
 - صندوق المساعدة الانتخابية الذي ستكون له بالتأكيد منفعة كبيرة للدول التي تمر بأوضاع حرب أهلية؛
 - سيشكل الميثاق الأفريقي حول الانتخابات والديمقراطية والحكم، بعد اعتماده من قبل هيئتنا لاتخاذ القرار ، أداة أساسية لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وكذلك لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وستتضمن عناصر من إعلان لومي ليوليو 2000 حول التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا
 - تحسين طرق مراقبة الانتخابات.

ثانيا- الحكم:

ألف- تعزيز نقاشات واسعة حول الدساتير الأفريقية:

- 219- حول الممارسات الدستورية والسياسية الفرصة لاستثارة الأفكار حول الممارسات السائدة حاليا في أفريقيا ومع التنبيه بالحظر المتمثل في ظاهرة التلاعب، صدرت عنها مجموعة من التوصيات التي تهدف إلي تعزيز الديمقراطية في القارة وخاصة من خلال احترام الأحكام الدستورية.
- 220- وقد خطت المفوضية لتعزيز نتائج هذا الاجتماع من خلال توسيع نطاق الدروس المستخلصة على المستوي القاري وتمكين المواطنين الأفريقيين من تبادل التجارب حول وسائل وسبل تحسين الشرعية واحترام المبادئ الدستورية. ومن المقرر عقد مؤتمر وزاري حول هذه المسألة في السنة المقبلة. وسوف تركز توصيات المؤتمر على استراتيجيات منع الأزمات السياسية والدستورية لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

باء- تعزيز التصديق على الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته وتنفيذها:

- 221- استمرت المفوضية في النشر وكسب التأييد لدي جميع الدول الأعضاء للتصديق على اتفاقية منع الفساد ومكافحته والتي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مابوتو ، موزمبيق ، في يوليو 2003 . وحتى الآن، صدقت على الاتفاقية تسع دول أعضاء فقط منذ اعتماده (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، ليسوتو، جزر القمر، ناميبيا، رواندا، أوغندا، مالي، مدغشقر، بوروندي وتنزانيا). ويتم تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية للتمكين من دخولها حيز التنفيذ في

- أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، تقوم المفوضية بتسهيل التعاون بين الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز فعاليتها.
- 222- في هذا الصدد، قامت المفوضية بتنظيم المؤتمر الأفريقي الأول للجان الوطنية لمكافحة الفساد وذلك في لوساكا، زامبيا، من 9 إلى 11 نوفمبر 2005، بدعم من حكومة زامبيا. وكانت نسبة حضور الاجتماع جيدة حيث شارك فيه أعضاء وفود 28 بلداً معظمهم من الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد ووزارات الداخلية والعدل لكل من الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، الجابون، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، غانا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
- 223- وقد أعربت اللجان الوطنية لمكافحة الفساد عن تقديرها للفرصة التي أتاحت لها لمناقشة مختلف الآثار السلبية للفساد والإفلات من العقوبة على الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية وأكدت على الحاجة إلى توعية وتدريب وتعليم الناس للالتزام بالعدل والشفافية والمساءلة في كافة ميادين الحياة.
- 224- وناشدت اللجان الوطنية مفوضية الاتحاد الأفريقي نقل توصياتها رسمياً إلى رؤساء الدول والحكومات ودعوتهم إلى التصديق على الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته واتخاذ التدابير التشريعية المناسبة لضمان تنفيذها.

جيم - تعزيز إطار الحكم في أفريقيا:

أ - منتدى حول الحكم في أفريقيا:

- 225- يعتبر المنتدى حول الحكم في أفريقيا، الذي انعقد في أديس أبابا، 24-26 نوفمبر 2005 أسلوباً جديداً في معالجة الشراكات لشحن تنفيذ البرامج ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي والخاصة بالحكم. والهدف من ذلك هو نشر أجندة الاتحاد الأفريقي الخاصة بالحكم، ورفع مستوى المشاركة والحوار مع المجتمع المدني، والبحث عن الإفادات الإيجابية والاتفاق العام في الرأي حول المفاهيم، وأساليب وممارسات الحكم من قبل الأطراف الحاكمة والهيكل العاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن أجل إشراك أفضل للأطراف المحلية في عملية الاتحاد الأفريقي لتحسين الحكم في أفريقيا. وتشمل مثل هذه الكيانات مختلف الأطراف مثل السلطات المحلية، المؤسسات العامة، المنظمات الإقليمية المتخصصة، المجتمع المدني، النقابات، الشبكات الأفريقية، القطاع الخاص، السلطات التقليدية، والأكاديميات.

226- أقر المنتدى بأهمية بناء شراكة قوية وفاعلة في الحكم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على جميع المستويات المحلية ، والوطنية ، والإقليمية – وتنسيق جميع المبادرات التجديدية ، من أجل تنظيم اقتسام التجارب ، وتسهيل ومواءمة عملية التكامل من شأن مثل هذا المنبر تحسين الشراكة الفاعلة، ورفع مستوى مشاركة أطراف المجتمع المدني في المصادقة على عمليات تنفيذ أدوات الاتحاد الأفريقي وبرامجه ، إتساقاً مع "رؤية الاتحاد الأفريقي" من أجل "أفريقيا مسالمة ، متكاملة ، ومزدهرة ، تحكمها شعوبها".

ب الحكم والإدارة العامة:

227- لقد عكفت المفوضية على تنفيذ برنامجها الخاص بالإدارة العامة والتي تعتبر من العناصر الأساسية لبرنامجها الخاص بالحكم. وخلال الفترة قيد النظر ، عقد وزراء الإدارة العامة مؤتمرهم الأفريقي الخامس، بأديس أبابا، 14-15 ديسمبر 2005 ، والذي سبقه اجتماع للخبراء في 12-13 ديسمبر. وقد كان هذا الحدث خطوة كبيرة ، إذ أنه قد تم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ، وفتح الطريق بصورة أوسع لإشراك المنظمة القارية في العملية التي بدأت منذ بضع سنوات ، خارج المنظمة، بواسطة نفس الوزراء، حيث تميزت باعتماد الميثاق الخاص بالخدمة العامة في أفريقيا، في فبراير 2001 في وندهوك ، ناميبيا وإعلان استبلنبوش بجنوب أفريقيا في مايو 2003 . وقد أكد هذا اللقاء على ضرورة وضع البرنامج القاري للإدارة العامة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. ويظل التحدي الأكبر منذ الآن هو أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ليس فقط باعتماد العملية، وإنما وقبل ذلك ، اعتماد الميثاق كوثيقة أساسية لدعم فعالية الخدمة العامة في القارة.

ثالثاً- حقوق الإنسان:

228- خلال الفترة قيد النظر ، واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي بذل جهودها في الاتجاه المشار إليه آنفاً من خلال الأنشطة الآتية :

ألف - ورشة عمل حول أعمال حقوق المرأة عن طريق تعليم حقوق الإنسان:

229- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع شركاتها ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم عمل عن إنجاز حقوق المرأة بواسطة تعليم حقوق الإنسان بكيجالي في أكتوبر 2005 لدول شرق أفريقيا.

230- وقد كان الهدف من ورشة العمل هو التقييم ومساعدة الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها في منبر عمل بكين وبالتركيز بصفة واضحة على التعليم في مجال حقوق المرأة.

231- حضر الورشة صناع السياسة في مجال التربية وحقوق الإنسان ومنظمات المرأة المعنية ببناء المقررات في مجال حقوق الإنسان والخبراء وممثلوا المنظمات الدولية والمؤسسات التي توفر الأسس الضرورية لتعليم حقوق الإنسان ، إضافة إلي الخدمات الفنية والدعم.

232- لاحظت ورشة العمل مختلف المبادرات التي تم القيام بها لتحقيق المساواة في النوع ، كما اعترفت أيضا بأن عدم المساواة لازال قائماً مع نقص في البرامج الشاملة لتعليم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة . وقد تم وضع خريطة طريق من أجل دعم المنجزات وتقوية نقاط الضعف في دول شرق أفريقيا.

باء- تفعيل موارد مركز الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان:

233- إثر تدشين مركز الموارد الناجع للاتحاد الأفريقي ، بمناسبة الاحتفال بيوم أفريقيا لحقوق الإنسان في 2004 بدعم من الشركاء التقليديين مثل مكتب الاتحاد الأوروبي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء في داخل وخارج أفريقيا ، بهذا تتم إحاطة المجلس والقمة بأن المركز قد أصبح الآن عاملاً ويوفر المعلومات الأساسية ، وأنماط التدريب في مجال الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك لمختلف أنواع المستخدمين ، بما في ذلك ممثلو الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ... الخ وتشيد مفوضية الاتحاد الأفريقي بكل دعم كان من شأنه تفعيل المركز . وهناك جهود تبذل حالياً لدعم المركز بصورة أكبر بالمطبوعات وخدمات شبكة المعلومات لسد احتياجات المستخدمين للمركز.

جيم - دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

234- ولا يزال دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب باعتبارها الآلية الرئيسية لحقوق الإنسان في القارة يعتبر مسألة ذات أولوية وقد بدأت عملية المشاورات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي من أجل تحسين علاقاتها وتقوية قدرات ودور اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ولقد كان هنالك تعاون وثيق مع المفوضية ، بما في ذلك إعداد التقارير المشتركة ، مثل "موضوع عقوبة الإعدام وتقارير حرية الصحافة".

235- لقد يسرت مفوضية الاتحاد الأفريقي عقد الدورة "38" العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، كما حضرت الدورة أيضاً . ونسبة لأهمية صلاحيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، فإن مفوضية الاتحاد

الأفريقي سوف تستمر في تقديم دعمها الهادف إلى زيادة موارد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ودعم قدراتها.

دال -

الاحتفال بيومي حقوق الإنسان:

أ - يوم أفريقيا لحقوق الإنسان 21 أكتوبر 2005:

236- تم الاحتفال بهذا اليوم في كيجالي , رواندا , بمشاركة موظفي الحكومة , ومنظمات المجتمع المدني , والجمهور , وأصدرت مفوضية الاتحاد الأفريقي بياناً صحفياً عن المناسبة كجزء من مراسم الاحتفال.

237- انضمت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المجموعة الدولية في الاحتفال بهذا اليوم الهام ، وذلك بإصدارها بياناً صحفياً من أجل بث الوعي الجماهيري، والتأكيد علي خطورة عدم التسامح , ورد العمل بتجديد الالتزام والعمل علي دعم وتعزيز التسامح , والتربية في هذا المجال وخاصة الدعوة إلى التسامح السياسي والديني والعرقى في أفريقيا.

هاء -

تعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان:

238- تمت الإشارة في التقرير السابق إلي أنه طبقاً للخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي , 2004 – 2007 , فإن عام 2006 سوف يشهر الطبعة الأولى جائزة المدافعين الأفارقة عن حقوق الإنسان وذلك بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في أفريقيا في 21 أكتوبر وذلك بهدف رفع مستوي الوعي وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في القارة الأفريقية.

239- وقد عملت المفوضية عن كثب مع شركائها لتنفيذ هذه الجائزة . بيد أن تنفيذ هذه العملية لم يكن ممكناً بسبب الصعوبات المالية وغيرها . وتبحث المفوضية حالياً في تنظيم هذه التظاهرة في أكتوبر 2006 , وتعرب المفوضية عن خالص تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني , وغيرها من الشركاء , وتناشدها جميعاً مواصلة جهودها حتى يتحول هذا الحدث إلي حقيقة.

240- شاركت المفوضية في اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان في اتحاد نهر مانو. والذي كان الغرض منه تطوير آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في اتحاد نهر مانو.

واو -

الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان في الدول التي تدور فيها النزاعات أو

التي خرجت منها لتوها:

241- لم يتم التمكن من تنفيذ الخطة لتنظيم هذه الندوة خلال 2005 , وذلك بسبب تأجيل بعض البرامج مما حال دون إيجاد الوقت الكافي لتنفيذ الندوة. وقد تم الآن تحديد موعد تنظيم هذه الندوة التي تهدف إلي أن تقوم الدول التي تعاني

- من النزاعات أو تلك التي خرجت منها لتوها باحترام حقوق الإنسان والدساتير . وسوف تكون الندوة في فريتاون , سيراليون في 2006 .
- 242- استمرت مفوضية الاتحاد الأفريقي في التمتع بالدعم الفني المتزايد من قبل الأمم المتحدة بسبب شراكتها معها وذلك عن طريق مكتب المفوض السامي بأديس أبابا لحقوق الإنسان. وعن التعاون ميدانياً في إقليم دارفور , وفي بوروندي وفي كوت ديفوار وفي ليبيريا.
- 243- طبقاً للقرارات الملائمة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص العلاقة مع الاتحاد الأفريقي , تقوم المفوضية باستكشاف السبل والوسائل لدعم العلاقات مع مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- 244- وقد أسهمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في مبادرة البحيرات الكبرى للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة , وذلك عن طريق دمج حقوق الإنسان في برامج المشروع.

حاء - الخطط المستقبلية:

- 245- سوف تتضمن أنشطة المفوضية لنصف العام القادم , في مجال الأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان, مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني لمؤسسات حقوق الإنسان, وورشة عمل عن إنجاز حقوق المرأة بواسطة تعليم حقوق الإنسان والتشاور بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من الأجهزة والمؤسسات التابعة للاتحاد الأفريقي.

رابعاً- الشؤون الإنسانية واللاجئون والمشردون:

- 246- تود المفوضية إحاطة المجلس علماً بأنه بينما تظل مشكلة المشردين تثير القلق بصفة عامة , إلا أن هنالك بصيص من الأمل قد يمهّد الطريق لعودة نحو مليوني لاجئ تقريباً , في بعض الدول , وذلك بتنظيم عمليات العودة الطوعية , وخاصة أقاليم الشرق , والغرب والجنوب .
- 247- غير أنه لا بد من التأكيد أيضاً على أن الآمال في عودة اللاجئين من الخارج والمشردين داخلياً إلى أوطانهم . لا ينبغي أن تعترف النظر عن حقيقة أن هنالك في القارة أكبر عدد من اللاجئين وهو يربو على "3" ملايين لاجئ , إضافة إلي نحو "15" مليون مشرد وكلهم يعيشون في ظروف قاسية. وعليه وبعد قمة سرت , قامت المفوضية بالمشاركة في الجهود الإقليمية والقارية , وفي العمليات الخاصة بالتشريد وذلك مع الشركاء التقليديين للاتحاد الأفريقي, خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين , برنامج الغذاء العالمي , والمنظمة الدولية للهجرة . وقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات لوضع برنامج عمل مشترك يستخدم في تنفيذ مقررات القمة . وتمكنت تلك الاجتماعات من تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك والمتبادل , والأنشطة ذات الأولوية التي تم الالتزام بها بصفة مشتركة بإعداد تقارير مشتركة مثل الجدول الزمني بين الاتحاد

الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2006 لإعادة هيكلة لجنة التنسيق لمساعدة اللاجئين ومشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماعات اللجنة التنفيذية وزيارة الاتحاد الأفريقي إلى مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين . وقد كانت تلك الاجتماعات المشتركة فعالة في دعم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي وشركائه على مستوي البرامج ، بينما تم التأكد من أن قرارات المجلس التنفيذي ومقررات القمة سيتم تنفيذها بصورة منتظمة.

248- إضافة إلى ذلك ، اللجنة الفرعية للاجئين التابعة إلى مجلس الممثلين الدائمين ، قد قامت بعدد من المبادرات مع المفوضية والشركاء وخاصة تقييم البعثات إلى الدول الأعضاء المتأثرة بمشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين. وقد تمت زيارة الدول التالية خلال الفترة 24 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2005 جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بوروندي رواندا أوغندا وتنزانيا . وقد التقت هذه البعثات بموظفي الحكومة وممثلي مكاتب الاتحاد الأفريقي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات العمل الإنساني . وتداولت معهم وجهات النظر حول الأوضاع الإنسانية وخاصة ما يتعلق باللاجئين والعائدين والنازحين في تلك الدول. وقد أتضح أنه في جميع تلك الدول التي تمت زيارتها فقد كانت قمة الاهتمام تتعلق بشح الموارد المالية والجوانب الأمنية التي تزيد من حدة معاناة ضحايا التشريد القسري. وتضامناً مع الحكومات التي تضحى بمواردها الضعيفة في حماية المشردين قسرياً ورعايتهم قرر الاتحاد الأفريقي منح (150000 دولار لجمعية الصليب الأحمر بأوغندا لدعم جهود الحكومة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية ومساعدة اللاجئين. إضافة إلى ذلك فإنه خلال الفترة نهاية شهر أكتوبر ومطلع شهر نوفمبر وبسبب المشاكل الأمنية الخطيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى ، قامت المفوضية بإرسال بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد ، الكاميرون. وقد تحصلت البعثة على معلومات مؤكدة ومن شأنها أن تسهم في وضع السياسة وصياغة الأفكار الخاصة بعمليات النزوح في أفريقيا.

249- وأود أيضاً أن أفيد بأن المفوضية قد نظمت اجتماعاً للجنة الفرعية لمجلس الممثلين الدائمين الخاصة باللاجئين في 20 أكتوبر حيث الشركاء وهم المفوضية السامية للاجئين ، برنامج الغذاء العالمي ، والمنظمة الدولية للهجرة ، بتنوير اللجنة الفرعية للاجئين بأنشطتها في مجال المشردين قسراً في أفريقيا. ويتضح من ذلك التنوير بأن الإرهاب الذي أصاب المانحين بدأ يتضح على مستوي الشركاء ، مما يقتضي ضرورة دعم الجهود المشتركة في تعبئة الموارد. وسوف يتم عقد الاجتماع الوزاري القادم الخاص بمسائل التشريد القسري ، في بوركينافاسو في يونيو 2006 ، هذا وقد سلطت اللجنة الفرعية الأضواء على ضرورة التنسيق عن كثب من أجل إنجاز ذلك المؤتمر.

250- وفي انعدام وثيقة قانونية تعالج تحديداً مسألة حماية المشردين داخلياً , والذين يفوق عددهم ثلاثة أضعاف اللاجئين فإن هذه المجموعة لا تحظى بالتالي بمساعدة المجموعة الدولية. وبناء على مقرر المجلس التنفيذي في يوليو 2004 فقد بادرت المفوضية بوضع إطار قانوني لحماية ومساعدة المشردين في أفريقيا. وفي الوقت الذي يستمر فيه العمل في هذا المشروع, من الهام التأكيد على حاجة المجموعة الدولية إيلاء اهتمام أكبر للمشردين في أفريقيا إذ أنهم لا يحظون بأي نوع من المساعدات.

251- وفي التقييم الخاص بالبعثات الميدانية التي زارت العديد من الدول التي بها مشردون قسرياً , لوحظ أن اللاجئين والمشردين بصفة عامة لا تتوفر لهم فرصة التعليم بعد المرحلة الأولية. والسبب في هذا الوضع هو مرشح الموارد وسياسة عنق الزجاجة في بعض الدول الأعضاء مما يعوق توفير التعليم بعد المرحلة الأولية. وسوف تقوم المفوضية بوضع سياسة لضمان توفير التعليم بعد المرحلة الأولية لضحايا التشريد القسري. وسوف يتم الاتصال بالشركاء والمانحين غير التقليديين لتعبئة الموارد لضمان حصول النازحين قسراً على التعليم لمرحلة ما بعد التعليم الأولي.

خامسا- حرية التنقل في أفريقيا:

252- تم استعراض اهتمام المجلس التنفيذي إلي جهود المفوضية في تنفيذ مقرره (211) الصادر في سرت , ليبيا , عن حرية التنقل في أفريقيا. فقد قامت المفوضية عليها في ذلك القرار , ولكن دون جدوى . ونسبة لأهمية وضع نظام لحرية الحركة في أفريقيا , كما تم الاتفاق علي ذلك في القمة الأخيرة, من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء التي تم تحديدها بتمثيل أقاليمها بالمشاركة في هذه العملية بالجدية المطلوبة في تنفيذ القرار (211) عليه , ترجو المفوضية الحصول على الموجبات اللازم إتباعها من أجل تنفيذ هذا القرار . كما أنه لا بد من إصدار جواز السفر الدبلوماسي للاتحاد الأفريقي في عام 2006 والذي سوف يكون مخصصاً لكبار الشخصيات وغير قابل للتزوير.

سادسا- إصلاح الأمم المتحدة:

253- صادقت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي على المقرر رقم EX.CL/DEC.186(VI) الصادر عن الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي والخاص بإنشاء لجنة مفتوحة تتكون من خمسة عشر (15) عضواً "للنظر في جميع جوانب التوصيات المضمنة في تقرير الفريق الرفيع المستوى الخاص بإصلاح نظام الأمم المتحدة وخاصة إصلاح مجلس الأمن وذلك من أجل تحديد موقف أفريقي مشترك".

254- اجتمعت لجنة إلى 15 من 20-22 فبراير 2005 في إيزولويني، سوازيلاند، بدعوة كريمة من سلطات مملكة سوازيلاند واعتمدت الاتفاق العام في الرأي الذي خرج به اجتماع إيزولويني لتحديد موقف أفريقي موحد بشأن الإصلاحات المقترحة للأمم المتحدة.

255- سلط اتفاق إيزولويني الأضواء على الرؤى الأفريقية المستقبلية بشأن الأمن الجماعي وتحديات الحيلولة دون انفجار النزاعات واستخدام القوة والإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة. كما أنه أوضح، بصفة خاصة، ما ترغب فيه أفريقيا فيما يتعلق بالإصلاحات المقترحة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

256- استعرضت الدورة السابعة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المنعقدة بأديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 مارس 2005 اتفاق إيزولويني وذلك بتفويض من القمة كذلك أنشأ المجلس التنفيذي آلية للمتابعة لإصلاح الأمم المتحدة تشمل مجموعة الثلاث الأساسية بما فيهم رئيس اجتماع إيزولويني ورئيس المفوضية ولجنة مكونة من (10) "عضوان من كل إقليم".

257- اجتمعت آلية المتابعة في أديس أبابا، إثيوبيا في 13 مايو 2005 للنظر في تقرير الأمين العام عن إصلاحات الأمم المتحدة بعنوان "في حرية أوسع من أجل التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" وذلك على ضوء اتفاق إيزولويني، ثم اجتمعت مرة أخرى في أبوجا، نيجيريا في 9 يونيو 2005 لبحث تقرير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقترحات إصلاح الأمم المتحدة ثم اجتمعت بعد ذلك في سرت، ليبيا عشية القمة للنظر في تقريرها إلى القمة والطريق إلى الأمام.

258- قدم رئيس اللجنة ووزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية السفير أولو أدينجي تقرير الآلية إلى الدورة العادية الخامسة للمجلس بسرت، ليبيا 4-5 يوليو 2005. أكد المجلس من جديد التزامه القوي باتفاق إيزولويني وتصميمه على ضمان إنجاحه وذلك بناءً على ما ورد في إعلان سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة. كما أنه خول أيضاً بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يعكس الموقف الأفريقي الموحد. إضافة إلى ذلك، فقد وسع الآلية لتشمل عضواً إضافياً من كل إقليم. كما فوض آلية المتابعة كما تم توسيعها بالتفاوض مع أقاليم العالم والأطراف الأخرى لاتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن من تحقيق الطموحات الأفريقية كما وردت في اتفاق إيزولويني أخذاً في الاعتبار ضرورة الدعم المتبادل مع المجموعات الأخرى ذات المصلحة وفي إطار تحقيق أحكام اتفاق إيزولويني وإعلان سرت.

259- قدمت الآلية تقريراً عن جهودها في هذا المضمار إلى الدورة الاستثنائية الرابعة للمجلس المنعقدة بأديس أبابا، إثيوبيا في 4 أغسطس 2005 وأوصت بأنه ينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يشارك في قرار موحد ومتوائم مع

مجموعة الأربعة من شأنه أن يحظى بفرصة معقولة من الدعم وذلك من أجل الحفاظ على قوة الدفع إزاء إصلاحات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسيسقط مشروع القرار المتوائم الطلب الخاص بحق النقض للأعضاء الجدد ويشمل إنشاء 26 مقعداً غير دائم تعمل على أساس دوري بين أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والكاريببي وذلك لضمان عدم امتناع الإقليمين المتقدمين وخاصة آسيا، من تقديم الدعم لمشروع القرار.

260- لم يوافق المجلس على اقتراح آلية المتابعة من أجل أن يكون هناك موقف موحد ومتوائم مع مجموعة الأربعة. وأكد المجلس من جديد التزامه باتفاق إيزولويني وإعلان سرت ومشروع القرار إلى الجمعية العامة بشأن إصلاحات الأمم المتحدة. كما أكد أيضاً على الحاجة إلى الاهتمام الكامل الذي ينبغي إيلاؤه لمختلف جوانب جدول أعمال الإصلاحات بما في ذلك قضايا التنمية وإصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان وبث الديمقراطية في مؤسسة بريتون وودس.

261- وأخيراً، قرر المجلس إنشاء لجنة من (10) رؤساء دول وحكومات (2) من كل إقليم يقوم بتنسيقها رئيس جمهورية سيراليون مع صلاحية عرض والدعوة والعمل من أجل الحصول على دعم مشروع القرار الأفريقي على مستوي مختلف أقاليم العالم والمجموعات المعنية وذلك بهدف تحقيق أهداف اتفاق إيزولويني وإعلان سرت ومشروع القرار وتقديم تقرير وتوصيات ملائمة في هذا الصدد إلى رئيس المجلس. كما طلب أيضاً إلى رئيس المجلس بعد ذلك، تقديم تقرير إلى الدورة الاستثنائية للمجلس التي سوف تتعقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005.

262- اجتمعت اللجنة لأول مرة مع بعضها البعض في 13 سبتمبر 2005 بمقر أمانة الاتحاد الأفريقي بنيويورك. وأوضح الحاج تيجان كاباه، رئيس جمهورية سيراليون مختلف التدابير التي تم اتخاذها لتنفيذ تفويض اللجنة كما أوضح الصعوبات التي تمت مواجهتها وتسببت في تأخير عقد هذا الاجتماع في وقت مبكر. ووافقت اللجنة على أنها تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذ تفويضها وأن فكرة عقد دورة استثنائية خامسة للمجلس في أديس أبابا لم تعد ملائمة. عليه، قررت أنه من الضروري التشاور مع رئيس المجلس عبر الوسيط حول طريقة الاستمرار في العمل وأوصت، في هذا الصدد، بتمديد فترة صلاحية اللجنة حتى تتمكن من أداء مهمتها في إطار الزمن الملائم من أجل التنفيذ الفاعل. كذلك رأت اللجنة استخدام جميع الوسائل المتاحة لها وذلك على (3) مستويات بما فيها السفراء والممثلون الدائمون بنيويورك والوزراء المختصون ورؤساء الدول والحكومات لدعم تنفيذ التفويض الذي منح لها في أديس أبابا وذلك حتى تتمكن من أن تقدم تقريرها إلى رئيس المجلس وتسهم في الدورة الاستثنائية للمجلس والمزمع عقدها في 4 أغسطس 2004.

263- وبعد التشاور مع رئيس المجلس، تم الاتفاق على تمديد فترة صلاحيات اللجنة لتتمكن من التنفيذ الفاعل. ثم ينبغي على اللجنة أن تقدم تقريرها إلى الدورة العادية الخامسة للمجلس بأديس أبابا، إثيوبيا في 31 أكتوبر 2005.

264- في تقرير إلى المجلس، أحاط المنسق زملائه في المجلس علماً بأن المشاورات قد كشفت عن أن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والمملكة المتحدة وفرنسا تؤيد المواقف الأفريقية وأنه بالتالي تصبح هناك أرضية كافية لتحويل وزراء الخارجية مواصلة المفاوضات بما في ذلك إدراج مشروع القرار على جدول أعمال الجمعية العامة.

265- أخذ المجلس علماً بالتقرير وأشاد بلجنة الـ (10) على العمل الذي أنجزته حتى الآن. ثم فوّض آلية المتابعة، كما تم توسيعها، أن تقدم في الوقت الملائم مشروع قرار حول الموقف الأفريقي الموحد كما ورد ذلك في إعلان سرت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده وأن تواصل عرض وتوضيح والدعوة والحصول على الدعم للموقف الأفريقي الموحد مع جميع أقاليم العالم الأخرى وذلك في إطار اتفاق إيزولويني وإعلان سرت ومشروع القرار. كما طلب أيضاً إلى آلية المتابعة إحاطة رئيس المجلس علماً بما يتم إحرازه من تقدم.

266- انعقد الاجتماع التالي لآلية المتابعة الموسعة بشأن إصلاح الأمم المتحدة في باماكو، مالي في 2 ديسمبر 2005 على هامش قمة فرنسا - أفريقيا لمناقشة تنفيذ قرار الدورة الاستثنائية الخامسة للقمة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في 31 أكتوبر 2005. وقد قرر الاجتماع تقديم مشروع القرار الأفريقي إلى الجمعية العامة فوراً. تلقت المفوضية توجيهات من رئيس الاتحاد بالقيام بذلك وقامت بالتنفيذ فوراً.

267- عليه، فقد تم تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بروح توجيهات باماكو ومفوضية الاتحاد الأفريقي. بيد أن الأمر لا زال في مرحلة الإدراج على جدول الأعمال ولم يتم بعد تحديد موعد لتقرر الجمعية العامة بشأنه.

سادسا- الخلاصة:

268- إن العملية الديمقراطية التي بدأت في أفريقيا منذ عدة سنوات لا زالت متواصلة بصورة أو بأخرى ورغم التعثر. ولكن ما ينبغي التركيز عليه هو الرغبة المعلنة من قبل مسئولينا بأنهم مصممون ألا تنتكس هذه العملية. وهذه هي المهمة التي تصدرتها المفوضية واستمرت فيها خلال الفترة قيد النظر. كما إن مساهمة الدول في هذه العملية بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد بل فوق كل اعتبار مساهمة الشعوب الأفريقية باعتمادها العملية ومباركتها.

269- وفي مجال حقوق الإنسان، فإن ما تم إحرازه من تقدم ديموغرافي في القارة يعد تقدم ملحوظ. ولم يزل هنالك الكثير الذي ينبغي القيام به خاصة في إطار

احترام حقوق الإنسان في حالات النزاعات ، كما تشهد بذلك الخدمات التي ترتكب بصفة خاصة في حق السكان المدنيين في دارفور. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية . وعموماً ورغم الجهود التي تبذل هنا وهناك لابد من إحراز تقدم أكبر في مجال حقوق الإنسان والتي لا ينبغي النظر إليها فقط من وجهة النظر السياسية والأمنية بل أيضاً من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية .

270- ويظل الوضع الإنساني في القارة مثيراً للقلق رغم الانتصارات الباهرة التي تم تحقيقها في بعض مجالات السلم . فالجهود التي بذلتها الحكومات والأجهزة المعنية من أجل العودة والدمج لم تصحبها التوقعات المادية والمالية المنتظرة . والضرورة تفرض أنه لابد من التزام أكثر قوة من أجل السكان الضحايا لعدم التسامح والنزاعات وللحوادث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان .

الموارد البشرية ، العلم والتكنولوجيا:

271- تشمل صلاحيات المفوضية في مجال أنشطة الموارد البشرية والعلمية والتقنية ، البرامج الثلاث الأساسية التالية : التعليم في مجال التنمية المستدامة والتكامل الأفريقي، تقوية الشباب وبناء المقررات الإنمائية ، التنمية وترويج العلم والتكنولوجيا.

أولاً - التعليم في مجال التنمية المستدامة والتكامل الأفريقي:

ألف - عقد التعليم لأفريقيا:

272- لقد تم إعلان العقد الأول للتعليم في أفريقيا في ياوندي 1996 ، وذلك لضمان توفر تعليم الأساس الشامل للأطفال الأفارقة، بهدف تعزيز الموارد البشرية الأفريقية وحق التعليم وبعد انقضاء بضع سنوات على تنفيذ العقد فقد أصبح من الضروري تقييم العقد من أجل تحسين القدرات وتجويد الإعداد لأهداف التعليم من أجل الجميع في 2015 . وبالتالي وبالدعم المالي من اليونسكو، وخبرة اثنين من المستشارين فقد قامت الإدارة بقيام تقييم عقد التعليم في أفريقيا. وقد شملت العملية استعراض الأدبيات وإرسال الاستبيانات لكل دولة عضو والمجموعات الاقتصادية الثمان . كما قامت لجنة فنية بمناقشة نقدية لعقد التعليم ، وتقييم النتائج ، وذلك في اجتماع انعقد بأديس أبابا، خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2005 .

273- وطبقاً لتقرير التقييم ، فقد تم الكثير من أجل الحصول على التعليم الأساسي في أفريقيا. غير أن الالتحاق بمرحلة الأساس قد ارتفع ارتفاعاً هائلاً على حساب النوع، ودون استثمار يتناسب مع التعليم الثانوي والعالي وتدريب المعلمين ويأخذ الاقتراح الخاص بعقد ثان للتعليم في أفريقيا، في الاعتبار المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن ، ويحاول تفادي أخطاء العقد الأول. وقد تم وضع مشروع لخطة عمل للعقد الثاني.

274- إن نوعية التعليم على مستوى التعليم العالي , طريق لا يمكن إلا سلوكه للوصول إلى التقنية العليا وإلى الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً . ونسبة لشح الإمكانيات. وعدم إنجاز التكامل الإقليمي . وعدم وجود البرامج التجديدية فإننا نجد أن غالبية نظم التعليم العالي الأفريقية ، متخلفة عن الإطار التجديدي الدولي والتنمية المستدامة، ولا بد من إعادة تنشيطها وتفعيلها. وقد قامت المفوضية بإعداد تقرير عن وضع ورقة خلفية لحالة التعليم العالي في أفريقيا للمناقشة. وتوفر الوثيقة فهماً للمناقشات الجارية حالياً عن التعليم العالي في أفريقيا، وتحديد الأنشطة التي يمكن تنفيذها فوراً. تمت مناقشة هذه الوثيقة في اجتماع الخبراء لتفعيل التعليم العالي في أفريقيا المنعقد بميدرانج بجنوب أفريقيا ، 27-28 أكتوبر 2005 . وذلك بدعم من DFTD بالمملكة المتحدة ، واستضافة أمانة النيباد. وقد خرج الخبراء بالتوصيات الأولية التالية : الاستفادة من مبادرة البرامج الإقليمية الراهنة، تقوية الهياكل القائمة ودعم الآليات الإقليمية لضمان الجودة، اعتماد الاعتراف بالمؤهلات وتعزيز تبني الوثائق الدولية الملائمة والخطوط التوجيهية. كما صادقت الاجتماعات على إنشاء مجموعة خبراء دائمة للتعليم العالي تابعة للاتحاد الأفريقي لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي.

جيم - مشروع منحة المواليمو نيريري:

275- إن برنامج المنح هو واحد من أدوات التجديد التي سوف تمكن مفوضية الاتحاد الأفريقي من المعالجة المباشرة لمتطلبات الشعوب الأفريقية في مجال تنمية الموارد البشرية وخلق الوظائف المحلية. وبالتالي، ففي مجال التعاون فيما بين الإدارات ، قامت المفوضية بتطوير اقتراح لمشروع الاتحاد الأفريقي لمنحة لمواليمو نيريري. ومن شأن هذا المشروع توفير بعض الموارد لتعزيز الحصول على التعليم العالي، في مجالات الدراسات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. ويقر الاتحاد الأفريقي بأهمية العلوم التقنية بالنسبة للتصنيع والمنتجات التجديدية في أفريقيا. عليه ، فإن برنامج منحة المواليمو نيريري سوف يهدف أساساً لتلبية طموحات الشباب في التدريب في مختلف مجالات العلوم والتقنيات. كما أن البرنامج سوف يتيح الفرصة أيضاً للدراسة في مجالات أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في تشجيعها ، أي أن برنامج منحة المواليمو سوف يكون بمثابة مظلة يمكن للدول الأعضاء الإسهام فيها لدراسة العلوم والتقنية ، أو ربما تسهم فيها لتمويل مجالات دراسية أخرى.

276- يتيح المشروع الفرصة لمنح دراسية للشباب المستحقين من الرجال والنساء للدراسة في الجامعات الأفريقية الجيدة . ومن المتوقع من الطلاب الالتزام بالعمل في أفريقيا لمدة لا تقل عن (5) إلى (10) سنوات بعد التخرج. ومن المقترح أن تدير المشروع أمانة يتم إنشاؤها في 2006 . هذا وقد تم تكوين

لجنة للاتحاد الأفريقي للمنحة لتنفيذ المشروع ، وللعمل كمجموعة عنف فكري، وكلجنة اختيار.

دال - المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا:

277- رحبت الدورة الثالثة العادية لمجلس الاتحاد الأفريقي ، المنعقدة بأديس أبابا 6-8 يوليو 2005 ، بإنشاء وتفعيل "المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا" تحت رعاية اليونسكو ، كما وافقت علي "مبدأ أن يكون المركز الدولي لتعليم البنات والنساء مؤسسة لكل القارة تابعة للاتحاد الأفريقي". كما طلب المجلس في مقرره إلي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والتعاون مع المدير العام لليونسكو وغيره من الشركاء المعنيين بمهمة وأهداف المركز ، القيام بإعداد الدراسات الخاصة بهذا المركز والطريقة التي سوف يعمل بها تحت إشراف الاتحاد الأفريقي.

278- اتخذت المفوضية الخطوات لتنفيذ هذا المقرر الهام لرؤساء الدول والحكومات ، كما أن موضوع هذا المركز مدرج على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر وزراء التربية والتعليم الأول للاتحاد الأفريقي ، المزمع عقده 13-15 يناير 2006 قبيل انعقاد القمة.

ثانيا- الموارد البشرية وتنمية وبناء قدرات الشباب:

ألف - ميثاق الشباب الأفريقي:

279- من أجل تعزيز الإطار الفني والقانوني لتقوية الشباب الأفريقي، فقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع ميثاق أفريقي جديد للشباب كواحد من أولوياتها . وفي هذا الصدد ، فإن المفوضية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، عينت مستشاراً لإعداد مسودة الميثاق الأفريقي للشباب. وقد كان الأسلوب الذي تم إتباعه هو أسلوب العلاج المتداخل، والذي يمكن اشتراك أطراف متعددة وتقييم وتنفيذ الوثيقة النهائية التي ستكون أكثر يسراً وفعالية . وبالتالي ، فإنه من أجل تجميع المعلومات المطلوبة لتحليل الوضع وصياغة الميثاق فقد تم إعداد استبيان وتدعيمه بمختلف إسهامات القيادات الشبابية لمنظمات الشباب الرئيسية والمنظمات الأفريقية وبعض الحركات الشبابية الأخرى. وتم إرسال الاستبيان لهم لملئه وقد تم إكمال المسودة الأولى للميثاق ، وتم تقديم إسهامات الشباب في منبر سبق القمة ، تم تنظيمه بأديس أبابا ، 5-7 يناير 2006 .

باء - تشكيل اتحاد الشباب:

280- لقد تزايدت المنظمات الشبابية ، ومن الطبيعي أن يتم إنشاؤها في مختلف أرجاء القارة وتحاول كل منها أن تكون لها علاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

وهذه الاتصالات المتفرقة مع الاتحاد الأفريقي لا هي تصلح كتمثيل ولا هي فاعلة ، خاصة كأساس للاتصالات من أجل تنفيذ الميثاق الأفريقي للشباب ، فالإتحاد الأفريقي يحتاج إلي تمثيل ذو مصداقية وإلي منظمة شبابية تمثل القارة كشريك في تحويل الميثاق الأفريقي للشباب إلي واقع ملموس . عليه ، من المهم إنشاء منظمة متسقة تمثل مصالح جميع المنظمات الشبابية.

281- لقد تم إعداد ورقة مفاهيمية لتكوين اتحاد الشباب الأفريقي ، وسوف تتم مناقشتها مع ميثاق الشباب الأفريقي في المنبر الذي سوف يتم تنظيمه قبيل انعقاد مؤتمر وزراء الشباب في مارس 2006.

ثالثاً- بناء القدرات في مجالات التعليم الوظيفي والفني:

282- يعتبر بناء القدرات وتطوير التعليم الوظيفي والفني المفاتيح الرئيسية للتنمية الشاملة للموارد البشرية ونوعية التعليم . وقد قامت المفوضية بإجراء مسح موثق عن التعليم الوظيفي والفني.

283- تمت صياغة ورقة مفاهيمية وإجراء مسح عن طريق الاستبيان والهدف من الاستبيان هو الحصول على معرفة أكثر من برامج التعليم الوظيفي والفني التي وضعتها الدول الأعضاء وأثر ذلك على تنمية الشباب والربط بين التدريب وسوق العمل . ويوضح هذا المسح الوثائقي تجربة ألمانية في غاية الجودة في هذا المجال، وقد بدأت المفوضية في التفاوض مع وكالة العون الألمانية للتعاون عن طريق الدعم الفني والمالي.

رابعاً- إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات:

284- ستخدم الشباب الأفريقي كأدوات وأطراف في النزاعات ليست فقط على الأساس الفردي بل أيضا كمجموعات. ومن السهل تجنيدهم كمثيري شغب أو جنود ، وذلك لأن معظمهم غير مهرة وعاطلين أو غير متعلمين. ويتوفر بديل لهم للمعيشة ، من الممكن الحيلولة دون أن يتم استغلالهم لخلق أوضاع عدم الاستقرار ، ومن أجل ضمان سلام دائم ينبغي إتاحة أفضل الفرص الممكنة للشباب ، عن طريق التعليم الرسمي والتعليم البديل والتدريب الفني النوعي وتطوير المهارات من أجل حياتهم الخاصة ومن أجل المصلحة الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم.

285- من خلال التعاون فيما بين الإدارات ، قامت المفوضية بوضع برنامج الإتحاد الأفريقي للحفاظ على السلم والأمن في الدول التي خرجت من النزاعات لتوها وإعادة البناء فيها. وسوف يتضمن البرنامج اقتراحاً لتقوية الشباب في عملية إعادة البناء عن طريق التدريب الوظيفي والفني والتعلم عن طريق تطوير المهارات بما في ذلك التدريب لمحو الأمية بالنسبة للمسرحيين من المقاتلين الشباب. وتتعلق هذه الخطط المرسومة بالمقررات الفعلية لمهارات إعادة البناء ، مثل البناء بالطوب والكهرباء والنجارة مما يستخدم في إعادة بناء المنازل والمدارس ... الخ . وسوف يتضمن البرنامج أيضاً نقل المهارات

الحرفية التقليدية من البالغين إلى الشباب تلك المهارات التي عادة ما تصنع في حالات عدم الاستقرار.

خامسا- تطوير وترويج العلم والتكنولوجيا في أفريقيا:

ألف- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقمة مجتمع المعلومات:

286- إن مرحلة تونس للقمة والتي انعقدت في 16-18 نوفمبر 2005 ، كانت قد جمعت (24000) مشارك منهم (50) رأس دولة وحكومة . كما شاركت (49) دولة أفريقية في تلك القمة ، التي اعتمدت وثيقتين هما "التزام تونس" وأجندة تونس لمجتمع المعلومات . وترتبط المقررات الرئيسية الثلاثة لمرحلة تونس بالآليات المالية ، التحكم في شبكات المعلومات والتنفيذ والمتابعة. وقد كانت الدول الأفريقية ممثلة تمثلا هاما في تلك القمة وذلك استجابة لنداء قمة رؤساء الدول والحكومات في يوليو من أجل مشاركة أفريقية قوية . وقد شارك فريق من بين الإدارات يقوده رئيس المفوضية في القمة ومدرج على جدول أعمال المجلس التنفيذي التقرير عن ذلك المؤتمر كاملاً .

باء - مواعاة برنامج العلم والتكنولوجيا:

287- بناء علي المقرر الذي تم اتخاذه عن طريق المشاورات التي جرت بين وفدي مفوضية الاتحاد الأفريقي والذي قاده مفوض الشؤون الاجتماعية ومفوض الموارد البشرية والعلوم والتقنية بالإنابة ومن الجانب الآخر رئيس لجنة تسيير النيباد فقد تم تعيين مستشار لوضع إطار لمواعاة برامج الاتحاد الأفريقي /النيباد العلمية والتقنية. وقد كان التنوير مرضيا ومكتملا وحددت الدراسة المواضيع التالية المتعلقة بمواعاة البرنامجين .

الرؤية المشتركة بين برنامجي العلم والتكنولوجيا لمفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد:

288- لقد تحقق أن منتدى خطط عمل النيباد وبرامجها والتكنولوجيا وبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي / الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا هي برامج متكاملة ومشاركة في الرؤيا والمهام وأهداف البرامج وتوفر أساساً لمواعاة وتنسيق وتكامل برامجها والإسراع بتحقيق رؤياها وأهدافها المشتركة.

289- أما بالنسبة للاتحاد الأفريقي فقد حددت الدراسة المسؤوليات التالية : القيادة السياسية ، الدعوة لدي الدول الأفريقية ، تسهيل نشر المعلومات الخاصة بتطور العلوم والتقنية الأفريقية بواسطة الدول الأعضاء ، تنسيق تمثيل المصالح الأفريقية والمواقف التفاوضية في المنابر الدولية.

290- بالنسبة لمكتب برامج النيباد للعلوم والتقنية ، فقد حددت الدراسة الأدوار والمسؤوليات التالية : القيادة في المسائل التقنية والعملية وتسهيل عملية التصور والتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج ، تحديد وتعزيز البرامج القارية ، الدعوة لدي شبكات الدول الأعضاء وغيرها من الأجهزة التقنية والأطراف الأخرى في مجال العلوم والتقنية بما في ذلك القطاع الخاص . إنشاء وتعزيز المنابر الفاعلة للتعاون داخل برامج الشبكات وفيما بينها.

جيم - مؤتمر وزراء العلم والتكنولوجيا:

291- انعقد المؤتمر الثاني لوزراء العلم والتكنولوجيا بداكار، السنغال ، 29 - 30 سبتمبر 2005 للنظر في خطة العمل المركزية المذكورة أعلاه. وطبقا للنظم واللوائح التي أقرها الوزراء فإن منصب الرئيس يتم تغييره كل عامين ويتم انتخاب مكتب جديد. وقد بدأت السنغال بصفتها الدولة المضيفة ، منصب الرئاسة ، وتم انتخاب هيئة المكتب على النمو التالي : السنغال ، الكونغو ، إثيوبيا ، مصر ، زيمبابوي ونيجيريا . وقد تم الإبقاء على جنوب أفريقيا في كل من لجنة التسيير وهيئة المكتب الوزاري بصفتها الدولة المضيفة للنيباد ولكن دون أن يكون لها حق التصويت. اعتمد الوزراء خطة العمل الأفريقية المركزية للعلوم والتقنية . ومدرج على جدول أعمال المجلس التنفيذي التقرير كاملاً .

دال - برنامج السلامة الحيوية والتقنية الحيوية:

أ - مشروع الاتحاد الأفريقي الخاص ببناء القدرات في مجال السلامة الحيوية:

292- تظل الزراعة وتنمية الموارد الطبيعية الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة والأمن الغذائي في أفريقيا. عليه ، وبدعم مالي فني من وكالة العون الألمانية ، قامت المفوضية بإنشاء فريق للتقنية الحيوية وبرنامج للسلامة الحيوية لتطوير بناء المقررات الأفريقية في مجال السلامة الحيوية والتطبيق الفاعل لإطار اتفاقية مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. وبالتعاون مع وكالة العون الألمانية ، فقد تم تعيين مستشارين اثنين لوضع برنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي للسلامة الحيوية . وقد تم التخطيط للشروع وسيبدأ التنفيذ خلال العام الجديد.

ب- إنشاء فريق رفيع المستوى:

293- كون رئيس المفوضية فريقاً أفريقيا على مستوى عالٍ للتقنية الحيوية. ويشكل هذا الفريق من خبراء مرموقين ، وقادة فكر وقد كونته مفوضية الاتحاد

الأفريقي والنيباد لتقديم المشورة حول المسائل السياسية الراهنة المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية والعلمية والبيئية والصحية ، للسلامة الحيوية بما في ذلك الهندسة الوراثية . وسوف تتحول نتائج أعمال هذا الفريق لتصبح الموقف الأفريقي المشترك في مجال السلامة الحيوية وسوف يتم تقديمه في عام 2006 تم تدشين الفريق في 29 أغسطس 2005 وعندما عقد اجتماعه الأول.

الشؤون الاجتماعية:

أولاً- أجندة التنمية الاجتماعية:

294- بناء على دعوة من رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في البرلمان الأفريقي ، فقد شاركت المفوضية عبر إدارتها للشؤون الاجتماعية في وضع خطة استراتيجية للجنة وذلك في ميدراندي ، بجنوب أفريقيا في سبتمبر 2005 . ومن بين برامجها فإن اللجنة ترمي إلي أن تحظي الأولوية لترقية حياة الطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية والهيمنة على النزاعات والحد من آثارها. وقد رؤى أن مشاركة إدارة الشؤون الاجتماعية كانت ضرورية بسبب أهميتها بالنسبة لأهمية قيام لجنة الصحة ، والعمل والشؤون الاجتماعية في البرلمان الأفريقي والإدارة بمواءمة برامجهما وأنشطتهما ، إذ أنهما تعلمان من أجل تحقيق نفس الهدف : تعزيز رفاهية الشعوب الأفريقية.

295- إن التنمية الاجتماعية تغطي أبعاداً متعددة وتتقاطع مع بعض المواضيع وترتبط بأخرى تلك المواضيع المتعلقة باستمرار حياة البشر . وهي تخص الأفراد والأسرة والمجموعة والمجتمع الواسع والدولة فالقضايا الاجتماعية هي التي تقود النشاط الإنساني والتفاعل بين الناس والنفوذ الثقافي وفاعلية المجتمع وبالتالي فهي تشكل نمطاً أو أساساً تنبثق منه القطاعات الأخرى. فالأسرة وهي نواة المجتمع هي الوسيلة التي تركز عليها المجموعات والسكان بصورة سليمة. إضافة إلي ذلك فإن مقاييس ومؤشرات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية تعتمد إلي حد كبير على الازدهار الاجتماعي للمواطنين . كما تم التأكيد على ذلك مجدداً في الأهداف الإنمائية للألفية ، والمرتبطة جميعاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية الاجتماعية.

296- وبالرغم من كل ذلك ، فإن القطاع الاجتماعي لازال بصفة عامة هو أول ضحايا الصعوبات التي تواجهها موازنات الدول الأعضاء كما أن رؤيته محدودة . علي كل ، فإنه عندما تكون هنالك طوارئ أو كوارث أو وباء وأمراض معدية فإن رفاهية المواطنين تفرض نفسها بأنها الأهم في الوقت الذي يكون فيه الوقت متأخراً بالنسبة للكثيرين . وبالتالي ، ومن أجل رفع مستوي الوعي بهذه الاهتمامات ومن أجل التأكيد على الدور الأساسي الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في التنمية الشاملة ، فإن المفوضية تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية . والهدف من ذلك هو ترقية رفاهية المواطنين الأفارقة أجمع.

ثانياً- العمل والعمالة:

ألف - خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر:

297- تظل مسألة خلق فرص العمل واحدة من الأهداف الأساسية للتنمية في أفريقيا، إذ أنها تعتبر واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية لمكافحة الفقر وعليه ، فإن الثروة المستدامة وخلق الوظائف تعتبران مسألة حيوية للرفاهية القومية والقدرة على التنافس ويحدث التخفيف من حدة الفقر حينما يفيد الأفراد والأسرة والمجموعات من الفرص المتاحة لهم بالعمل والاستثمار والإبداع من أجل تحسين مستوي حياتهم. وتشهد أفريقيا حالياً أفضل مستوي لأدائها الاقتصادي منذ سنوات عديدة خلت ولكن نسبة لبعض العوامل مثل انتقال المعرفة للاقتصاد المكثف. والقيود التي تفرضها العولمة فإن عدد الوظائف التي تم إيجادها في أفريقيا ما فتئ يتناقص والفقر في أفريقيا أصبح وباء ويظهر في صور مختلفة ومتعددة والاتجاه في تعميق حدة الفقر يتنافس ويزداد وتنبثق خطة عمل أفريقيا لمواجهة هذا التحدي من قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر والتي كانت قد انعقدت بواجادوجو، بوركينا فاسو وتتضمن خطة العمل، من بين جملة أمور أخرى، أفكاراً حول إعادة تنشيط القطاع الزراعي، وهو العمود الفقري لمعظم الاقتصاديات الأفريقية الريفية وكيفية تنظيم وتعويض العاملين في القطاع غير الرسمي، وخاصة المرأة. وسوف تقوم لجنة رصد بقيادة الاتحاد الأفريقي برصد ما يتم إحرازه من تقدم في كل دولة، وذلك من أجل تنفيذ الخطة وإدارة البيانات الأساسية لإحصائيات العمالة لمتابعة أفضل الطرق لتقديم العون من أجل خلق فرص العمل.

298- حدد رؤساء الدول والحكومات أن تكون الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية كأجهزة رئيسية مسؤولة عن تنفيذ الإعلان وخطة العمل الخاصة بالعمالة والتخفيف من حدة الفقر وأن تقوم لجنة الاتحاد الأفريقي للعمل والشؤون الاجتماعية بمهام المنسق لآلية التنفيذ ومن المتوقع من الدول

الأعضاء بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، تقديم تقارير كل عامين عن وضع التنفيذ للجنة الاتحاد الأفريقي للعمل والشؤون الاجتماعية وأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد تقرير شامل للتقييم في عامي 2009 و 2014 . كما طلبت القمة أيضاً إلي أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية والمصارف الإقليمية والقارية ، اعتماد سياسة أكثر إتساقاً وزيادة الدعم لأجندة العمالة داخل الإطار الوطني وفي الاستراتيجيات الإنمائية الأخرى.

299- خلال الفترة قيد النظر ، قامت المفوضية بتنظيم الاجتماع التشاوري بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأديس أبابا في 27-28 سبتمبر 2005 . وقد كان الاجتماع التشاوري عبارة عن مبادرة قامت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية وتهدف إلي تقوية ودعم التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في نتائج قمة واجادوجو الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر وفي هذا الصدد ، فقد التزم رؤساء الدول والحكومات بدعم مقررات المجموعات الاقتصادية الإقليمية لدعم البعد الخاص بالعمالة المنتجة ، وذلك في إطار التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم وقد حضر الاجتماع التشاوري أعضاء هيئة مكتب لجنة الاتحاد الأفريقي للعمل والشؤون الاجتماعية على النحو التالي : جنوب أفريقيا ، رئيسا وبنين ، مقررأ . كما حضر الاجتماع أيضاً المنظمات الإقليمية والقارية والدولية التالية : الكوميسا ، الإكواس ، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، س - ص ، السادك ، المجموعة الاقتصادية للباسفيكي، الشركاء الدوليون: منظمة العمل الدولية ، اليونسكو ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الهجرة الدولية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وقد خرج الاجتماع بما كان متوقعاً منه، وذلك باعتماد الآتي: الموجهات للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمتابعة مقررات القمة الاستثنائية للعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، ونموذج إعداد التقارير، وخريطة الطريق من أجل الإجراءات الفورية.

300- نظمت المفوضية أيضاً الاجتماع الثاني لهيئة مكتب الدورة العادية الثالثة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية بأديس أبابا، إثيوبيا في 26 سبتمبر 2005. وقد كان الغرض من الاجتماع استعراض التوصيات التي كانت قد اعتمدها الدورة العادية الثالثة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل التنفيذ ومن أجل إعداد مشروع جدول الأعمال الدورة العادية الرابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية في نظر الاجتماع أيضاً في بعض المسائل الأخرى ، المتعلقة بالمتابعة وإعداد التقارير عن توصيات الدورة العادية الثالثة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية ومن بين المسائل الأخرى ، أعرب الاجتماع عن

قلقه العميق للتنفيذ البائس للقرارات من قبل الدول الأعضاء . وأوصي الاجتماع بتذكير الدول الأعضاء بمسؤولياتها. أما بالنسبة للدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها فينبغي الإشادة بها وتحفيزها للاستمرار على هذا النهج.

ثالثاً- الرعاية الاجتماعية :

ألف - بقاء الطفل وحمايته ونماؤه:

301- إن ضمان حياة الطفل الأفريقي وحمايته ونموه ، تعتبر من التحديات الأساسية التي تواجه القارة . إن الأعداد المتزايدة للجنود الأطفال واليتامي والمرضي والمصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدم المنازل والمهمشين والذين يساء استغلالهم والمهملين ، لا يمكن إلا الاهتمام بهم وقد أصبحوا يثيرون الاهتمام علي مستوي العالم. وقد تم عقد عدد من الاجتماعات الدولية والإقليمية لمعالجة هذه المشاكل ووضع استراتيجيات للتعامل معها. علي كل ، هنالك الكثير الذي ينبغي عمله لتنفيذ هذه الاستراتيجيات علي الصعيد الوطني والإقليمي . وقد استمرت المفوضية في سعيها لتعزيز حقوق الطفل والضغط من أجل المصادقة على الميثاق الأفريقي لحقوق ورعاية الكفل . ومع ذلك ، فإن (37) فقط من (53) دولة عضو هي التي صادقت على الميثاق حتى الآن . عليه لا بد من إصدار نداء عاجل يطلب إلي تلك الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تسرع بعملية التصديق على هذا الميثاق.

302- إن تحقيق الهدف الإنمائي الرابع للألفية ، الخاص بخفض معدل وفيات وأمراض الأطفال ، يعتبر هو الآخر موضوعاً تركز عليه المفوضية حالياً. وفي هذا الصدد ، فإن المفوضية تعمل بالتعاون الوثيق مع اليونسيف وغيرها من الأطراف الأخرى لضمان تنفيذ مقرر المجلس رقم DECISIEN (V) ASSMBLY/AU/DEC.75 الذي تم اعتماده في يوليو 2005 ، بشأن الإسراع بالعمل من أجل حياة الطفل ونموه في أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . وفيما يتصل بالعنف ضد الأطفال ، فقد شاركت المفوضية وأسهمت في الاجتماع التشاوري للشرق والجنوب الأفريقي بشأن دراسة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بممارسة العنف ضد الأطفال ، والذي نظّمته اليونسيف وحكومة جنوب أفريقيا في يوليو 2005 وسوف يتم تضمين ما خرج به الاجتماع في التقرير العام الذي يقوم بإعداده "الخبير الخاص للأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال.

باء - الموقف الأفريقي المشترك بشأن الأطفال – أفريقيا تناسب الأطفال:

303- لا بد من التذكير بأن الموقف الأفريقي المشترك بشأن الطفل كان قد تمت الموافقة عليه في 2001 ليكون هو إسهام أفريقيا في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل. والموقف الأفريقي الذي قصد منه أيضاً أن

يتم تنفيذه على الصعيد الوطني يحتوي أيضاً على قضايا أساسية تتطلب إجراءات على مختلف المستويات . وهو يوفر إطاراً لأسلوب منسق وشامل ومتسق لرفع مستوى التزام الحكومات والأطراف الأخرى لتحديد التدابير ذات الأولوية التي يتوجب القيام بها من أجل رفاهية الطفل في أفريقيا. وطبقاً للصلاحيات الواردة في خطة العمل ، فإن المفوضية تقوم الآن بالإعداد لاجتماع لمنتصف الفترة ، يعقد في 2006 لتقييم مستوى تنفيذ الموقف المشترك ورسم الطريق إلي الأمام. ويطلب إلي الدول الأعضاء موافاة المفوضية بتقاريرها عما تم تحقيقه في إطار تنفيذ خطة العمل.

جيم - اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته:

304- عقدت اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته والتي كان قد تم تكوينها في 2001 لرصد تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي ، عقدت اجتماعها السابع بأديس أبابا ، 19-21 ديسمبر 2005 وقد أدى خلال ذلك الاجتماع الأعضاء الستة الجدد الذين كان قد انتخبهم رؤساء الدول والحكومات في سرت في يوليو 2005 ، أدوا اليمين أمام اللجنة ، ومن بين أمور أخرى ، اعتمدت اللجنة الخطوط التوجيهية للنظر في تقارير الدول الأطراف وفي خطة العمل للفترة 2005 – 2009 . وتود المفوضية أن تنوه بحكومتها جمهورية مصر العربية ، وجمهورية موريشيوس لتقديم تقاريرها لتتظر فيها اللجنة . والمرجو من الدول الأخرى الأطراف في الميثاق والتي لم تفعل ذلك بعد أن تقدم تقاريرها.

دال- العقد الأفريقي للمعوقين (1999-2009):

305- لقد ظلت شكوى المعوقين تثير الاهتمام في القارة . ففي الوقت الذي يريد فيه المعوقون التأكيد على حقوقهم ، وأن يكونوا طرفاً في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لبلدانهم فإنهم لازالوا هم المجموعة الأكثر ضعفاً والأكثر تهميشاً في مجتمعاتهم. وفي جهودها من أجل الدفاع عن تنفيذ العقد الأفريقي للمعوقين ، فإن المفوضية وبالتعاون مع المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل ، قامت وبالإشتراك مع أمانة العقد الأفريقي ، يعقد اجتماع الشركاء الدوليين بشأن العقد الأفريقي بأديس أبابا. وقد كان الهدف الرئيسي للاجتماع هو إتاحة الفرصة لاقتسام المعلومات حول ما تم إنجازه بالفعل تنفيذاً للعقد بواسطة مفوضية الاتحاد الأفريقي. والمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل ، وأمانة العقد وشركائها ، إضافة إلي المبادرات التي قامت بها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني والمنظمات الأخرى. أتاح الاجتماع أيضاً فرصة للمنظمات الشريكة لتخطط مع بعضها البعض استراتيجيات لتعزيز العقد وتعبئة الدعم للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل ، وأمانة العقد من أجل تنفيذ أنشطة العقد . كما أن الاستعدادات تجري حالياً لعقد اجتماع آخر لمنتصف العقد في العام القادم

لتقييم ما تم إحراره من تقدم في تنفيذ خطة العمل ، ووضع الاستراتيجيات لتحقيق أهداف العقد خلال الأعوام المتبقية.

هاء- تعزيز رفاهية الشيوخ والمسنين:

306- لقد كانت هنالك زيادة سريعة ، خلال العقد الماضي في إعداد المسنين في الدول النامية وذلك لعدة أسباب مثل الاضطرابات المدنية ، النزاعات المسلحة ، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وكذلك أيضا مختلف التحديات الاجتماعية – الاقتصادية وهؤلاء المسنون هم الأكثر ضعفاً وتقصهم الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وفي إطار معالجتها لمشكلة التحديات التي تواجه هؤلاء المسنين من السكان ، فإن المفوضية تركز على الإطار السياسي للاتحاد وخطة العمل الخاصة بالمسنين والتي كان قد اعتمدها قمة دوربان في 2002 . وفي هذا الصدد ، من المتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تستخدم خطة العمل عند وضع برامجها الوطنية واستراتيجياتها الخاصة بالمسنين. ومن أجل الرصد الفاعل لعملية تنفيذ خطة العمل ، فإن الاستعدادات جارية لتحديد السبل والوسائل لإنشاء مجلس استشاري لشؤون المسنين. ويكون المجلس مكلفاً برصد وتنفيذ ومتابعة خطة العمل. كما أنه من المتوقع أن يقوم بتنسيق البحوث عن المسنين في كل القارة وبث هذه المعلومات لدى المنظمات الوطنية والإقليمية المعنية بالبحوث وتنفيذ السياسات.

307- تتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر من الأمراض في أفريقيا. فمعدلات الوفيات بين المواليد ، والأطفال ، والحوامل ، هي أعلى المعدلات في القارة. وإزاء كل هذا فقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشن حملة قوية لتعزيز الجنس والصحة الإنجابية والحقوق في القارة وإدارة الشؤون الاجتماعية ومن أجل الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بمجال الصحة ، قد وضعت إطاراً قارياً للجنس والصحة الإنجابية والحقوق. وقد كان ذلك نتيجة لمتابعة اجتماعات إقليمية ، تم عقدها بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بأفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية/ مكتب أفريقيا ، وذلك من أجل وضع خريطة طريق للإسراع بالحد من أمراض ووفيات الأمومة والمواليد في أفريقيا. وينبغي أن يتم تنفيذ ذلك في إطار الاستراتيجية المقترحة تم عرض الإطار السياسي على الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفارقة في جابروني ، بوتسوانا في أكتوبر 2005 . وقد أشاد وزراء الصحة الأفارقة بمبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي بالإسهام في مواجهة تحديات خفض وفيات الأمومة والمواليد ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك

من التحديات الجنسية والصحة الإنجابية أما فيما يتعلق بدمج حقوق الجنس والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقد طلب الوزراء عقد دورة استثنائية تسبق الدورة العادية الثالثة ، من أجل البحث في ربط حقوق الجنس والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من خدمات العناية الصحية الأساسية . وسوف يتم عقد تلك الدورة في مابوتو في 2006.

باء- السكان والتنمية:

308- يظل الربط بين الفعاليات الديمقراطية والتنمية المستدامة واحداً من أكبر الهموم أو مجالات الأولويات لمفوضية الاتحاد الأفريقي . وقد بدأت المفوضية في عام 2005 بإعادة تنشيط لجنة السكان الأفريقية وتقوية أمانتها وهكذا فإن اللجنة تخدمها أمانة كمعهد واحد ، أي مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد بدأت المفوضية في عام 2005 بإعادة تنشيط لجنة السكان الأفريقية ، وتقوية أمانتها . وهكذا فإن اللجنة تخدمها أمانة كمعهد واحد، أي مفوضية الاتحاد الأفريقي ، كما أوصي بذلك المجلس العام الخامس للجنة السكان الأفريقية ثم صادق على ذلك المجلس التنفيذي، ثم قمة سرت في يوليو 2005.

309- تتضمن الأنشطة المختلفة التي قامت بتنفيذها مكتب مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والأمانة خلال المؤتمر العام الخامس وتم اعتماده كذلك من قبل المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في سرت، ليبيا في يوليو 2005 .

● تحديد خطوط العمل ذات الأولوية لسنة 2006 – 2007 في مجال السكان والتنمية.

● صياغة خطة عمل مفصلة للمكتب والأمانة.

● انعقاد الاجتماع الأول لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في سبتمبر 2005 في بلومفونتين، جنوب أفريقيا.

● صياغة برنامج ومذكرة مفاهيمية لتنظيم المنتديات الإقليمية الفرعية حول مسائل السكان والتنمية في عام 2006 بحيث يكون الموضوع المقترح لهذه المنتديات الإقليمية الفرعية هو " الصحة التناسلية والأمومة الآمنة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية".

جيم- استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية: 2005 – 2015:

310- في يونيو 1993 ، صادق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على الوثيقة التي حثت، الدول الأعضاء ضمن أشياء أخرى على تعبئة وتخصيص الموارد الداخلية الكافية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية. وبالفعل، قامت عدة دول أعضاء باستخدام استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية لصياغة خطط عملها الوطنية المتعلقة بالتغذية والتي تركز أساساً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد.

311- غير أن الركود العام لغالبية الاقتصاد الأفريقي أو تدهوره تسبب في ارتفاع نسبة الفقر وتدهور الأنظمة الصحية والأداء الزراعي، لا سيما الإنتاج الغذائي الذي ازداد سوءاً. علاوة على ذلك، ازداد عبء الأمراض في حين تم تسجيل نشوب النزاعات الأهلية في عدة أجزاء من القارة إلى جانب انتشار حالات الجفاف.

312- ففي هذا السياق، تقرر تنقيح استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية لسنة 1993 – 2003 . ويرجع السبب الرئيسي لهذه المراجعة إلى ضرورة التأكيد على أن التغذية تعتبر المدخل الأساسي لاستراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تم تقديم استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية المنقحة إلى الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين حيث تم اعتمادها بعد تعديلها. ويتم تقديمها بصورة منفصلة للمصادقة عليها.

دال- الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين:

313- انعقدت الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين من 10 إلى 14 أكتوبر 2005 في جابرون ، بوتسوانا. وكان موضوع المؤتمر "الوصول المستدام إلى العلاج والرعاية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". ومن المسائل التي تمت مناقشتها خلال هذا الاجتماع:

- التقرير عن تنفيذ توصيات الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين (طرابلس).
- بحث استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية المنقحة 2005 – 2015 .
- القدرة الوطنية على إنتاج العقاقير في أفريقيا.
- جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ومنظمة التجارة العالمية وإنتاج الأدوية غير المحمية براءة الاختراع.
- البحث الصحي والوصول إلى الأدوية الضرورية.
- تعزيز الأنظمة الصحية.
- مراجعة ومناقشة مشروع الإطار السياسي للصحة التناسلية.
- مبادرة باماكو حول الأدوية الضرورية والتقليدية في أفريقيا.

314- تعرض نتائج المؤتمر بصورة منفصلة في جدول أعمال المجلس التنفيذي من أجل بحثها.

هـ) مشاورات الخبراء حول مراجعة مبادرة باماكو بشأن الأدوية الضرورية والطب التقليدي الأفريقي:

315- تم إطلاق مبادرة باماكو في إطار الرعاية الصحية الأولية كما تم التأكيد عليه في إعلان ألما ألتا في 1978 وأدرك أن التركيز على الأنظمة الصحية للمقاطعات سيكون أفضل استراتيجية لتنفيذ إعلان ألما أتا وأن مبادرة باماكو ستشكل الجانب الفني من العملية في أفريقيا. غير أن الانشغالات الخاصة ضمن سياق برنامج مبادرة باماكو تكمن في احتمال الوصول غير العادل إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية نظرا للقدرة الشرائية للمستهلك وتمويل المجموعات إلى جانب إدماج أنشطة إعلان باماكو في باقي نظام وإدارة الصحة والمشاكل اللوجستية المرتبطة بالأموال المجتمعية المتجددة المتعلقة بالأدوية. وارتكزت بقية الأنشطة على الأدوية بصفقتها الاستراتيجية الرئيسية للجهود الرامية إلى استرداد التكاليف والمشاكل المتعلقة بقابلية الاستمرار والتبعية. والسؤال الذي بقي مطروحا هو هل حقق برنامج إعلان باماكو أهدافه الخاصة بضمان الفاعلية والعدالة في الرعاية الصحية الأولية.

316- وعليه، تم انعقاد مشاورات الخبراء حول مراجعة مبادرة باماكو بشأن الأدوية الضرورية والطب التقليدي الأفريقي في مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا من 5 إلى 7 سبتمبر 2005. وشارك في الاجتماع أحد عشر خبيرا (11) تمت دعوتهم لما يتمتعون به من معرفة وتجربة في مجال إعلان باماكو والطب التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، قدم خبراء آخرون من منظمة الصحة العالمية، ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والإيكواس/منظمة الصحة لغرب أفريقيا للصحة والاتحاد الأفريقي.

317- فيما يخص الأدوية الضرورية، تمت الإشارة إلى المقرر الذي اعتمد في أبوجا في يناير 2005 حيث أكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون من جديد على التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالاستثمار في مجال الصحة. أما التحديات التي ما تزال قائمة، فتتمثل في ارتفاع نسبة الأمراض وانعدام الوصول إلى الأدوية الضرورية إلى جانب محدودية التمويل العام والعراقيل التي يواجهها نظام توفير الصحة. علاوة على ذلك، ونظرا للركود الاقتصادي، فإن أغلبية السكان يعيشون تحت خط الفقر مما تسبب في ظهور الأمراض التي سبق التحكم فيها من جديد مخلفة نتائج وخيمة على حياة الناس. كما لوحظ أيضا أن الصحة وأنظمة التزويد في العديد من البلدان يكثر عليها الطلب وغير ممولة بما فيه الكفاية إلى جانب سوء إدارتها مما يجعلها غير قادرة على الاستجابة الكافية للاحتياجات الصحية العامة. ويتم تقديم

توصيات المشاورات إلى الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين من أجل بحثها.

واو- عقد الطب التقليدي الأفريقي:

318- يعتبر الطب التقليدي الأفريقي عماد الرعاية الصحية الأولية بالنسبة لأغلبية سكان المناطق الريفية الأفريقية (حسب منظمة الصحة العالمية، فإن 80% من السكان يلجئون إلى الطب التقليدي في حالات المرض).

319- في هذا السياق، أعلن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية خلال قمة يوليو 2001 في لوساكا، زامبيا، الفترة ما بين 2001 و 2010، عقد منظمة الوحدة الأفريقية للطب التقليدي الأفريقي. وقد طلب مقرر لوساكا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وأصحاب المصالح المعنيين، مساعدة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على إعداد خطة عمل من أجل توفير إطار عام لتوجيه الدول الأعضاء نحو صياغة خطة العمل إلى جانب آلية الرصد ورفع التقارير. كما تم اعتماد الخطة من قبل الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين الذي انعقد في إبريل 2003 في طرابلس، ليبيا. وفي هذا الصدد، تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي مع منظمة الصحة العالمية/ أفريقيا من أجل صياغة استراتيجية لتعزيز تطوير الأدوية التقليدية في القارة من خلال تطوير البحث لتوثيق الأدوية التقليدية الآمنة والفاعلة من أجل حماية العديد من الأشخاص الذين يعتمدون على الأدوية التقليدية إلى جانب تخفيف الضغط الناجم عن تكلفة الأدوية الألبوائية الباهظة الثمن.

320- تم الاحتفال بيوم الطب التقليدي الأفريقي في 31 أغسطس 2005 في مسعى لتعزيز الاستخدام الرشيد للطب التقليدي.

زاي) منظمة التجارة العالمية، اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، إعلان الدوحة وإنتاج الأدوية غير المحمية ببراءة الاختراع:

321- في بعض الأقاليم الأفريقية، مثلما هو الحال بالنسبة لمجموعة شرق أفريقيا، استمرت المناقشات حول التغييرات في القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع من أجل استخدام مرونة اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. فخلال اجتماع مجموعة شرق أفريقيا الذي نظمه قطاع الصحة، ركزت المسائل التي تمت مناقشتها على انعدام التنسيق بين المؤسسات داخل بلد من أجل موازنة المصالح القانونية والقطاعية المختلفة لمراجعة القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع وانعدام القدرة الإنتاجية الصيدلانية والقوانين المتعلقة ببراءات الاختراع التي لا تستفيد من المرونة التي تمنحها اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية

- المرتبطة بالتجارة وإعلان الدوحة إلى جانب الوصول غير الكافي للأدوية الضرورية والحاجة إلى الأنظمة الصيدلانية الملائمة والإجراءات داخل الإقليم.
- 322- تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا مع منظمة الصحة العالمية من أجل حث أفريقيا على الاستفادة من المرونة التي تمنحها اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وقد تم مؤخرا تعيين مستشار من أجل صياغة استراتيجية لتفعيل الإنتاج المحلي للأدوية في أفريقيا.
- 323- تتضمن المقترحات المتعلقة بتنقيح الوثيقة استخدام الوضع الحالي الذي يختلف عما كان عليه عند اعتماد إعلان باماكو. فالآن، ومع ظهور النزعة الإقليمية، لم يصبح برنامج الصحة البيئية هو نفسه بسبب فيروس نقص المناعة البشرية. إذ يجب إدراج المسائل المتعلقة بالفساد والعملة ومنظمة الصحة العالمية/ اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة في التقرير الشامل. كما اقترح أيضا إرسال الوثيقة إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمزيد من المدخلات. وهناك حاجة إلى ترويج مبادرة باماكو على مستوى الدول الأعضاء ومستوي المجتمعات.

حاء) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل و الملاريا والأمراض المعدية الأخرى:

- 324- خلال الفترة قيد البحث ، ركزت لمفوضية على تعبئة الجهود القارية والعالمية من أجل مكافحة هذه الأمراض التي لا تزال تشكل جميعها التحدي الأكبر بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية. وفي هذا الصدد، استمرت المفوضية في إقامة الشراكات القارية والدولية حتى تلعب دورها المتمثل في كسب التأييد والتنسيق والمواءمة والرصد والتكامل الإقليمي. فبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، تم إعداد التقرير المرحلي عن تطبيق خطط العمل المتعلقة بإعلاني أبوجا 2001 حول الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة حتى يتم بحثه خلال الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين (جابوروني، أكتوبر 2005). واختتم التقرير بأنه بالرغم من إنجاز الكثير على كافة المستويات من أجل عكس الأوضاع، بقي فعل الكثير نظرا لتفاقم الفقر وارتفاع نسبة الأمراض والأنظمة غير الكافية لتوفير الصحة إلى جانب مختلف التحديات الأخرى التي تتعين مواجهتها.
- 325- في إطار صلاحياتها ومن أجل تنفيذ التزامات رؤساء الدول والحكومات، شرعت المفوضية في تنفيذ خطة عملها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز التي تركز على ستة أهداف هي: القيادة وكسب التأييد والمساءلة والمواءمة والتنسيق وتعبئة الموارد البشرية وتعزيز القدرات إلى جانب البرامج ذات الأولوية وتعبئة الموارد المالية وتتضمن الأنشطة التي تم الشروع فيها ما يلي:

- كسب التأييد من أجل تعبئة الموارد للصندوق العام لمكافحة الإيدز و السل والملاريا الذي يسعى إلى تخفيف عبء هذه الأمراض من خلال تعزيز الوصول إلى الوقاية والرعاية والعلاج والدعم.
- متابعة تنفيذ مقرر يناير 2005 حول التقرير المؤقت عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال. وقد تم توظيف مستشار لهذا الغرض بدعم من منظمة الصحة العالمية من أجل الشروع في صياغة نموذج للقدرة المحلية على إنتاج الأدوية غير المحمية من براءة الاختراع في متناول القدرة الشرائية للسكان الأفريقيين. ويتمشى هذا مع إعلان وزراء الصحة للجنة الإقليمية التابعة لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وفي نفس السياق، يتم بناء قدرة الدول الأفريقية الأعضاء على إجراء المفاوضات على اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة من خلال الشراكة مع الهيئات الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية و منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي إلى جانب الشركاء الآخرين. وتكمن أهمية ذلك في أن أفريقيا التي تتحمل العبء الأكبر هي أيضا الأكثر فقرا وعليه، يتعين عليها الاستفادة من المرونة التي يمنحها اتفاقية المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وبالتالي، سيتمكن معظم السكان الأفريقيين من الوصول إلى العلاج بشكل أفضل.
- انعقاد المنتدى القاري حول حقوق الإنسان والأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أديس أبابا من 29 - 30 نوفمبر 2005 . وكان ذلك بطلب من القادة الأفريقيين في قمة أبوجا حول الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة التي تم اقتراحها كوسيلة لمكافحة الوباء بالإيدز والإنكار والتمييز والتهميش التي تعيق الاستجابة الفاعلة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ولقد تمخض عن نسبة المشاركة المرتفعة صياغة إطار مواءمة النهج المتعلقة بحقوق الإنسان والأشخاص المصابين والمتأثرين ب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذي سيتم عرضه على أجهزة الاتحاد الأفريقي لاعتماده وتفعيله لاحقا.
- قد أفضى المنتدى القاري إلى برنامج للاحتفال بأول ديسمبر 2005 اليوم العالمي للإيدز حول موضوع " أوقفوا الإيدز. وفاء بالوعد . ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا لاعتماد الكثير من الالتزامات بشكل متكرر بالرغم من التنفيذ المتواضع. خلال مراجعة النصف المرهلية لإعلان الالتزام الصادر عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإيدز ، يتعين على كافة أصحاب المصالح الالتزام مجددا بفعل الأفضل تحديدا في تلبية احتياجات الأشخاص المعاقين. وفي هذا الصدد، شاركت

المفوضية بشكل فاعل في إطلاق حملة " لتتوحد من أجل الأطفال، لتتوحد ضد الإيدز" في 24 أكتوبر 2005 من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لليونسيف. فالعالم لن يتحرر من هذه الآفة ما لم تتم حماية الأطفال والأجيال القادمة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

- تم تنظيم مشاورات عامة حول تطوير لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية في ياوندي، الكامبيرون من قبل اللقاح الدولي للإيدز في أفريقيا في أكتوبر 2005 وقد منح الاتحاد الأفريقي مسؤوليات التنسيق وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم هذه المبادرة طوال السنوات إلى جانب مساهمتها الفاعلة في متابعة البرامج الإقليمية.

- تم عقد المؤتمر الدولي للعلماء الذي نظمته المبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا بدعم وتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ياوندي، الكامبيرون في نوفمبر 2005. وتم الإقرار بحاجة أفريقيا إلى عناية خاصة فيما يخص مراقبة الملاريا وتم مؤخرا تحويل المبادرة المتعددة الأطراف حول الملاريا من ستوكهولم، السويد إلى دار السلام، تنزانيا.

وعيا منها بالفوائد التي ستجنيها من ذلك، واصلت المفوضية إقامة الشراكات مع حكومات الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب الشركاء الدوليين للتنمية في كافة أنشطتها. وفيما يخص مراقبة الأمراض المعدية، يشمل هؤلاء الشركاء منظمة الصحة العالمية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان والرعاة المتعددين الآخرين والشراكة في برنامج مكافحة الملاريا إلى جانب الشراكة لإيقاف مرض السل و شركاء التنمية الآخرين. وفي هذا الصدد، كان مفوض الشؤون الاجتماعية عضوا في فريق العمل الدولي حول تحسين التنسيق المتعلق بالإيدز فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف و المانحين الدوليين الذي قام بإتمام تقريره في يوليو 2005. كما أن هذه الإدارة ممثلة في مختلف اللجان التوجيهية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و السل والملاريا إلى جانب كونها ناشطة في كسب الدعم من أجل الحد من شلل الأطفال.

-326

-327

في هذا السياق أيضا، شاركت المفوضية في المؤتمر الدولي الرابع عشر حول الإيدز و الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي في أفريقيا، الذي تم انعقاده في أبوجا، نيجريا من 4 إلى 9 ديسمبر 2005 حول موضوع " الإيدز والأسرة". وقد عقد بعد سنة فقط من الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي تعتبر مهمة بالنسبة للمكافحة الفعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

البنية التحتية والطاقة:

328- خلال الفترة ما بين يوليو وديسمبر 2005 ، شرعت المفوضية في عدد من الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال البنية التحتية والطاقة. ومنحت الأولوية لصياغة سياسات واستراتيجيات في مجالات النقل بالسكك الحديدية والكهرباء والنفط والغاز إلى جانب تنفيذ المشاريع الخاصة الرامية إلى تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الخدمات في أفريقيا. ويشمل ذلك الحكم الإلكتروني مشروع قمر فيسات ومشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية من أجل التعليم والطب عن بعد بالتعاون مع الحكومة الهندية.

329- علاوة على ذلك، وفي إطار تعزيز التعاون مع الشركاء، شاركت المفوضية في المشاورات التي أفضت إلى إنشاء اتحاد البنية التحتية لأفريقيا كجزء من الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة الثمانية من أجل دعم تنمية البنية التحتية في أفريقيا والتعجيل بها. وفي نفس السياق، تم إجراء المشاورات مع بنك التنمية الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات بغية تعزيز تعبئة الموارد الفنية والمالية من أجل تنمية البنية التحتية في أفريقيا.

طاء (النقل:**ألف – الدورة الاستثنائية العامة الثامنة عشر للجنة الأفريقية للطيران المدني:**

330- استضافت مفوضية الاتحاد الأفريقي يومي 7 و8 سبتمبر 2005 في مقرها في أديس أبابا الدورة الاستثنائية العامة الثامنة عشر للجنة الأفريقية للطيران المدني. وكان هذا الاجتماع يهدف إلى بحث مسألة الاستقلالية المالية للدورة الاستثنائية العامة الثامنة عشر للجنة الأفريقية للطيران المدني والمسائل المؤسسية المتعلقة بإعادة تفعيلها من أجل السماح لهذه الهيئة المتخصصة للاتحاد الأفريقي بأن تلعب دورها في تنمية صناعة النقل الجوي في أفريقيا. كما سمح الاجتماع باعتماد الإجراءات والأعمال الأساسية التي يتعين تنفيذها من أجل تعزيز هذه الهيئة.

331- نظرا لوجود متأخرات هامة لمساهمات بعض الدول الأعضاء في ميزانية اللجنة الأفريقية للطيران المدني مما يؤثر سلبا على حسن سيرها، اعتمد الاجتماع قرارا يدعو فيه الدول التي عليها متأخرات إلى أن تسدد مساهماتها للجنة الأفريقية للطيران المدني.

332- فيما يخص استقلالية اللجنة الأفريقية للطيران المدني، اعتمد الاجتماع القرار الذي يوصي بالإجراءات الانتقالية من أجل تفعيل هيئة مكتب اللجنة في انتظار اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدراتها على توفير الموارد المالية من خلال

المشاركة والمساهمة الفعالة للدول الأعضاء (انتداب الموظفين واستضافة الاجتماعات والهيئات وغيره).

باء - اجتماع جهاز متابعة قرار ياموسوكرو:

333- نظمت المفوضية الاجتماع السادس لهيئة متابعة تنفيذ مقرر ياموسوكرو في 21 أكتوبر 2005 في أديس أبابا في مقر الاتحاد. وقد تناول هذا الاجتماع أساسا تسوية الخلاف بين مصر ونيجيريا حول اتفاقات خدمات تحرير النقل الجوي بين البلدين.

334- أوصى الاجتماع بمتابعة عملية المفاوضات في غضون شهرين.

جيم - اجتماع الخطوط الجوية الأفريقية:

335- من المقرر أن تنظم المفوضية ، في تونس اجتماعا لشركات النقل الجوية الأفريقية بمساعدة بنك التنمية الأفريقي وبمساعدة رابطة شركات الطيران الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

336- في إطار التحضير لهذا الاجتماع، التقت المفوضية ببنك التنمية الأفريقي يومي 21 و 22 نوفمبر 2005 لبحث طرق تقديم دعمها الفني والمالي لتنظيم هذا الاجتماع. والتزم الاجتماع بتمويل دراسات إعداد مواضيع حول المشاكل الكبرى التي تعترض قطاع النقل الجوي في إفريقيا والمساهمة في التنظيم الجاري لهذا الاجتماع الذي سيعقد خلال النصف الأول من سنة 2006.

دال - الأمّن الجوي:

337- حددت الدورة العادية الأولى للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل الجوي المنعقدة في مدينة صن سيتي ، جنوب أفريقيا في مايو 2005. كهدف رئيسي فيما يتعلق بالأمّن الجوي، "تخفيض نسبة الحوادث في أفريقيا بحلول عام 2008 إلى مستوى متوسطها العالمي".

338- وبالنظر إلى العدد الكبير من الحوادث التي تحدث في أفريقيا وخاصة في الفصل الأخير من سنة 2005 ، يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يشترك في تعبئة الموارد البشرية والمالية على نحو عاجل لبلوغ الهدف المذكور في الموعد المحدد من أجل تجنب العواقب الوخيمة على صناعة النقل الجوي في أفريقيا. وسوف تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني باتخاذ التدابير المناسبة الضرورية لوضع سياسة قوية بشأن الأمّن الجوي في أفريقيا.

339- وعلى ضوء ما سلف، تود المفوضية أن تحت الدول الأعضاء على ضمان الالتزام بدقة بالاتفاقيات الدولية حول معايير السلامة والأمن في كافة جوانب أنظمتها للنقل الجوي من خلال أساليب تنظيمية تنطوي على التقنيش الروتيني الدوري ومنح الشهادات والتصاريح للطائرات وتعزيز الهياكل الأساسية ومرافق

المطارات وتوفير معدات الملاحة الجوية وأنظمة مراقبة المرور الجوي. وينبغي بذل قصارى الجهود الممكنة لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن الإشراف على السلامة الجوية في القارة.

هاء - المؤتمر العام السابع والثلاثون لرابطة شركات الطيران الأفريقية:

340- عقدت رابطة شركات الطيران الأفريقية مؤتمرها العام السنوي السابع والثلاثين يومي 14 و 15 نوفمبر 2005 في صن سيتي ، جنوب أفريقيا. وتستجيب أهداف الرابطة تماما لانشغالات الاتحاد الأفريقي في مجال التكامل وبخاصة من خلال إقامة تعاون متناسق وفعال بين شركات النقل الجوي الأفريقية بغية الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأفريقية. لذلك شاركت المفوضية في أعمال هذا المؤتمر العام السنوي.

341- تم التماس مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في التنفيذ السريع لمقرر الوزراء الأفريقيين المكلفين بالنقل الجوي المعتمد في مايو 2005 بصن سيتي والمخصص للإسراع بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بخصوص:

- تحديد الموقف الأفريقي الموحد رداً على سياسة النقل الجوي للاتحاد الأوروبي الذي قرر التفاوض جملة مع البلدان الأفريقية كل على حدة.
- إعداد إجراءات التنافس.

342- يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي ، بالضرورة تعزيز قدراتها بغية تمكينها من القيام بالدور المنوط بها على أحسن وجه وذلك بصفتها رئيس جهاز متابعة مقرر ياموسوكرو .

هاء - اجتماع مجموعة الخبراء حول النقل بالسكك الحديدية:

343- نظمت المفوضية اجتماعا لمجموعة الخبراء في 20 أكتوبر 2005 في مقرها لمعالجة العديد من المشاكل والمسائل المتعلقة بتنمية النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا وإعداد استراتيجيات تقدم للبحث من قبل الوزراء المسؤولين عن النقل بالسكك الحديدية خلال اجتماعهم المقرر عقده في برازافيل ، جمهورية الكونغو في إبريل 2006.

344- وفي هذا الصدد ، ناقش الخبراء وأثاروا عددا من المسائل التي بحثت كمفتاح

لتنمية قطاع النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا وتشمل :

- الترابط بين شبكات السكك الحديدية .
- صلاحية شركات السكك الحديدية للبقاء .
- سياسات النقل القطاعية والحاجة لتنسيق وسائل النقل المتعددة .
- تمويل قطاع السكك الحديدية .
- دور مختلف الفاعلين .

345- ستقدم توصية الخبراء إلي الوزراء خلال اجتماعهم في إبريل 2006.

واو- **المؤتمر العام ال 33 للاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية:**

346- شاركت المفوضية في المؤتمر العام ال 33 للاتحاد الأفريقي للسكك الحديد وهو وكالة متخصصة للاتحاد المعنية بمسائل السكك الحديدية وعقد المؤتمر في نيروبي ، كينيا من 7 – 9 ديسمبر 2005 . بحثت مسألة تمويل وخصخصة السكك الحديدية بإسهاب مع التركيز على تنفيذ مختلف الخيارات لذلك والخبرة المكتسبة حتى الآن ومستقبل السكك الحديدية الأفريقية.

347- ستقدم نتائج هذا الاجتماع كأحد المدخلات الرئيسية إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده في برازافيل في إبريل 2006 وخاصة معالجة المسائل المالية ومستقبل السكك الحديدية الأفريقية.

زاي: **الاجتماع الأول للجنة الوزارية لمتابعة الخطة الرئيسية المتفق عليها بالإجماع للنقل في وسط أفريقيا:**

348- عقدت اللجنة الوزارية لمتابعة الخطة الرئيسية المتفق عليها بالإجماع للنقل في وسط إفريقيا اجتماعها الأول من 10 إلى 15 أكتوبر 2005 في ليرفيل (الجابون) لبحث معايير تصنيف المشاريع حسب الأولوية. وتحديد أعمال تنفيذ الخطة الرئيسية للنقل . شاركت المفوضية في الأعمال كما قدمت مساعدتها الفنية وخبرتها . وعبرت أيضا عن دعمها لإعداد هذه الأداة الضرورية للتكامل المادي لوسط أفريقيا.

349- تتماشى مبادرة وسط أفريقيا تماما مع مبادرة الاتحاد الأفريقي المتمثلة في تزويد القارة بخطة رئيسية مندمجة في مجال النقل طبقاً للبرنامج ذي الأولوية:

- "ربط أفريقيا" للإطار الاستراتيجي للمفوضية للفترة 2004 – 2007.

350- اعتمد الوزراء خلال اجتماع ليرفيل ما يلي:

- معايير تحديد أولويات الخطة الرئيسية.

- خارطة الطريق لتنفيذ الأنشطة الخاصة بهذه الخطة لسنة 2006.

- ميزانية لجنة المتابعة لسنة 2006.

351- تم إلتماس الدعم السياسي والفني والمالي من الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار هذه الخطة الرئيسية.

حاء - **سياسة وتسهيل النقل (الاجتماع السنوي لبرنامج سياسة النقل لأفريقيا جنوب الصحراء):**

352- شاركت المفوضية في الاجتماع السنوي لبرنامج سياسة النقل لجنوب الصحراء في بامكو ، مالي من 11 – 18 نوفمبر 2005 . وتشارك في الاجتماع وزراء من بين ثلثي (32) دولة عضوا في البرنامج. وحضرت الاجتماع كذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات العامة والخاصة

الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو تعزيز تنفيذ سياسات سليمة للتطوير والتشغيل الكفء لشبكات النقل في أفريقيا بغية الإسهام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر.

353- من بين المسائل الرئيسية التي أثيرت في الاجتماع الحاجة إلى رفع مستوى الوعي وطلب الدعم السياسي الرفيع المستوى وخاصة أنشأ محطات عريضة مشتركة وإزالة العديد من متاريس الطريق أمام ممرات النقل الرئيسية في غرب أفريقيا التي أثبتت عدد من الدراسات أنها ترفع أسعار النقل بصورة ملحوظة وخاصة في البلدان غير الساحلية. وطلب تدخل الاتحاد الأفريقي للمعالجة الناجحة في المجالات التي تعتبر رئيسية لتخفيض أسعار النقل في أفريقيا على نحو كبير.

طاء- الاجتماع السادس لوزراء النقل والاتصالات والأشغال العامة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي:

354- انعقدت الدورة السادسة لهذا الاجتماع في الإسكندرية في مصر. وتطرق إلى برامج تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات بهدف تحسين تنافسية اقتصاد بلدان هذه المنطقة من أفريقيا، وسمح هذا الاجتماع باعتماد مشاريع النقل الكبرى ذات الأولوية التي يتعين إنجازها والسياسية المشتركة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وقد تم التركيز على مشروع إنشاء شركة ملاحية إقليمية للنقل البحري.

355- ستواصل المفوضية أعمال المواءمة والتنسيق على المستوى القاري للبرامج التي أعدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ثانيا- الطاقة:

ألف - إنشاء اللجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس:

356- عقدت المفوضية يومي 18 و 19 يوليو 2005 بمقرها، اجتماعا حول اللجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس التي تم إطلاقها رسميا في 7 يونيو 2005 في أكرا ، تحت إشراف الاتحاد الأفريقي . ستكلف اللجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس ، التي يدخل إنشاؤها في إطار خطة عمل 2005 – 2007 للمفوضية بصياغة ونشر المعايير الأفريقية والدولية في مجال الكهرباء والإلكترونيات والتكنولوجيات المماثلة الأخرى. وستشكل هذه المعايير أساساً لتوحيد الأنماط على المستويين الوطني والإقليمي ومراجع أيضا عندما يتعلق الأمر بإصدار عروض المناقصات وإعداد العقود الدولية وصناعة وتسويق منتجات صناعة الكهرباء الأفريقية . كما ستكلف اللجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس ، بواسطة أعضائها ، بتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في التنفيذ الموحد للمعايير وتقدير تطابقها في المجالات المذكورة آنفا.

357- أوصى الاجتماع بأن تلعب مفوضية الاتحاد الأفريقي دوراً رئيسياً في التشغيل الفعلي للجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس لا سيما من أجل:

• تعيين أعضاء الأجهزة المؤقتة.

• تنظيم المؤتمر العام التأسيسي.

358- من المقرر، وفق خارطة الطريق المعتمدة خلال نفس هذا الاجتماع، التشغيل الفعلي للجنة الكهربائية الفنية الأفريقية لتوحيد المقاييس مع إنشاء أجهزة تأسيسية قانونية في مارس 2006.

باء - **مشروع إنشاء صندوق إفريقيا لتطوير كهربة الأرياف:**

359- شكل مشروع إنشاء صندوق أفريقي لتطوير كهربة الأرياف الذي بادر به اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية : موضوع اجتماع لفريق خبراء انعقد يومي 12 و 13 سبتمبر 2005 . بمقر المفوضية بأديس أبابا.

360- عقب تبادل مثمر لوجهات النظر حول الرؤية والمبادئ الرئيسية والمهمة ومصدر الموارد والمبادئ وأشكال وشروط التدخل وحول إدارة الصندوق، قرر الاجتماع إجراء دراسة جدوي حول إنشاء الصندوق من يناير إلي مارس 2006 واعتمادها في إبريل 2006 . ولنجاح هذا المشروع ، يتعين أن تشرف المفوضية عليه وتقدم الدعم.

جيم: **النفط والغاز:**

(أ) **اجتماعات فرق الخبراء:**

361- أدت آثار ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى حيث مس بشكل واسع النسيج الاقتصادي لمعظم بلدان الاتحاد الأفريقي بالنظر للهشاشة الدائمة نوعاً ما التي تميز الاقتصادات الأفريقية وبالتالي وبالنظر لانعكاسات ارتفاع أسعار النفط التي قد تستمر مع نتائجها الوخيمة على الاقتصادات الأفريقية الضعيفة من جهة ، وبالنظر للطلب العالمي المتزايد على هذا المنتج ذي الاستراتيجية الكبرى وآفاق نفاذه ، من جهة أخرى ، يتعين إعداد دراسة موسعة عن مسألة النفط والغاز في إفريقيا.

362- لهذا الغرض ، عقدت المفوضية خلال النصف الأخير من سنة 2005، اجتماعين للخبراء الرفيعي المستوى، من بينهم ممثلون عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الأفريقية للطاقة واتحاد البلدان المنتجة للنفط ، على التوالي يومي 19 يوليو و 18 أكتوبر 2005 . بغية التباحث حول الوضعية الخاصة لإفريقيا والأعمال العاجلة التي يمكن أن تقوم بها المفوضية أو أن تقترحها لمواجهة هذا الوضع.

363- تتمثل النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذه الاجتماعات في:

- إن إشكالية النفط في أفريقيا ينبغي أن تتم معالجتها من زاوية العناصر التالية:

- ضرورة ربط مسألة النفط بمسألة الغاز .
- اعتبار جميع مراحل السلسلة: التنقيب، الإنتاج، النقل، التكرير، التسويق، التدريب الفني والاقتصادي.
- معالجة المسألة في الإطار الأوسع للتنمية المتعددة القطاعات.
- توزيع مختلف الأعمال على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- دراسة المسألة من وجهة النظر الإقليمية . هنا تكمن القيمة المضافة التي من الممكن أن يقدمها الاتحاد الأفريقي للجهود التي تبذلها الدول.
- بإمكان البلدان المنتجة للنفط مساعدة البلدان غير المنتجة عبر وسائل سيتم تحديدها من خلال دراسة مستقبلية.
- إعداد توقعات حول النفط والغاز مع تحديد الخطوط الاستراتيجية الكبرى المتعلقة بإضفاء الطابع الإقليمي على مصانع تكرير النفط والتجارة بين الأقاليم والإدارة الاستراتيجية للمخزون وتنويع مصادر الطاقة (الفحم والطاقات المتجددة).

364- سيتم عرض تقرير الدراسات المستقبلية للتحليل والموافقة على اجتماع الوزراء الأفريقيين المكلفين بالمحروقات الذي ستعده المفوضية في مايو 2006 في لواندا (أنجولا).

ب - الاجتماع حول النفط ، جوهانسبيرج 22 و 23 سبتمبر 2005:

365- شاركت المفوضية في الاجتماع حول النفط الذي نظّمته حكومة جنوب أفريقيا في إطار التحضيرات للقمّة العالمية حول النفط . تناولت توصيات الاجتماع أساسا الجوانب الآتية:

- التبادل التجاري بين البلدان الأفريقية وزيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.
- إنشاء شركة أفريقية للتنقيب عن النفط واستغلاله.
- الحد من الفقر واستفادة إفريقيا من الطاقة من خلال تطوير غاز النفط المميع.
- تعزيز المؤسسات وقدرات قطاع الطاقة.
- تقلب أسعار النفط في صناعة النفط – الآثار على التنمية في إفريقيا.

366- سيتم بحث مختلف هذه المسائل من قبل الاجتماع الوزاري حول النفط بلواندا في مايو 2006.

ثالثا- الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ألف- مشروع إنشاء شبكة إفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية:

- 367- خلال دورة البرلمان الأفريقي المنعقدة في سبتمبر 2004 بجوهانسبرج (جنوب إفريقيا) أعلن رئيس جمهورية الهند فخامة السيد أ. ب. ج عبد الكلام عن التزام بلاده بتمويل مشروع إنشاء شبكة إفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الأقمار الصناعية والألياف البصرية لربط الدول الثلاثة والخمسين. الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. تم تخصيص هذا المشروع لتوفير خدمات الطب والتعليم للدول الأعضاء عبر الوسائل البصرية.
- 368- تم تقديم هذا المشروع ، الذي تبلغ قيمته الأولية 50 مليون دولار أمريكي، في شهر مايو 2005 إلي مفوضية الاتحاد الأفريقي من قبل وفد من حكومة الهند. عقب ذلك ، جمع رئيس المفوضية من 20 إلي 22 يوليو 2005، لجنة استشارية خاصة تتشكل من ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد والمؤسسات الأفريقية والدولية المكلفة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القارة. تمثلت مهمة هذه اللجنة الاستشارية الخاصة في:
- بحث توافق المشروع الذي عرضته الهند مع الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي واستقلاله السياسي.
 - تحليل النوعية الفنية للمشروع .
 - دراسة طرق تنفيذ المشروع المذكور آنفا.
- 369- خلصت اللجنة الاستشارية الخاصة إلي أن:
- المشروع الذي قدمته الهند مهم ووثيق الصلة بالموضوع وسيساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتضييق الفجوة الرقمية.
 - يتحكم أصحاب المشروع الهنود فيما يريدون تقديمه لإفريقيا وهم يتمتعون بالتجربة في هذا الميدان.
 - يتطابق المشروع تماما مع أهداف الاتحاد الأفريقي.
- 370- كانت اللجنة قد أوصت باعتماد المشروع من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. غير أن اللجنة أشارت إلي أن قابلية إنجاز الشبكة وديمومتها واستمرار الخدمات المقترحة تتطلب من الاتحاد الأفريقي ، من جهة ، ومن الدول الأعضاء من جهة أخرى ، التزاماً صارماً.
- 371- عقب ذلك، تم التوقيع على اتفاقين في إطار هذا المشروع. يتعلق الاتفاق الأول بين حكومة الهند ومفوضية الاتحاد الأفريقي ، بالجوانب العامة لإنشاء الشبكة الأفريقية. أما الاتفاق الثاني الذي تم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركة الهندية المحدودة للاتصالات السلكية واللاسلكية "TCIL" فيخص توفير الأجهزة وتركيبها وتشغيلها وصيانتها لفترة 5 سنوات من قبل هذه الشركة. من ناحية أخرى ، تم التوقيع بالأحرف الأولى على نمط الاتفاق بين هذه الشركة الهندية وكل دولة عضو .

372- بعد التوقيع على الاتفاقين ، ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة بتوعية الدول الأعضاء بالمشاركة في المشروع من خلال التوقيع على الاتفاق مع شركة "TCIL" ومن جهة أخرى على إنشاء لجنة إدارة ومتابعة تنفيذ هذا المشروع. وستشكل هذه اللجنة من خبراء إفريقيين وهنود.

باء - مشروع الحكم الإلكتروني:

373- خصص مشروع الحكم الإلكتروني للاتحاد الأفريقي في إطار مشروع التحول المؤسسي لضمان الربط التام وتقديم الخدمات الحديثة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مقر المفوضية والمكاتب الإقليمية والبعثات الخارجية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بفضل إنشاء شبكة ربط عبر الساتل.

374- سيسمح هذا المشروع للاتحاد الأفريقي بأن يتوفر لديه نظامه الخاص في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وبالتالي الحصول على استقلالية أكبر من حيث الخدمات وتوفرها . ستقدم هذه الشبكة للاتحاد الأفريقي خدمات بث المؤتمرات عبر الفيديو والاتصال بشبكة الإنترنت ذات المنسوب العالي والاتصالات الهاتفية والرسائل الصوتية المباشرة الموصلة بجهاز الفيديو من أجل إجراء اتصالات أنية . كما ستسمح بتقاسم المعرفة والمهارة والمعلومات وستوطد التعاون في العمل ومنه تحقيق نتائج أفضل واستغلال الموارد إلي أقصى حد (اقتصاد تكاليف الاتصالات والأسفار).

375- تم إعداد دفاتر الشروط ونشر عرض المناقصة الدولية في بداية شهر سبتمبر 2005 من أجل اختيار ممون خدمات الساتل. وتم فرز الطلبات التي استلمت من قبل مجلس العطاءات ويقوم هذا المجلس حالياً بإعداد تقرير تقييم الطلبات.

376- خلال المرحلة الأولى ، وهي المرحلة النموذجية ، سينفذ هذا المشروع على أربعة مواقع محددة وهي : أديس أبابا ، أبوجا ، نيويورك وجوهانسبيرج وقد حشدت المفوضية تمويل المرحلة الأولى للمشروع. وسيتم توسيع المشروع إلي المواقع المحددة الباقية (الدول الأعضاء ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ...) خلال سنة 2006.

جيم - اجتماع مؤتمر الأطراف في المنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية (راسكوم) واجادوجو 11 و 12 أكتوبر 2005:

377- أنشئت مؤتمر الأطراف المنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية سنة 1992 من قبل منظمة الوحدة الأفريقية سابقا، وتمثلت مهمتها الرئيسية في أن "تضع تحت تصرف جميع أقاليم الدول الأفريقية، وسائل فعالة واقتصادية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستجابة لاحتياجاتها في مجال البث الإذاعي السمعي والبصري من خلال استعمال جميع التقنيات المناسبة بما فيها نظام إقليمي للاتصال عبر الساتل يكون مندمجا بشكل جيد مع الشبكات الوطنية الموجودة و/أو المقرر إنشاؤها بغية المساعدة على تنمية بلدان أفريقيا".

378- يعتبر مؤتمر الأطراف الجهاز السامي للتوجيه الاستراتيجي والسياسي للمنظمة. وقد قام الاجتماع التاسع المنعقد في واجادوجو في 11 و 12 أكتوبر 2005 والذي شاركت فيه المفوضية، ببحث حالة تقدم بناء وإطلاق أول قمر صناعي للمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات عبر الساتل لخدمة أفريقيا واستراتيجية التنمية المستقبلية لهذه المنظمة.

379- قرر مؤتمر الأطراف ما يلي:

- أن تطلب من مجلس الإدارة السهر على أن يكون مشروع الساتل مطابقا لأهداف المنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات عبر الساتل وكذلك احترام الجدول الزمني للبرنامج الصناعي لبناء وإطلاق الأقمار الصناعية.
 - تشجيع السلطات الأفريقية المكلفة بسياسات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية على تقديم الدعم للتوسيع السريع لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الساتل للمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية.
 - أن يطلب من مجلس الإدارة ومن الجهاز التنفيذي اتخاذ كل الترتيبات الضرورية من أجل مواصلة عملية تعديل المواد الواردة في اتفاقية واتفاق الاستعمال.
 - أن تطلب من المدير العام مواصلة التغييرات الهيكلية ضمن الجهاز التنفيذي التي هي ضرورية لرفع الإنتاجية.
- 380- يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة دعمها لهذا المشروع الهام.

دال - القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

381- تتابع إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا وإدارة البنية التحتية والطاقة الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات. من ناحية أخرى، سيتم بخصوص القمة العالمية لمجتمع المعلومات تقديم تقرير خاص للمجلس التنفيذي خلال قمة الخرطوم في يناير 2006. وبعبارة مختصرة يمكن القول

أن المفوضية أنجزت بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات الأنشطة التالية خلال الفترة قيد البحث:

- المشاركة في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية المنعقدة من 19 إلى 30 نوفمبر بجنيف ومن 13 إلى 15 نوفمبر 2005 بتونس .
- المشاركة الفعالة في القمة التي انعقدت من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 بتونس.

382- تتضمن نتائج القمة التزام وأجندة تونس. قررت القمة إنشاء آلية تنفيذ ومتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . وفي إطار هذه الآلية يتعين على المفوضية إعداد واعتماد خطة عمل حول مساهمتها ومشاركتها في تنفيذ مقررات القمة. ويشكل التقرير الكامل عن نتائج القمة أحد بنود جدول أعمال المجلس التنفيذي.

رابعاً- التعاون الدولي: ألف: اتحاد أفريقيا للبنية التحتية:

383- بمبادرة من حكومة المملكة المتحدة، اجتمع ممثلون عن مجموعة الثماني والاتحاد الأفريقي والنيباد وبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في لندن يوم 6 مايو 2005 واتفقوا على إنشاء اتحاد أفريقيا للبنية التحتية.

384- يتمثل هدف الاتحاد في بناء شراكة استراتيجية بين المانحين وأصحاب المصالح بغرض تسهيل تطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي تعطيه النيباد والاتحاد الأفريقي والحكومات الوطنية الأولوية لدعم التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.

385- لا يحل الاتحاد محل المؤسسات الموجودة حالياً، وإنما يشكل آلية تعاون بين المانحين ذوي الأهداف المشتركة الذين يعتبر هدفهم الأول هو دعم الجهود الأفريقية في المساعدة على تجاوز الطريق الصعب الذي تمر به البنية التحتية في أفريقيا بما يتضمنه ذلك من رفع مستوى الدعم المقدم للاستثمار في البنية التحتية الأفريقية وتنسيقه. وسيكون تركيز الاتحاد الرئيسي على المشاريع القارية العابرة للحدود والأقاليم والمشاريع الوطنية لدعم البنية التحتية الأساسية التي ستؤدي إلى تحسين قدرة الاقتصاد الأفريقي على المنافسة. وستغطي هذه المشاريع قطاعات النقل والمياه والتوريد والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

386- تم الاتفاق على أن يشكل الاتحاد علاقة ثلاثية بين المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الأفريقية ويضمن تمويل خمسة مشاريع لخطط عمل قصيرة الأمد على الأقل قبل يوليو 2006. وبُغية ضمان التسليم، سيتم إنشاء أمانة صغيرة لدعم عمل الاتحاد على تحقيق

الأهداف والالتزامات. وتم الاتفاق على جعل الأمانة في مقر بنك التنمية الأفريقي. وسيرفع الاتحاد تقارير سنوية عن أنشطته إلى منتدى الشراكة الأفريقية. وقد دعت المفوضية الاتحاد إلى عقد اجتماعه الثاني في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يونيو 2006.

باء: الندوة الوزارية حول المساعدة الأولية التي يمنحها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للنيباد والاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، أبوجا، نيجيريا 3-7 يوليو 2005:

387- تنفيذًا للقرار 35 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية (المؤتمر الثاني المنعقد في اسطنبول، 2002) والقرار 124 الصادر عن مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (مراكش 2002)، قام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية بإجراء دراسة لدعم مبادرة النيباد. تركز الدراسة على الأعمال والمشاريع الإنمائية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن تنجزها أفريقيا من أجل تحقيق أهداف النيباد. وفي هذا الإطار، عُقدت الندوة الوزارية التي شاركت فيها المفوضية من 3 إلى 7 في أبوجا، نيجيريا.

388- كان هدف هذه الندوة الوزارية الرئيسي هو تمكين الوزراء الأفريقيين المكلفين بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات من بحث تقرير الدراسة واتخاذ القرار على أساس ذلك لتضمينه في التوصيات.

389- قررت الندوة الوزارية ما يلي:

- اعتماد تقرير الدراسة كوثيقة مرجعية من أجل تنفيذ التوصيات الرامية إلى التنمية السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.
- التأكيد على إنشاء اللجنة المؤسسية المشتركة للتنسيق من أجل تنسيق ومتابعة برامج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج الأخرى ذات الصلة في أفريقيا.
- تهنئة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على دعمه الفني والمالي من أجل إنجاز هذه الدراسة وتوجيه الطلب إليه من أجل دعم أنشطة النيباد في شقها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توجيه طلب إلى الاتحاد الأفريقي بـ:
 - اتخاذ الخطوات الضرورية، بدعم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، من أجل إنشاء اللجنة المؤسسية المشتركة للتنسيق التي يكون من صلاحياتها من جهة تنسيق ومراقبة والإشراف على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والبرامج الأخرى ذات الصلة في أفريقيا، ومن جهة أخرى ضمان متابعة وتقييم تنفيذ هذه المشاريع.

- تقديم قرار، بالتعاون مع الدول الأعضاء، يتعلق بالمساعدة المستمرة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للنيباد خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (لسنة 2006).

390- علاوة على ذلك، اقترحت الندوة الوزارية الأعمال التي يتعين القيام بها على مستوى البنية التحتية في مجال البيئة وتعزيز القدرات وفيما يخص التعاون وإقامة الشراكات.

جيم - الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية، الدوحة، قطر (2006):

391- شاركت المفوضية في الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية (الدوحة، قطر 2006)، الذي عُقد في أبوجا، نيجيريا في 3 يوليو على إثر الندوة الوزارية.

392- بحث الاجتماع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا وركز على تنفيذ خطة عمل اسطنبول للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية (2002). كما حددت ووافقت على عدة مبادرات إقليمية (مشاريع من ضمنها مشروع إنشاء فضاء موحد للتقييم للمفوضية) يتم تقديمها لمؤتمر الاتحاد العالمي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي سينعقد من 7 إلى 15 مارس 2006 في الدوحة، قطر.

الاقتصاد الريفي والزراعة:

393- خلال الفترة قيد البحث، اشتركت المفوضية مع الكثير من شركائها في التنمية في تهيئة الظروف وتسهيل الخطوات الكفيلة بتعزيز الإنتاجية الزراعية والنمو والحد من عدم الأمن الغذائي والفقر الريفي. وركزت المفوضية في تدخلاتها، من خلال إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، على المجالات الأساسية المختارة التي يمكن من خلالها أن تلعب المفوضية دورا قياديا وأن تضيف قيمة وأن يكون لها أثر هام ومعتبر على التنمية الريفية والزراعية في أفريقيا.

أولا- تنفيذ الدعامات الأولى لبرنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية:
ألف - تنفيذ الدعامات الأولى للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:
أ- الحد من خطر الكوارث:

394- من أجل إعداد إقليم أفريقيا للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان للحد من ضعف البلدان الأفريقية وفقا لإطار عمل هيوغو الذي تم اعتماده من قبل المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي للحد من خطر الكوارث المنعقد في اليابان في يناير 2004، عقدت المفوضية مؤتمر الوزراء الاتحاد الأفريقي المكلفين بالحد من خطر الكوارث من 5-7 ديسمبر 2005. وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر تشجيع الدول الأعضاء على تضمين الحد من خطر الكوارث في السياسات الإنمائية والبرامج. وسيتم عرض نتائج المؤتمر على القمة من أجل الموافقة السياسية عليها خلال هذه الدورة. كما حافظت المفوضية على الاتصال مع الاستراتيجية الدولية للحد من خطر الكوارث التابعة للأمم المتحدة وشاركت في أنشطتها من أجل ضمان الحفاظ على مصالح أفريقيا في أجندة نظام الاستراتيجية الدولية للحد من خطر الكوارث.

395- وفي مجالات أخرى مثل الموارد المائية، كانت المفوضية على اتصال مع شركاء مثل بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء الأفريقيين للمياه للبحث عن الطرق الكفيلة بتعزيز التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود في القارة تماشيا مع إعلان سرت الصادر في فبراير 2004. وستواصل المفوضية جهودها في هذا المجال.

ب- إطار سياسة الأرض:

396- فيما يخص هذا المجال، فإن جوهر برنامج العمل للفترة 2005-2007 هو تنمية إطار لسياسة الأرض في أفريقيا. فالأرض في أفريقيا هي قلب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لسكان القارة وأرضهم باعتبارها أحد الأصول الحيوية للتنمية المركزية السلمية والنمو الاقتصادي والاستخدام المستدام للموارد. ولهذا الغرض، شكلت مفوضية الاتحاد الأفريقي/النيباد وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي شراكة لإعداد سياسة أرض وإطار لإصلاحها في أفريقيا.

397- إن الهدف من إطار سياسة الأرض هو زيادة الإنتاجية وتحسين وسائل العيش وضمان حقوق الأرض وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في النمو الاقتصادي القائم على الشمولية في القارة. بالتعاون مع أصحاب المصالح (المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء)، من المنتظر إعداد الإطار بالتشاور والتنسيق على المستوى الإقليمي الفرعي والقاري. وستأخذ العملية حوالي 24 شهرا ابتداء من ورش العمل التشاورية في مارس 2004. وتتم تعبئة

الموارد المالية ومن المؤسسين المشتركين: بنك التنمية الأفريقي ومؤسسة روكفلر واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 398- في إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي، تم إحراز تقدم كبير على طريق أجندة البيئة الأفريقية من خلال نظام الاتحاد الأوربي. فعلى أساس طلب تقدمت به بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بدأت المفوضية العمل مع الاتحاد الأوربي بـغية استضافة المفوضية لوحدة إدارة مشروع "رصد أفريقيا للبيئة من أجل التنمية المستدامة". سيتمكن هذا المشروع الدول الأعضاء من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحالة الجوية وتطورات الموارد الطبيعية الأخرى في القارة عن طريق الساتل لأغراض التنمية والإنذار المبكر من اقتراب حدوث الكوارث.

باء- تنفيذ الدعامة ذات الأولوية الثالثة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

399- اعترفا منهم بأهمية الزراعة في الحد من الفقر، وافق رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين على "إعلان مابوتو حول الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا" في يوليو 2003 وتعهدوا بزيادة الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة وقطاع التنمية الريفية إلى 10% على الأقل من الميزانية السنوية. وأجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع أمانة النيباد الأنشطة التالية الرامية إلى تنفيذ الإعلان:

- (1) تحديد المجالات الرئيسية للزراعة والتنمية الريفية المتعلقة بتخصيص 10% التي تم إعدادها باستخدام نظام تصنيف الوظائف الحكومية.
- (2) تم تنظيم ورشة عمل استشارية بين الاتحاد الأفريقي والنيباد في جوهانسبيرج يومي 12 و13 سبتمبر 2005 بمشاركة ممثلي وزارتي المالية والزراعة من ستة بلدان مختارة تمثل مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية. حضر الاجتماع كذلك ممثلو منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- (3) تم إعداد استبيان مرفق بمذكرة توجيهية مع التقرير حول نظام رصد الإنفاق الزراعي في الدول الأعضاء.
- (4) تم التخطيط لورشة عمل قارية تضم جميع الدول الأعضاء الـ53 يومي 15 و16 ديسمبر 2005.

400- وبالمثل، وبهدف تنفيذ المقرر الصادر خلال قمة سرت في فبراير 2004 الذي يدعو إلى "تعزيز أنظمة الإنذار المبكر على المستوى الإقليمي وإنشائها في الأماكن التي لا توجد فيها والتنسيق على المستوى القاري للتحذير من الأثر السلبي للجفاف والتصحر والفيضانات والكوارث الطبيعية والأوبئة"، قامت المفوضية بالأنشطة التالية:

401- أجرت المفوضية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة دراسة تقييم بهدف إنشاء أنظمة للإنذار المبكر في أفريقيا. كان هدف التقييم هو تحقيق فهم واضح

لفعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر الموجودة حول الأمن الغذائي في أفريقيا. وسيؤدي ذلك إلى صياغة توصيات حول العمل الواجب القيام به لتعزيز هذه الأنظمة بغرض تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بتدخلات الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي. وكشف دراسة التقييم عن مواطن القوة والضعف في أنظمة الإنذار المبكر الموجودة حول الأمن الغذائي وقيمت مدى أهمية هذه الأنظمة ومصداقيتها وفعاليتها وكلفتها واستدامتها على المستويين الوطني والإقليمي.

ثانياً: الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات:

402- يناشد المقرر (XXXVI) AHG/DEC.156 المعتمد من قبل رؤساء الدول والحكومات على مباشرة العمل الجماعي من أجل الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وفي إطار هذا المقرر، تم تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهمة تنسيق الأنشطة بما في ذلك تعبئة الالتزام وتوفير الدعم وبدء الخطوات الضرورية الرامية إلى الإسراع بخلاص أفريقيا من آفة داء المثقبيات. وللقيام بهذه المهمة، أسست المفوضية مكتب تنسيق الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات بهدف الحفاظ على الاتصال بالدول الأعضاء المتأثرة وبجميع الشركاء المعنيين بتنفيذ مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

403- بالتعاون مع البلدان المعنية ومع الشركاء المتعددين، شرعت المفوضية في مجموعة من الأنشطة بما في ذلك جهود رفع مستوى الوعي بقضية وأهداف مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات من خلال إعداد وتوزيع مواد الدعاية والمعلومات العامة والتدريب لبناء القدرات الفنية الضرورية والكفاءات المطلوبة لتنفيذ مشاريع مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات وصياغة مقترحات مشاريع القضاء على ذبابة تسي تسي في مناطق معينة والسعي إلى كسب الدعم المالي والفني لتنفيذ مثل هذه المشاريع في مناطق محددة لدى الدول الأعضاء.

404- تم الحصول على التمويل مؤخراً من بنك التنمية الأفريقي لدعم تنفيذ مشاريع القضاء على ذبابة تسي تسي في ستة بلدان (بوركينافاسو وإثيوبيا وغانا وكينيا ومالي وأوغندا) في المرحلة الأولى ضمن الأنشطة الرامية إلى القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ضمن برنامج الحملة. وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، تم القيام بالأعمال التحضيرية لمقترح مشروع متعدد الجنسيات لإنشاء مناطق خالية من ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في 12 بلداً إضافياً (أنجولا وبنين وبوتسوانا والكاميرون وتشاد وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا وتنزانيا وتوجو وزامبيا). تم الشروع في المرحلة الثانية من برنامج الحملة وسيقدم المقترح قريباً إلى البنك لدعمه. وتستمر الجهود بالتشاور مع الدول الأعضاء

المعنية وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي وشركاء آخرين من أجل تعبئة الدعم المطلوب وخلق إطار دائم وشامل للدعم تستطيع البلدان من خلاله المشاركة في المساعدة على تنفيذ الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. ويواصل مكتب تنسيق الحملة الدعوة إلى العمل وضمن الشروع في الأنشطة الضرورية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات والحفاظ على استمرار هذه الأنشطة.

405- إن الأهمية والطبيعة العابرة للحدود لمشكلة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات يتم تقديرها بشكل جيد وهناك توافق على دعم تنفيذ الأهداف التي ترمي إليها مبادرة الحملة وقد تم تسجيله خلال عدة اجتماعات دولية بما في ذلك الاجتماع الذي عقد أخيراً لوزراء الثروة الحيوانية. كما اتفقت النيباد والكوميسا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والإيكواس والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على المساعدة في تعبئة الدعم لتنفيذ الحملة. وأعلنت المنظمات الدولية وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن نيتها لدعم البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

406- لتعزيز المنجزات المحققة حتى الآن في إطار الحملة وتعزيز الخطط والجهود المبذولة حالياً في محاربة داء المثقبيات، تمت التوصية بقوة بعقد مؤتمر خاص للمانحين في القريب العاجل من أجل تعبئة الموارد لتكميل الدعم المقدم من قبل بنك التنمية الأفريقي. وفي هذا الإطار، سيكون من المرغوب فيه جدا والمفيد إشراك رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين في تجنيد الدعم.

ثالثاً: أنفلونزا الطيور والمجلس العلمي الدولي الثامن والعشرين للبحث في داء المثقبيات:

407- استجابة للتفشي الحالي لمرض أنفلونزا الطيور، قامت المفوضية من خلال مكتبها الفني المتخصص التابع للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية بصياغة استراتيجية قارية لمنع ومكافحة الأمراض في أفريقيا. تم طلب الحصول على تمويل هذه الاستراتيجية من الشركاء في التنمية.

408- نظمت المفوضية اجتماعين ناجحين عن الثروة الحيوانية:

- المؤتمر السابع للوزراء المكلفين بالثروة الحيوانية من خلال الهدف الرئيسي بالتركيز على المشاكل التي تواجه صناعة الثروة الحيوانية في القارة. واعتمد المؤتمر الذي يعقد كل سنتين عدداً من القرارات المتعلقة بطريقة مضي أفريقيا قدماً فيما يخص قضايا الثروة الحيوانية.
- على نفس المنوال، عُقد المجلس العلمي الدولي الثامن والعشرون للبحث في داء المثقبيات في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بحضور أكثر من 300 عالم من 40 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي وما يقارب 20 منظمة إقليمية ودولية. اعتمد المجلس عدداً من القرارات المتعلقة

بالسيطرة على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ومكافحتها في القارة الأفريقية مع دعوة قوية لجميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لتنفيذ مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

409- اتخذت المفوضية عددا من الخطوات للإسراع بالقضاء على طاعون البقر والأمراض الأخرى التي تواجه تربية الماشية في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، تم القيام بالأنشطة التالية في تلك الفترة:

- تحضير ملفات البلدان التي يمكن أن تكون خالية من طاعون البقر في مايو 2006 وهي: جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجامبيا والجابون.
- مساعدة رواندا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والكونغو وغينيا بيساو وجامبيا على استكمال إعداد خطط الطوارئ الوطنية لمرض طاعون البقر.
- إطلاق برنامج التقدير رقم واحد لوحدة التنسيق لمكافحة طاعون البقر في النظام البيئي الصومالي وتوظيف العاملين في هذه الوحدة التنسيقية.
- تم دعم المختبرات البيطرية في الكاميرون والسودان من خلال التدريب لبناء القدرات وخدمات الدعم الفني.

رابعاً: برنامج معيشة الرعاة:

410- بهدف تحسين ظروف معيشة الرعاة، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال برنامج معيشة الرعاة لمكتب الثروة الحيوانية بتقييم احتياجات التدريب لجمعيات تسويق الماشية وتنظم حالياً ورش عمل لبناء القدرات في المناطق الرئيسية الهامة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم برنامج معيشة الرعاة تطوير البرامج الرعوية التالية القائمة على المجتمع تحت العناوين التالية:

- زيادة الوصول إلى خدمات الدعم للشركات الصغيرة التي لها علاقات بمعيشة الرعاة.
- وصول المواشي الكينية إلى أسواق الماشية الإقليمية والدولية.
- مكافحة الأمراض والوقاية منها.
- خلق الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغيير السلوكيات.
- بناء قدرات وزارة الصحة الكينية فيما يخص توفير الاستشارة الطوعية وخدمات المختبرات.

خامساً: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الهشة:

411- من أجل تعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية الاستراتيجية الهشة واستدامة إدارتها خاصة في الهضاب، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي من

خلال مكتبها المتخصص وهو مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة من أفريقيا في واجادوجو بوضع إطار قانوني ومؤسسي متفق عليه يهدف إلى تسهيل وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الموارد الطبيعية المشتركة والعابرة للحدود لمرتفعات فوتا جالون. وبالإضافة إلى هذا المشروع، فقد تلقى المشروع الإقليمي المتكامل للإدارة الشاملة للموارد الطبيعية لمرتفعات فوتا جالون الموافقة على التمويل من مرفق البيئة العالمية بما يصل إلى 11 مليون دولار أمريكي. ويتم تنفيذ المشروع من خلال مكتب الاتحاد الأفريقي المتخصص في فوتا جالون.

412- فيما يخص تعزيز الاستراتيجيات والسياسات والتكنولوجيات لأنظمة الإنتاج المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا، فقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مكتب سافجراد بمواصلة الحوار مع الشركاء لتحديد من منهم يستطيع المشاركة في شبكة تقاسم المعلومات والتجارب. كما أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي كذلك مشروعاً مشتركاً مع جمهورية كوريا وهو مشروع ستريجا الأفريقي للبحث والسيطرة الذي يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي ودخل المزرعة من خلال الحد من خسائر الإنتاج التي تسببها طفيليات ستيغما هيرمونتيكا الضارة. وقد تم تنفيذ أنشطة المشروع مع استفادة 1400 مزارع في سبعة بلدان منها بوركينافاسو وغانا وبنين والكاميرون ومالي ونيجيريا وكوت ديفوار. وتضمنت التكنولوجيات المحسنة استخدام الذرة التي تتحمل طفيلي ستريجا أو المقاومة له أو الممارسات الزراعية مثل الزراعة النينية وتناوب المحاصيل عن طريق الزراعة الفخية مثل حبوب الصويا واللوبياء والبقول السوداني. بالإضافة إلى ذلك، تم القيام بمضاعفة الحبوب الخاصة بأنواع الذرة المقاومة والزراعة الفخية في جميع هذه البلدان. ويتوقع أن يتم إنتاج ما يزيد على 17 طناً من هذه الحبوب.

سادساً: مياه الأمطار والاستخدامات التغذوية:

413- نفذت مفوضية الاتحاد الأفريقي المشروع الخاص بتعزيز مياه الأمطار واستخداماته التغذوية في أحواض الفولتا. ويهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأمن الغذائي والدخل وموارد الماشية على المستويات الدنيا للمزارعين الفقراء في حوض الفولتا. وخلال الفترة قيد الدراسة، استمرت البلدان المشاركة في تنفيذ الأنشطة الميدانية بما في ذلك تكنولوجيات المياه والحفاظ على التربة والإدارة التغذوية وتحسين الجبلة الجرثومية. ونُظمت زيارة تبادل بين المزارعين من البلدين.

سابعاً: الأنشطة الداعمة:

414- بهدف إحراز التقدم في حماية البيئة والموارد الطبيعية في القارة، قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في يوليو 2005 الدعم إلى حكومة بوركينا فاسو من أجل تنظيم المؤتمر العالمي الخاص حول البيئة والتعليم. وتمشيا مع دورها الخاص بالدعوة والتسيير، قدمت المفوضية الدعم الخاص بالتيسير والدعوة إلى المجموعة الأفريقية في المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في نيروبي في أكتوبر 2005. وتمثل هذا الدعم في تيسير المشاورات بين أعضاء المجموعة تحضيراً للجلسات المختلفة للمفاوضات.

ثامناً: أنشطة التنسيق:

415- قامت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء في التنمية بتحمل مسؤوليتها في تنسيق السياسة العامة والخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي في مجال الزراعة والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة بشكل مرض خلال الفترة قيد البحث. وحدث ذلك بالرغم من عدم توفر الموارد المخصصة لميزانية التضامن لتنفيذ البرامج لسنة 2005. وستواصل المفوضية العمل بالتعاون الوثيق والشراكة مع جميع الفاعلين الرئيسيين ومع أمانة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في التنمية من أجل تنفيذ خطة العمل 2004-2007 الخاصة بالاقتصاد الريفي والزراعة.

المسائل الاقتصادية:

416- خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية، من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية، بالأنشطة التالية:

- إنشاء المؤسسات المالية كما هو منصوص عليه في المادة 19 من القانون التأسيسي.
- ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- متابعة نتائج قمة مجموعة الثماني التي عقدت في جنجيز، اسكتلندا.
- إنشاء وحدة خدمات الإحصاء.
- متابعة استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا.
- متابعة الحوار بين أفريقيا وأوروبا.

417- لا يتناول هذا التقرير الأنشطة الخاصة بإنشاء المؤسسات المالية ولا ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية لأن هناك تقارير خاصة بهما في جدول أعمال المجلس التنفيذي.

أولاً: الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة التزامات مجموعة الثماني:
 ألف: الأهداف الإنمائية للألفية:
 أ) مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية:

418- تم اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية من قبل 189 دولة في نيويورك خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة المنعقدة في سبتمبر 2000 وعلى إثر هذا الاعتماد، أصدر الاتحاد الأفريقي مقرراً خلال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة من يومي 30 و31 يناير 2005. وبتوصية من المجلس التنفيذي، طلب المؤتمر من المفوضية تنسيق وقيادة عملية التوصل إلى موقف أفريقي موحد ليكون مساهمة من القارة في مراجعة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية خلال القمة الرفيعة المستوى التي عقدت في سبتمبر 2005.

419- تحضيراً لمراجعة الأهداف الإنمائية للألفية، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع أمانة النيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية.

420- تم إعداد ثلاث وثائق حول مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية وهي: ورقة الخلفية والموقف الأفريقي الموحد ومشروع الإعلان حول الأهداف الإنمائية للألفية من قبل لجنة صياغة مكونة من مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتم تقديمها، من بين جهات أخرى، إلى الشخصيات المرموقة ووزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين خلال اجتماع عُقد من 2-7 مايو 2005 في دكار، السنغال. وبعد ذلك، تم تقديم التقرير إلى قمة يوليو 2005 بسرت، ليبيا ثم بحثته قمة الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2005.

421- تتضمن ورقة الخلفية، من ضمن أمور أخرى، موجزاً مفصلاً للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتقارير لكل بلد عن الأهداف الإنمائية للألفية وتقارير إقليمية فرعية للنيباد حول الأهداف وتوصيات الاستشارة الإقليمية الفرعية للنيباد التي عُقدت في الجزائر العاصمة (لشمال أفريقيا) وفي جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا (للشرق والجنوب الأفريقي) وفي أبوجا، نيجيريا (لوسط وغرب أفريقيا). وتقيم ورقة الموقف الأفريقي الموحد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبرز الإعلان الالتزامات التي تعهدت بها القارة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويغطي الإعلان

المجالات التالية: السلم والأمن والحكم الرشيد والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وتمويل الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات الأفريقية.

422- استجابة للمقرر الصادر عن المؤتمر والمتضمن في الإعلان حول مراجعة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (ASSEMBLY/AU/DECL.1.(V)، نقلت مفوضية الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي الموحد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

423- كشفت مراجعة وضع الأهداف الإنمائية للألفية أنه قد تم إحراز تقدم في العديد من البلدان وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا. وحسب الإحصائيات المقدمة، فإن هذه البلدان تسير على طريق تنفيذ الأهداف. غير أنه وبالرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان الأنفة الذكر، إلا أن بعض البلدان الأفريقية تتخلف عن الركب ويحتمل ألا تتمكن من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يكن الأداء الشامل للقارة جيدا بالمقارنة مع الأقاليم النامية الأخرى في العالم. وتدلل تجربة العقد والنصف الماضي على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لأفريقيا سيكون مسألة صعبة.

424- يعاني ما يقارب نصف سكان القارة حاليا من الفقر والجوع وتأتي أفريقيا في الدرجة السفلي من حيث المؤشرات الخاصة بالصحة وتعتبر نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرتفعة للغاية. وعموما، فقد أحرزت أفريقيا تقدماً غير كافٍ في الكثير من المجالات وإذا استمر اتجاه التنفيذ على ما هو عليه، فإن أفريقيا قد لا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) قمة الأمم المتحدة لسنة 2005:

425- وزعت المفوضية ورقة الخلفية والموقف الأفريقي الموحد والإعلان حول الأهداف الإنمائية للألفية على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشكلت الوثائق الثلاث الأساس لمناقشات المجموعة الأفريقية في نيويورك خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مشروع وثيقة نتائج قمة الأمم المتحدة لسنة 2005. ونسقت المفوضية الأنشطة مع المجموعة الأفريقية لضمان تضمين معظم عناصر الموقف الأفريقي الموحد والإعلان في وثيقة النتائج الصادرة عن القمة. وعكست وثيقة النتائج التزاما واضحا بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وعملت المفوضية مع المجموعة الأفريقية بجد لضمان وجود فقرة خاصة تركز على أفريقيا انسجاما مع إعلان الألفية الصادر سنة 2000.

426- تتركز وثيقة النتائج المعتمدة من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال قمة الأمم المتحدة على خمس مجالات رئيسية: القيم والمبادئ والتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة. ومن المنتظر أن يكلف تنفيذ الجوانب الإنمائية لوثيقة النتائج ما يقارب خمسين بليون دولار. بيد أن نسبة بسيطة من هذا المبلغ سوف يتم تضمينها في ميزانية الأمم المتحدة وتحديدًا تلك المتعلقة بتوفير موارد إضافية لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

427- تعهد المجتمع الدولي بتخصيص خمسين بليون دولار إضافي سنوياً حتى 2010 لمحاربة الفقر. ويتضمن ذلك تعهدات مجموعة الثماني لصالح المساعدات الإنمائية الخارجية وكذلك جداول تلبية نسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي من قبل الاتحاد الأوروبي. وسيكون من الضروري للاتحاد الأفريقي أن يحافظ على دفاعه عن تنفيذ نسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي المتفق عليها عالمياً للبلدان النامية ونسبة 0.15-0.20% من الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً.

428- كما التزم قادة العالم كذلك بتوفير دعم مباشر للمبادرات السريعة لجهود مكافحة الملاريا وجهود التعليم والرعاية الصحية. وطالما ركزت المجموعة الأفريقية في نيويورك على الحاجة إلى ارتكاز هذه المبادرات المعروفة باسم "المكاسب السريعة" على الأهداف البعيدة المدى للتنمية والحفاظ على ملكيتها الوطنية وضمان التمويل المتوقع والدائم. بالإضافة إلى ذلك، التزمت القمة الدولية كذلك بتوفير موارد متجددة للتمويل من أجل التنمية بما في ذلك الجهود التي تبذلها مجموعة من البلدان لتنفيذ المرفق المالي الدولي ومبادرات أخرى لتمويل المشاريع الإنمائية وخاصة في مجال الصحة.

429- التزم المجتمع الدولي في وثيقة نتائج قمة 2005 بتعزيز حل شامل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية بما في ذلك الإلغاء التام للديون المتعددة الأطراف وفقاً لمقترح مجموعة الثماني الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس حالة بحالة وعند الضرورة، تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بها والتي ليست أطرافاً في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تتحمل أعباء ديون لا يمكن تجاوزها. ومن المفيد الملاحظة أن الكثير من البلدان الأفريقية لا تزال تعاني من عبء الديون ومن هنا تأتي ضرورة مواصلة مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل على اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة أزمة الديون في أفريقيا خاصة على ضوء ارتفاع أسعار النفط التي ستسبب أزمة اقتصادية لمعظم البلدان غير المنتجة للنفط. كما سيكون من المهم أن تستمر مفوضية الاتحاد الأفريقي

في العمل على قياس مدى استدامة الديون والوسائل المتجددة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية في أفريقيا.

430- كما التزمت القمة الدولية كذلك بتحرير التجارة والعمل السريع إزاء تنفيذ الأبعاد التنموية لبرنامج عمل الدوحة. وفي الوقت الذي يعتبر فيه تخفيف عبء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الخارجية مصحوبة بالإصلاح السياسي مسائل مهمة لتلبية احتياجات أفريقيا على المدى القصير والمتوسط، فإن التجارة العادلة هي مفتاح النمو والتنمية على المدى الطويل.

ج) طريق المضي قدماً:

431- سوف يحتاج القادة الأفريقيون بالشراكة مع أصحاب المصالح الوطنيين والمجتمع الدولي إلى التحرك السريع لضمان إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيطلب ذلك خليطاً من السياسات الوطنية والأولويات وتحسين التكامل الإقليمي والاستجابة القارية تحت إشراف الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد الاجتماعي والاقتصادي والتمويل الفاعل والشراكات الاستراتيجية التي ستغير الوضع. وتشمل الركائز الأساسية للعمل الاستراتيجي ما يلي: السلم والأمن والسياسة الاجتماعية والنمو الذي يشمل الجميع ويساند الفقراء والتكامل والمواءمة الإقليمية وتنمية البنية التحتية الإقليمية والعلم والتكنولوجيا والتجارة الإقليمية وتعبئة واستخدام الموارد وحسن استخدامها ورفع مستوى المساعدة الإنمائية الخارجية وإلغاء أو تخفيف عبء الديون وإزالة الحواجز التجارية. وستحتاج أفريقيا إلى كل مساعدة ممكنة من المجتمع الدولي وهي تمضي على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر بحلول 2015.

باء: متابعة التزامات مجموعة الثماني:

432- تحضيراً لاجتماع قمة مجموعة الثماني التي عقدت في جلنجلز، اسكتلندا من 6-8 يوليو 2005، عقدت المفاوضات اجتماعاً في سرت، ليبيا يوم 29 يونيو 2005 دعي إليه وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين الذين دعيت بلدانهم لحضور قمة مجموعة الثماني. كما حضر الاجتماع الرؤساء التنفيذيون للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي ووزراء الاقتصاد والمالية للدول التي تتأسس حاليا المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

433- أشاد الاجتماع، من بين أمور أخرى، بنتائج اجتماع وزراء مالية مجموعة الثماني بشأن التنمية بما في ذلك قضية الديون في لندن يومي 10 و11 يونيو 2005. وفي هذا الصدد، ناشدت أفريقيا قمة مجموعة الثماني الموافقة على هذه التوصيات والعمل على تطبيقها في أسرع وقت ممكن بما في ذلك توصيات مجموعة الثماني حول إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتم إعداد موقف أفريقي موحد من قضايا زيادة الدعم للسلم والأمن في أفريقيا والالتزام برفع المساعدات المخصصة للتنمية بسرعة إلى نسبة 0.5% على الأقل من إجمالي الدخل القومي بحلول 2010 و0.7% بحلول 2015 وإلغاء ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون وتوفير مزيد من الموارد والدعم الفني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وإلغاء الإعانات المقدمة للمنتجات التجارية. وتم تقديم هذه الوثيقة إلى قمة مجموعة الثماني التي عُقدت في جلنجلز، اسكتلندا من 6-8 يوليو 2005 وحضرها رؤساء الدول والحكومات المدعوون بمن فيهم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وخصصت مجموعة الثماني مكانا مرموقاً لأفريقيا في جدول أعمالها مما أتاح لبلدان مجموعة الثماني الفرصة لتأكيد التزاماتها بمواصلة دعم التنمية في أفريقيا. وتم الترحيب بالكثير من القضايا التي أثارها الجانب الأفريقي وتم اعتماد عدد من التوصيات والاستنتاجات.

434- كمتابعة لقمة مجموعة الثماني، دعي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اجتماع يوم 18 يوليو 2005 من أجل تبادل الأفكار حول تأثيرات القرارات التي اتخذتها قمة مجموعة الثماني في جلنجلز. كما ناقش الاجتماع استجابة أفريقيا للالتزامات وقرارات قمة مجموعة الثماني. وبهدف المتابعة، عقدت المفوضية اجتماعا في أديس أبابا لوزراء المالية والتخطيط للدول التي دعيت إلى قمة الثماني في جلنجلز، اسكتلندا لاستكمال الاستجابة الأفريقية وتحضير خطة عمل أفريقية حول تنفيذ التزامات مجموعة الثماني. حضر الاجتماع أيضا أمانة النيباد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

435- تم إعداد خطة العمل الأفريقية في شكل مصفوفة مفصلة حول مجالات التنمية ذات الأولوية للقارة بما فيها السلم والأمن والحكم الرشيد والبنية التحتية والطاقة والتنمية البشرية والزراعة والأمن الغذائي والمالية والتنمية بما في ذلك القضايا المتعلقة بتعبئة الموارد وإلغاء الديون الأفريقية وإدارة التنمية الخارجية. وكانت خطة العمل قد شكلت قاعدة للمناقشات خلال اجتماع لجنة توجيه النيباد المنعقد من 21-22 أغسطس 2005 تحضيراً لمنتدى الشراكة الأفريقية الذي عقد في المملكة المتحدة يومي 4 و5 أكتوبر 2005. وجاءت

الاستجابة الأفريقية في شكل وثيقة رفيعة المستوى محملة برسالة سياسية لمساعدة رؤساء دولنا وحكوماتنا في علاقاتهم مع مجموعة الثماني ومع المجتمع الدولي وقدمت إلى رؤساء الدول والحكومات في 13 سبتمبر 2005 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية على هامش قمة الأمم المتحدة.

ثانياً: إنشاء وحدة خدمات الإحصاء:

436- يحتاج جميع أصحاب المصالح الذين يتعاملون مع إعداد السياسات والتنفيذ والرصد والتقييم إلى معلومات إحصائية كقاعدة ومرجع أساسي. وتمكن هذه المعلومات الإحصائية من تقدير التقدم والتحسين المحققين في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتعتبر قاعدة المعلومات الجيدة والتي يمكن الاعتماد عليها نقطة انطلاق في رصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. وتعتبر المعلومات الإحصائية أداة بالغة الأهمية في البحث الاقتصادي والتخطيط. ولا يمكن الاستهانة بدور الإحصائيات في وتنفيذ المشاريع والبرامج لأنها توفر الأساس لقياس التقدم من عدمه. وبسبب هذه الأهمية الكبيرة، لوحظ أنه من الضروري إنشاء وحدة خدمات الإحصاء داخل إدارة الشؤون الاقتصادية.

437- يعتبر الهدف الرئيس من وحدة خدمات الإحصاءات هو تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي على خلق وجمع وتخزين وتوزيع المعلومات الإحصائية المطلوبة لصناع القرار في مختلف أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي. ويتم إنشاء وحدة خدمات الإحصاءات بحيث تكون جهة يمكن الاعتماد عليها في تحصيل المعلومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية والتكنولوجية. وستتم تغطية كل مجال بواسطة تحديد عدد من المؤشرات القابلة للقياس والتي من شأنها مساعدة صناع القرار على اتخاذ قرارات مبنية على المعلومات وعلى التقدم المقيم.

438- سوف تقوم وحدة خدمات الإحصاءات بما يلي:

- (1) التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يقوم أعضاء الاتحاد الأفريقي والشركاء بإنتاج وحفظ المعلومات حول المتغيرات المهمة بالنسبة لإنتاج وتنمية الاقتصاديات الأفريقية.
- (2) الوصول إلى المعلومات الإحصائية والمعلومات الأخرى عن أفريقيا من طرف المنظمات الدولية.
- (3) إعداد آليات لنشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية حول أفريقيا داخل وخارج القارة.

439- بهدف تفعيل هذه الوحدة، تم القيام بالعديد من الأنشطة. واستناداً إلى المتطلبات الإحصائية لعدة إدارات في الاتحاد الأفريقي، تم تحديد القطاعات والمؤشرات التي تفيده في إنشاء قاعدة المعلومات. وتم إعداد قوائم جمع

المعلومات وتم جمع معلومات إحصائية هامة من الدول الأعضاء بشكل فردي وعلى مستوى القارة. وتمت إضافة المعلومات إلى ملفات مايكروسوفت إكسل مصنفة حسب كل بلد وكل مجموعة اقتصادية إقليمية. وتشير نماذج جمع المعطيات إلى قائمة بأهم مؤشرات المعلومات والأعمدة المتعلقة بالمعلومات الإحصائية وغير الإحصائية.

440- يسير إعداد قاعدة المعلومات في تقدم. وقد تم تصميم موقع يُستخدم حالياً كهزمة وصل بين قواعد المعلومات من خلال الإنترنت. وتتكون أجهزة وحدة الخدمات الإحصائية حالياً من 5 كمبيوترات تعمل متصلة مع بعضها. وتتوقع المفوضية جلب العاملين المطلوبين للوحدة خلال سنة 2006.

ثالثاً: استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا:

441- نظمت المفوضية اجتماعاً حول استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا يوم 11 نوفمبر 2005. كان هدف الاجتماع البحث النقدي للاستراتيجية بهدف تقييم مدى استجابتها للخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد. حضرت الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد.

442- رحبت المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد باستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا لأن أهدافها ومصالحها المشتركة تتفق مع أهداف ومصالح القارة الأفريقية وهي تعزيز الدعم في المجالات ذات الأولوية بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسلام والأمن والحكم الرشيد وخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر ورفع مستوى تمويل الاتحاد الأوروبي لأفريقيا وجعل المعونة أكثر كفاءة وفاعلية.

443- كما لاحظت المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد أن الاستراتيجية هي وسيلة لدعم تنفيذ أولويات وبرامج أفريقيا. ومن الأهمية بمكان مقترح إنشاء منبر للبنية التحتية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا يمكن من تحسين التمويل وتنفيذ برنامج النيباد الخاص بالبنية التحتية عبر القارة. وبالنظر للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن مقترح الاتحاد الأوروبي بعقد منتدى للأعمال التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في سنة 2006 يأتي في وقت تركز فيه أفريقيا على مشاركة القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ

السياسات وكذلك مسؤوليته الاجتماعية. كما لوحظ أنه سيكون من الضروري أن يراجع الطرفان استراتيجيتهما بهدف الخروج باستراتيجية أفريقية أوروبية مشتركة. وفي هذا الصدد، فإن أفريقيا والاتحاد الأوروبي يجب أن يتفقا على أن يتم اعتبار وثيقة الاستراتيجية الحالية على أنها وثيقة حية يمكن مراجعتها لتتضمن بعض الأولويات التي يمكن أن تغطيها النسخة الحالية بشكل جلي. لذلك، من الأهمية بمكان أن تضع أفريقيا وأوروبا آلية لتفعيل تنفيذ الاستراتيجية بأخذ التطورات الجديدة في الحسبان.

444- يرحب الاتحاد الأفريقي ومؤسساته بتقدير الالتزامات التي قطعها الاتحاد الأوروبي على نفسه برفع التمويل الموجه إلى أفريقيا بهدف تحفيز الأنشطة الإنتاجية ورفع الاستثمار الخاص وبناء القدرات الإدارية والمالية وتشجيع النمو والتنمية الاقتصادية. ويجب على أفريقيا من جهتها أن تروج للاستراتيجية وتضمن ملكيتها وفهمها بعد مراجعتها ووضعها في شكل استراتيجية أفريقية أوروبية مشتركة بين الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين والفاعلين في التنمية من خارج الدول بـغية ضمان تنفيذها الكفاء والفعال.

رابعاً: الحوار بين أفريقيا وأوروبا:

445- في إطار الحوار بين أفريقيا وأوروبا، عقد الاجتماع الوزاري الخامس بين كل من الترويكا الأفريقية والأوروبية في باماكو، مالي في 2 ديسمبر 2005. سبق الاجتماع اجتماع لكبار المسؤولين عقد يوم 1 ديسمبر 2005. أقر الوزراء الجهود الملحوظة التي تم بذلها في الأشهر الأخيرة لإعادة وإحياء الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ورحب الوزراء بالنهج الجديد لإطلاق عدد من المبادرات المشتركة في هذه المجالات:

- تعزيز ورصد الحوار، تحديداً من خلال إعداد وتنفيذ المصفوفة المشتركة عن طريق اجتماع إضافي للموظفين في أديس أبابا خلال النصف الثاني من فبراير 2006 وتحسين الحوار بين مسؤولي البعثات في أديس أبابا.
- البحث عن أفكار مبدعة تؤدي إلى عقد قمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بالشكل الذي تنص عليه خطة عمل القاهرة.
- تعميق التعاون الفني والسياسي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبين أجهزة صنع السياسات لدى الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

▪ الشروع في حوار شامل بشأن الهجرة بما فيه المستوى الوزاري.

▪ إعداد المبادرات في مجالات الحكم الرشيد والبنية التحتية لتحديد الأعمال التي تحظى بالأولوية.

▪ دراسة مبادرات أخرى مواضيعية مشتركة يمكن أن تؤدي إلى تعميق التعاون وتبادل التجارب بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي مثل مجالات السلم والأمن والتجارة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبيئة والطاقة والمجالات الأخرى للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

446- وافق الوزراء على العمل بنشاط على عقد قمة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي

التي بقيت معلقة منذ القمة الأخيرة التي عُقدت في القاهرة، مصر في 2000. وبقيت بعض المواضيع على الأجندة لأنها تتطلب قرارا سياسيا. فمثلا، فيما يخص الديون الخارجية، وافق وزراء الترويكاف على تقديم تقرير الخبراء المشترك عن ديون أفريقيا الخارجية إلى القمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ قرار سياسي بشأنه. وطلب الجانب الأفريقي من الاتحاد الأوروبي أن يقتدي بمجموعة الثماني فيما يخص إلغاء ديون البلدان الأفريقية. وأوكل إلى مسؤولين كبار تقديم مقترحات محددة لبحثها خلال الاجتماع الوزاري المقبل للترويكاف.

447- بهدف ضمان متابعة الالتزامات، قدم الجانب الأفريقي مصفوفة للرصد

حظي بالترحيب من قبل الاتحاد الأوروبي واتفق الطرفان على إعداد مصفوفة مشتركة لدراستها خلال اجتماع الترويكاف المقبل. ومن أجل إعداد هذه المصفوفة، سوف يجتمع موظفون في أديس أبابا في النصف الأول من فبراير 2006.

448- وافق الجانب الأفريقي على مساعدة أفريقيا للإسراع بإحراز التقدم لتنفيذ

الأهداف الإنمائية للألفية ، وخاصة عن طريق التنفيذ السريع للالتزامات الواردة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأفريقيا، ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي لرصد العملية.

449- إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تسبب فيها انتشار فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية ، فقد دعت أفريقيا الاتحاد الأوروبي لدعم الدول الأعضاء في إنتاج العقاقير وخاصة تلك المستعملة في علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والملاريا والسل . وقد التزم جانب الاتحاد الأوروبي بتقديمه في مجال بناء مقدرات الدول الأعضاء حتى تتمكن من الاستفادة من مرونة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية/اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. لاحظ وزراء الجانبين خطورة أزمة أنفلونزا الطيور . وقد طلب

الاتحاد الأفريقي إلى الاتحاد الأوروبي مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تخزين (تاميفلو، وريلتزا) وهي العقاقير المعروفة حالياً للعلاج من انفلونزا الطيور. أخذ الاتحاد الأوروبي علماً بهذا الطلب والتزم بتقديم الدعم كلما كان ذلك ممكناً .

450- خلال الفترة قيد النظر ، التزمت المفوضية بتنفيذ المقررات التي أقرتها الدورة العادية السابقة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الخامسة للمجلس، المنعقدة في يوليو 2005 ، بسرت ، ليبيا وهي : رقم ASMBLLY/HU/DEC.80 الخاص بالمفاوضات متعددة الأطراف التجارية ومقررات المجلس التنفيذي 2003 – 2007 الخاصة بالتجارة بصفة عامة ، والتسهيلات التجارية والاستثمار في التجارة وقانون النمو والفرص في أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (3) . ومن أجل ذلك تم القيام بالأنشطة التالية :

أولاً- السلع الأساسية:

451- طبقاً لمقررات المؤتمر الأول لوزراء التجارة للاتحاد الأوروبي المنعقد بموريشيوس في يونيو 2005 حول ضرورة حل المشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية في أفريقيا وبناء علي التفويض الممنوح لمفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع إطار لتنظيم جميع جوانب المشكلة المتعلقة بالسلع الأساسية في القارة الأفريقية ، كما عكف الوزراء أيضاً في أروشا على المشاكل التجارية المتعلقة بالسلع الأساسية . وفي نهاية أعمالهم أقروا إعلاناً و خطة عمل شجب فيهما الاتحاد الأفريقي بقوة اعتماد الاقتصاديات الأفريقية على السلع الأساسية والذي تستمر أسعارها تتدهور في التبادل التجاري ، وأن هذا الهبوط الدائم والتذبذب في الأسعار يوضح إلى حد كبير الوضع البائس المتردي الذي توجد فيه غالبية الدول الأفريقية.

452- وقد حدد الوزراء التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذا النوع من التجارة ، إضافة إلي ضرورة التعاون الوثيق بين الجنوب والجنوب. كما يطلبون أيضاً الدعم من أجل زيادة وتنوع الإنتاج ووصول أفضل إلي الأسواق ونظاماً تجارياً متعدد الأطراف وأكثر عدالة. وأخيراً ، فإنهم قد التزموا بتطوير آليات التشاور من أجل تبادل أفضل للمعلومات والتجارب في هذا المجال ، ومن أجل دعم الشراكة العامة الخاصة حتى يتم التمكن من إنشاء بورصات أفريقية للسلع الأساسية.

ثانياً- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

453- بموجب القرار الذي اتخذته الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء تجارة الاتحاد الأفريقي المنعقدة بالقاهرة ، مصر في يونيو 2005 لبناء وحدة

وتضامن المجموعة الأفريقية ، كما تم تكوينها قبيل مؤتمر كانكون ، فقد تم عقد دورة استثنائية من 22 إلى 24 نوفمبر 2005 بأروشا، تنزانيا بهدف تحديد موقف مشترك حول كل واحد من مواضيع "برنامج عمل الدوحة" إعداداً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في 13-18 ديسمبر 2005 في هونج كونج . وقد نظر الاجتماع في مسودات نصوص منظمة التجارة العالمية التي أصدرتها مجموعات التفاوض في جنيف عن الزراعة والوصول إلي الأسواق غير الزراعية وأيضاً بحث القضايا الخاصة بالتقدم في مفاوضات التنمية ، والخدمات واتفاقية حقوق جوانب الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والصحة العامة والبلدان الأقل نمواً والقضايا الأخرى المتعلقة بالتجارة . وفي جلسة مختلطة تمكن المفاوضون الأفارقة من التفاعل مع بعض الأطراف الأساسية في منظمة التجارة العالمية مثل البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتبادل وجهات النظر مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ومع منظمي مؤتمر هونج كونج.

454- أعرب الوزراء عن انعدام الإرادة السياسية لدي بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للوفاء بالالتزامات المضمنة في صفقة يوليو 2004 . وأكدوا من جديد أن أفريقيا ليست مستعدة للمساومة على أهداف التنمية المضمنة في جولة الدوحة للتنمية، كما أكدوا على اقتناعهم بأن نجاح هونج كونج يعتمد على الاهتمام والمرونة التي ينبغي على الدول المتقدمة إبرازها حتى تتمكن الدول الأفريقية من تحقيق أهدافها الإنمائية المشروعة . وفي ختام مداوالاتهم اعتمد الوزراء مرتكزات أروشا الإنمائية للدورة السادسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والتي أكدوا فيها من جديد على التزامهم بإجراء مفاوضات ذات مغزى من شأنها أن تضمن أن تقوم الدورة السادسة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، من الخروج بنتائج متزنة وعادلة وأن تحرز تقدماً من أجل إنجاز كل الأساليب والمحافظة على مستوى الطموحات التي تم الاتفاق عليها في الدوحة.

455- وتتلخص مجالات الأولويات للاتحاد الأفريقي في أربع نقاط:

- أ - الوصول إلي الأسواق بالنسبة للمنتجات القابلة للتصدير من الدول الأفريقية.
- ب- إلغاء الدعم الذي ينجم عنه اضطرابات هيكلية في أسواق المنتجات الزراعية.
- ج - الالتزامات التي تلتزم بها الدول الأفريقية ينبغي أن تكون متناسبة ومستواها في التنمية.

د - مساعدات مالية متزايدة للدول حتى تتمكن من مواجهة تكاليف تعديلات اقتصادياتها ، وتصعيد مقرراتها على العرض حتى تتمكن من المنافسة بصورة أفضل.

456- ومع ترحيبه بمبادرة "العون من أجل التجارة" فقد عبر المؤتمر عن ما يفضله فيما يختص بطبيعة وأهداف هذا البرنامج . ثم قدمت بعد ذلك التوصيات التي كانت قد اعتمدت في أروشا عند لقاء وزراء التجارة لمجموعة دول أفريقيا والكاريببي والباسفيكي، وتلك المنبثقة عن مجموعة التسعين في بروكسل، وذلك من أجل ضمان دعم مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والباسفيكي غير الأفريقية.

ثالثاً- قانون النمو والفرص لأفريقيا:

457- شاركت المفوضية بفعالية في المنبر الرابع حول "التعاون التجاري والاقتصادي" بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا جنوب الصحراء والمعروف أكثر باسم "منبر قانون النمو والفرص لأفريقيا"، والذي انعقد تحت رعاية الأستاذ عبد الله واد ، بداكار ، السنغال وقد دارت هذه الجولة الرابعة حول موضوع "تطوير وتنوع التجارة من أجل تعزيز النمو والمنافسة ، وقد شهدت الدورة حضوراً مكثفاً للوزراء والخبراء الأفارقة من حكوميين وقطاع خاص ومجتمع مدني.

458- اعترف المنبر بأهمية استغلال الفرص التي يتيحها "منبر قانون النمو والفرص لأفريقيا" للإسراع بعملية نمو الاقتصاديات الأفريقية وضرورة تسهيل عملية أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية من ذلك. كما أكد المنبر على أن هذا القانون لا ينحصر فقط في الوصول إلى الأسواق بل يشمل أيضاً مجالات هامة أخرى ، مثل القدرة علي العرض ، التعامل التجاري ، التكامل الإقليمي ... الخ. وقد اعترف المنبر بأن المسؤولية لتنفيذ "قانون النمو والفرص لأفريقيا" تقع على كاهل الحكومات مدعومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأنها ينبغي أن تواجه هذا التحدي بالاتفاق فيما بينها.

459- من الأهمية بمكان التأكيد على أن الجانب الأفريقي قد أدرك تماماً الأهمية والفرص التي يتيحها قانون النمو والفرص لأفريقيا وأنه قد قرر أن ينتظم بصورة أفضل حتى يستفيد إلى أقصى حد ممكن من هذه المبادرة. وهكذا، وعلى عكس المنابر الثلاثة السابقة التي كان قد تم تنفيذها من قبل، فإن الوزراء الأفارقة قد صمموا على وضع خطة عمل تحدد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من الجانبين الأفريقي والأمريكي ، وذلك بناء على جدول محدد تحديداً واضحاً ويحدد المسؤوليات الخاصة بكل طرف ، والتي سوف يقوم المنبر

بالنظر في تنفيذها. كما اقترح أيضاً أن كل دولة مستحقة ينبغي أن تستلهم من خطة العمل هذه من أجل وضع خطتها على الصعيد الوطني حتى تستفيد إلى أقصى حد ممكن من قانون النمو والفرص لأفريقيا. وقد أعرب الجانب الأفريقي عن رغبته في أن تعد أفريقيا نفسها بصورة أكبر قبل المشاركة في المنبر، وأوصي الدول المستحقة أن تعقد اجتماعات تحضيرية على المستوى الوزاري، تسبقها اجتماعات الخبراء، قبل انعقاد كل منبر. كما تمت التوصية أيضاً بأن تنشئ كل منظمة إقليمية وشبه إقليمية، قسماً منها "لقانون النمو والفرص في أفريقيا" وذلك لضمان وضع المسائل الملائمة على جدول اجتماعاتها المختلفة.

460-الملاحظة الثانية الأساسية هي أن المنتجات الأفريقية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بناء على نظم قانون النمو والفرص لأفريقيا، تكاد تكون (80%) هي صادرات نفطية، و (9%) تتعلق بصناعة النسيج، وما تبقى هو صادرات زراعية. ومن حيث القيمة، يبدو أن الواردات من أفريقيا تزداد بصورة واضحة، في الوقت الذي نجد فيه أن ذلك يعزي أساساً إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام. ولقد أن الأوان لأفريقيا لكي تستمتع بثرواتها في مجال الطاقة دون أن تعتمد فقط على الإيرادات النفطية. وينبغي على الدول الأفريقية المنتجة للنفط أن تصارع من أجل أن تحصل من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول الأخرى المستوردة للنفط أن تطور الصناعات في أفريقيا، وخاصة صناعة التكرير حتى تنفادي أن تستورد المنتجات النفطية بأسعار لا يمكن تحملها من أجل سد احتياجاتها الذاتية.

461-لقد تم الإعلان عن المبالغ الأمريكية الإجمالية لمصلحة أفريقيا على النحو التالي: (15) مليار دولار لخطة الطوارئ لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، (2ر1) مليار دولار لمكافحة شلل الأطفال، تدريب نصف مليون معلم، وتقديم منح دراسية لعدد (300ر000) طالب أفريقي، وخاصة البنات، (200) مليون دولار، خلال السنوات الخمسة القادمة لدعم المقدرات الاقتصادية الأفريقية حتى تتمكن من أن تلعب دوراً فاعلاً في النظام التجاري متعدد الأطراف، إنشاء مكتب للخدمات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية بداكار، بعد تلك القائمة في أكرا (غانا) وفي جابروني (بوتسوانا) وفي نيروبي (كينيا) وذلك لتمكين الدول الأفريقية من أن تكون لها معلومات أوفر فيما يتعلق بإمكانيات الاستثمار والتصدير في أفريقيا وذلك من أجل إجراء المعاملات التجارية بصورة أكثر فاعلية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهناك (8) دول قد تأهلت بالفعل للإفادة من حساب الألفية. وقد حصلت مدغشقر بالفعل على (110) مليون دولار من هذا الحساب. وقد أعلن أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تقوم

بتنظيم سلسلة من ثلاثة موائد مستديرة حول القارة لاستعراض الانتباه لضرورة الاستثمار فيها من أجل خلق فرص العمل ودفع النمو الاقتصادي.

462- إضافة إلي ذلك، ينبغي على واشنطن إنشاء صناديق للتنوع لقانون النمو والفرص لأفريقيا، والذي لم تحدد بعد مصادرة لتستخدم في دعم تلك الدول الأفريقية التي تتخذ التدابير اللازمة لتنويع اقتصادياتها وللاستفادة أكثر من المزايا التي يقدمها "قانون النمو والفرص لأفريقيا" وفي إطار هذه المبادرة الأخيرة، فسوف يتم تخصيص إعانة مالية تبلغ مليون دولار لأحد المشاريع في إحدى دول غرب أفريقيا، لتصعيد عملياتها الأمنية للنقل الجوي، ولإعداد الخطط لسكك حديدية جديدة من شأنها تسهيل عملية التكامل الإقليمي.

رابعاً- المبادرة الأفريقية للقدرة الإنتاجية:

463- من أجل تنفيذ المقرر رقم (38) للدورة العادية الثالثة لمجلس رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2004 والذي اعتمد مبادرة القدرة الإنتاجية الأفريقية، فقد انضمت المفوضية إلي اليونيدو والكوميسا والخبراء الحكوميين من الدول الأعضاء والنشطاء الاقتصاديين في نوفمبر 2005 في السلسلة الثالثة من اجتماعات الأقاليم الخمسة التي ينبغي أن تتعقد في أفريقيا لتحقيق أهداف مبادرة القدرة الإنتاجية لأفريقيا وذلك بوضع خطط قطاعية وطنية وإقليمية وخرائط طريق لتنفيذها. ولا بد من التذكير بأن مبادرة القدرة الإنتاجية لأفريقيا هي برنامج شامل لتطوير حلقات القيمة الإقليمية القائمة على القوي والكفاءات الراهنة، والتي تدعمها الاستثمارات الجديدة في البني التحتية ورأس المال البشري والفعلي. كما أنه ينبغي على الاعتراف بأن النمو الاقتصادي المستدام يقتضي بالضرورة تعزيز القطاع الصناعي عن طريق الشراكة العامة/ الخاصة على مختلف المستويات.

464- إن مبادرة القدرة الإنتاجية الأفريقية هي محاولة شاملة لبناء رؤية أفريقية مشتركة للقدرة الإنتاجية تقوم على أسلوب معالجة سلسلة القيمة، ومواءمة الاستراتيجيات والسياسات الصناعية على الصعيدين الإقليمي والوطني بهدف تسهيل تنفيذ اتفاقية الشراكة المتجددة عن الأداء الصناعي وقضايا المنافسة والتي تتطابق وخطة العمل الاستراتيجية للأعوام 2004 – 2007، تسليط الأضواء على الأولويات القطاعية كجزء من القطاعات المحددة لسلسلة القيمة حيث تتميز أفريقيا بميزة مقارنة، واقتراح برامج إقليمية حول المقدر الإنتاجية، تدعمه التسهيلات المالية – مبادرة القدرة الإنتاجية لأفريقيا. كما أن التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الثلاثة

التي انعقدت حتى الآن ، قد صادق عليها وزراء المجموعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة، وأنها سوف تسهم في وضع خطة عمل قارية لتنفيذ مبادرة القدرة الإنتاجية لأفريقيا تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي.

خامسا- منتدى أفريقيا – الصين:

465- شاركت المفوضية في الاجتماع الرابع لكبار موظفي المنبر الخاص بالتعاون الصيني – الأفريقي المنعقد في 22-23 أغسطس 2005 ، ببيكين في جمهورية الصين الشعبية. والنتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها من المنبر والتي ينبغي أن يركز عليها جميع الشركاء، هي ما يلي : يتم تنظيم المؤتمر الوزاري الثالث لمنبر الصين – أفريقيا في خريف 2005 ببيكين وسوف يتم تحديد التواريخ لاحقاً بعد التشاور . وسوف يسبق ذلك المؤتمر اجتماعاً لكبار الموظفين، ثم تليه قمة. أما مؤتمر رجال الأعمال فسوف يتم عقده على هامش القمة . وسوف تتم لأول مرة دعوة الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين بصفة المراقب. كما أنه سوف يتم إعداد وثيقتين تقدمان إلي المؤتمر لاعتمادهما:

- إعلان بكين المشترك لرؤساء الدول الأفارقة والصين.

سادسا- الحوار الأفريقي – الأوروبي:

466- في لقاء المفوضية (الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي) في 12 أكتوبر 2005، ركزت المفوضية ، من بين جملة أمور أخرى، على ضرورة أسلوب المعالجة الإقليمية في وضع برامج التسهيلات التجارية ، ولجمع بين النظم الأصلية وتنازلات الوصول إلي الأسواق وذلك لتسهيل التبادل التجاري داخل وخارج أفريقيا . كما أن المفوضية طالبت بدعم الاتحاد الأوروبي لزيادة قدرة الدول الأفريقية على العرض ، وعلى المنافسة في الأسواق الخارجية.

سابعا- التسهيلات التجارية:

467- طبقاً للمقرر رقم (204) الصادر عن الدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي حول التسهيلات التجارية وخاصة ضرورة إجراء دراسات معمقة عن التسهيلات التجارية على الصعيد الإقليمي ، فقد تم تنظيم ثلاث ورش عمل في غرب وشرق ووسط أفريقيا خلال الفترة أكتوبر – نوفمبر 2005 . وقد تم تنظيم تلك الندوات بالاشتراك بين "القانونيون والاقتصاديون الدولي لمكافحة الفقر ، والمفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية "الإيكواس" لغرب أفريقيا ، مجموعة شرق أفريقيا لشرق أفريقيا، والسيماك لوسط أفريقيا. وقد كانت هذه الورش تهدف بصورة شاملة إلي معالجة أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية في إطار المفاوضات التجارية.

468- وقد كان العنصر الرئيسي الذي أُنبتق من هذه الورش ، هو أنه ومن أجل تحقيق أهداف التنمية لأفريقيا جنوب الصحراء من خلال المفاوضات التجارية ، مثل تلك التي تدور في إطار منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، لابد من الوفاء بشرطين اثنين: أولاً، ينبغي أن تشمل المفاوضات تخفيف حدة الفقر والتنمية البشرية المستدامة في مقابلة الطرح البسيط للتحرر التجاري – وذلك كهدف حي وأساسي ، ثانياً ، إن الدول النامية في حاجة لضمان نتائج تخرج بها من هذه العملية بصورة تتحدد فيها مواقفها التجارية في إطار استراتيجيات تنمية أوسع ، ظلت تعوقها صعوبات تنسب فيها عقبات التمويّنات الجانبية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2006

Report of the commission for the period july to december 2005

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4150>

Downloaded from African Union Common Repository